تعزيز عملية إشراك الجاليات

مبادئ توجيهية تشغيلية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

IOM • OIM

تعزيز عملية إشراك الجاليات

مبادئ توجيهية تشغيلية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

ملخّص تنفيذي

هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية هي بمثابة دليل عملي خطوة بخطوة لإعداد سياسات ناجعة لإشراك جاليات المغتربين من أجل ترسيخ الشراكات مع الدول الأخرى، ومع جمعيات المغتربين والجهات الفاعلة الأخرى. أما السبب وراء توطيد الروابط مع الجاليات والشراكات مع الجهات الأخرى فيكمن في أنّ المغتربين يشكّلون مصادر قوة ضروريةً لتنمية البلد، وبالتالي لا بد من العمل على تعزيز إمكانياتهم على نحوٍ قائم على التنسيق والتعاون. لا يخفى على أحدٍ أنّ أفراد الجاليات يقومون بإرسال الحوالات بشكلٍ دوري إلى الوطن، ليسَ هذاً فحسب، بل هم يؤدون أيضاً دوراً فاعلاً في نقل المعارف ويساهمون في نسج شراكات أكثر تماسكاً في القطاعين الخاص والعام. فبمقدور الجاليات أن تقود عمليات التغيير، فيما تفعّل الحكومات تأثير الجاليات، والعكس صحيح.

جدير بالذكر أنّ المبادئ التوجيهية المدرجة في هذا الكتيّب لا تمثّل «الطريقة الوحيدة» لوضع الاستراتيجية وصياغة خطة العمل من أجل إشراك الجاليات، بل هي تنظر إلى الاستراتيجية وخطة العمل على ضوء بعض الأدوات والمبادئ الجوهرية في مجال إعداد البرامج. بالإضافة إلى ذلك، تقترح هذه المبادئ وسائل للاستفادة من تجارب الآخرين، وتدرج وصفاً للممارسات السليمة في مجال التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب بهدف تعزيز المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية لإشراك الجاليات.

يستعرض القسم الأول المبادئ التوجيهية من خلال شرح الأهداف والمنهجية. ويتوسّع في استخدام المصطلحات نظراً إلى أنه ما من تعريف عام وشامل «للجنوب». كذلك الأمر، من الممكن فهم التعاون الثلاثي بطرق عدة ومختلفة.

أما القسم الثاني فيقدّم توجيهات وإرشادات من أجل وضع إطار عمل شامل لإدارة العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة المكلفة بصياغة السياسات وتطبيقها. فباعتماد مقاربة منهجية، وعملية شمولية، يصبح بالإمكان وضع الحجر الأساس لتنسيق نشاطات هادفة في سياق التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. فيتلقّن القارئ أصول إعداد الاستراتيجيات، ويطلع على النصائح المفيدة حول كيفية تحليل السياق الوطني وتضميناته بالنسبة إلى الجاليات، وكيفية تقييم أحوال الجاليات. بهذه الطريقة، يكون من الممكن تحديد الثغرات والحاجات والأهداف والأولويات في مجال العلاقات بين الدولة الأم من جهة والجاليات من جهة أخرى وصياغة السياسات التي قد تساعد في معالجة هذه الثغرات والحاجات والأهداف والأولويات في إطار التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. ويتم توجيه القارئ على درب إعداد خطة عمل خاصة لإشراك الجاليات، وأداة مفيدة لإدارة المشاريع تساعد في تحديد النشاطات التي تساعد في إعداد سياسات هادفة وأكثر فعالية ضمن إطار عمل مؤسساتي.

يدرج القسم الثالث من جهته أمثلةً حول كيفية المشاركة في التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب من خلال أطر الشراكة وأدوات تشارك المعرفة. فيقدّم هذا القسم عدداً من المقاربات والمنهجيات المعتمدة التي تزوّد صناع السياسات وأصحاب الاختصاص بالأمثلة الناجعة، وبالدروس المستفادة، وبالسبل للمضيّ قدماً لتطوير وتطبيق سياسات التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب.

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

شكر وتقدير

المؤلّفتان (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة): ماريون نواك، فاليري وولف
المنّسقة (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة): ريبيكا أديلين
مديرا الإنتاج (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة): كاثرين ماركوفسكي، محمد التنير

نتقدّم بجزيل الشكر من مالين فرانكنهاوزر (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة)، مونيكا زانيتي (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة)، ولوكاس غيركى (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) لما وفّروه من دعم وتوجيه خلال إعداد هذا الكتيّب.

إنّ هذه المبادئ التوجيهية هي ثمرة بحوثٍ مكتبية مكثّفة ومقابلاتٍ أجريت مع أبرز الشركاء وأصحاب المصلحة، ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب». يتمتّع هذا المشروع بتمويلٍ من حكومات فرنسا وإيطاليا وهولندا وسويسرا، ويُطبّقه اتّحادٌ مؤلّفٌ من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظّمة الدولية للهجرة.

فضلاً عن ذلك، يودّ فريق المشروع الاعتراف بمساهمات المنسّقين الممثّلين للدول الشريكة في المشروع، متقدّماً بالشكر من الأشخاص التالي ذكرهم (بالترتيب الألفبائي) على أفكارهم النيّرة التي أغنت هذا الكتيّب: تانا أنغلانا، لويس بيرتيلو، جعفر ديبار، طوماس رويغ، شمس الدين زيلاسي، أسامة زيناتي، داغمار سالي شينونو، نيليكي فان دي فالي، سليمان الحسن مصطفى، وبوكاري يايي. كما يودّ فريق المشروع أن يشكر ممثّلي الدول المانحة الأربع والمنظّمة الدولية للهجرة، ناهيك عن الشركاء الآخرين الذين قدّموا دعمهم القيّم وأمّنوا المعلومات اللازمة لصياغة هذا التقرير.

لا تعكس محتويات هذا الكتيّب بالضرورة آراء المنظّمة الدولية للهجرة أو الدول المانحة.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر أيّ جزء من هذا الكتيّب، أو نسخه، أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو بأيّة وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو بالتصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو سحبها، إلاّ بإذن من الناشر.

تيسّر إنتاج هذا الكتيّب بمساعدة من الجهة المانحة X، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة هو الجهة المسؤولة الوحيدة عن محتويات هذا الكتيّب، ولا تعكس هذه المحتويات بأي شكل من الأشكال آراء الجهة المانحة X .

تمّت طباعة هذا الكتيّب وجمع محتوياته في فيينا، النمسا.

يمكن إرسال أي سؤال متعلق بهذا الكتيّب إلى العنوان التالي:

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
1 Gonzagagasse – الطابق الخامس
1010- فيينا
النمسا
www.icmpd.org

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة و XY

تصميم الغلاف: ديميتري مايي
التصميم الطباعي: مارك رشدان
طباعة وتجليد: شركة "Communication Network"

نُشر هذا الكتيّب باللغة الإنجليزية، وتمّت ترجمته إلى اللغتين العربية والفرنسية.

ISBN 978-3-902880-10-9

قائمة المحتويات

ملخّص تنفيذي ____ i

شكر وتقدير ____ ii

تمهيد ____ vi

القسم الأول: مقدمة ____ ١

١. المبادئ التوجيهية التشغيلية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب تعزيزاً لسياسة إشراك الجاليات– ما التوقعات من المشروع؟ ____ ٢

٢. المنهجية ____ ٣

٣. تعريف بالمصطلحات التشغيلية – وضع سياسات الجاليات في سياق التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب ____ ٤

أ. من هي «الجاليات»؟ ٤

ب. كيف يمكن التعريف بـ«سياسات الجاليات»؟ ٥

ت. كيف يمكن التعريف بـ«الجنوب»؟ ٦

ث. كيف يمكن التعريف بـ«التعاون بين دول الجنوب»؟ ٧

ج. كيف يمكن التعريف بـ«التعاون الثلاثي»؟ ١٠

القسم الثاني: إطار عمل السياسات للتعاون حول إشراك الجاليات ____ ١٥

١. دورة إطار عمل التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب حول إشراك الجاليات ____ ١٥

٢. صياغة استراتيجية لإشراك الجاليات ____ ١٥

أ. بنية استراتيجية إشراك الجاليات ١٨

ب. تحليل السياق الوطني ٢٠

ت. تقييم الجاليات ٢٨

ث. وضع الأهداف والأولويات الوطنية لإشراك الجاليات ٤١

٣. التعويل على الفرص – إعداد خطة العمل ____ ٤٣

أ. إطار العمل: معلومات عامة ٤٣

ب. مصفوفة النتائج ٤٤

ت. مبادئ إعداد البرامج والقضايا/القضايا المتداخلة ٤٧

٤. المراقبة والتقييم والمراجعة ____ ٥٠

أ. خطة المراقبة والتقييم ٥٢

ب. ما هو مقياس نجاح استراتيجيات الجاليات؟ ٥٦

٥. نقل الرؤية لإشراك الجاليات ٦٠
أ. الاتصالات الداخلية ٦٠
ب. الاتصالات الخارجية ٦١
٦. مواد ونصائح إضافية – الاستراتيجية وخطة العمل المتعلّقة بالجاليات ٦٦

القسم الثالث: وسائل عملية وتجريبية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب ٨٩

١. مقدّمة ٨٩
٢. تحديد إطار الشراكة ٩٢
أ. التعاون المتعدّد الأطراف ٩٣
ب. التعاون الثنائي ١٠٠
ت. التعاون الثلاثي الأطراف ١٠٩
ث. تجارب مختارة في مجال التعاون الثلاثي، وبين دول الشمال والجنوب، وبين دول الجنوب في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» ١٢٠
٣. أدوات تبادل المعارف ١٢٢
أ. ترسيخ عملية تبادل المعارف ضمن إطار السياسات الخاص بالجاليات ١٢٢
ب. عرض مختلف أشكال تبادل المعلومات ١٢٣
ت. آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» ١٣٥
٤. نصائح إضافية خاصة بالمواد والعمليات ١٥٠

الملاحظات الختامية ١٦١

الملاحق ١٦٥

١. لائحة الاختصارات ١٦٥
٢. قراءات إضافية ١٦٨
٣. ثبت المراجع ١٧٠
٤. وصف المشروع: تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين بلدان الجنوب ١٨٠

تمهيد

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، احتلّ التعاون بين دول الجنوب صدارة المواضيع المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأ هذا التغيير يرسم ملامحه بتأثيرٍ من الشراكات الجديدة والاتصال المتزايد بين الدول، مما ساهم في إعادة صياغة شكل التعاون التقليدي في مجال التنمية الذي كان يقسم الأطراف ما بين شمالٍ وجنوبٍ. من هنا، عندما يتمّ تناول الموضوع من هذه الزاوية، يسهل على المرء أن يلاحظ سرعة تبادل المعلومات اليوم، وإلى أيّ مدى أصبح عالمنا مترابطاً. بالفعل، أصبحت العلاقات تخضع، أكثر فأكثر، لمعايير جديدة «ترسم شكل» التعاون وتبسط تأثيرها بين الخطوط الجغرافية القديمة، وضمنها وعبرها.

لا يخفى على أحد أنّ المغتربين يُعتبرون، عند أداء دورهم كوسطاء للمعارف وعملاء للتغيير، من أهمّ العناصر التي «ترسم شكل» التعاون اليوم. من هذا المنطلق، يجدر بالحكومات في «الجنوب» و«الشمال» أن تجيب عن السؤال التالي: كيف يمكن أن تضمن الحكومات تطبيق إطار العمل المناسب كي تحدّد– بشكل واضح– قدرة الجاليات على المشاركة عبر الحدود الوطنية، تحقيقاً للتنمية؟ من هنا، بعد فترة وجيزة من تنظيم حوار الأمم المتّحدة الرفيع المستوى المعنيّ بالهجرة الدولية والتنمية، وفي خضمّ مناقشات ما بعد العام ٢٠١٥ وقبل متابعة مجريات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (مؤتمر ما بعد ٢٠١٤)، يمكن القول إننا سنصبح بحاجة إلى حوارٍ يشمل جميع الشركاء حرصاً على الاستفادة من قدرة الجاليات على المساهمة في التنمية.

في هذا الإطار، يعتبر هذا الكتيّب الذي يحمل عنوان «مبادئ توجيهية تشغيلية لتعزيز عملية إشراك الجاليات» سابقةً ضمن إطار التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. فهو يتمعّن في كيفية إعداد استراتيجية وخطة عمل خاصة بالجاليات، مكمّلاً بذلك الكتيّب الذي أعدّته المنظّمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة، بعنوان «وضع خارطة توضيحية لإشراك الجاليات في مجال التنمية» (٢٠١٢). أما الهدف من ذلك، فهو تعزيز وتطوير الخبرات المكتسبة عند تنفيذ مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» الذي طُبّق بالشراكة مع المنظّمة الدولية للهجرة ضمن إطار الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. يسجّل المشروع مرحلة الانتقال من حوارٍ يوفّر فسحةً للنقاش إلى برنامج عمليّ المنحى تقوم فيه الدول المشاركة بصياغة وجهات نظرها حول كيفية التعاون. استناداً إلى ذلك، تعتبر الحوارات محرّكاً لاستدرار الأفكار الجديدة واختبار أشكال التعاون الجديدة، لا سيّما وأنها توفّر الفسحة والحافز المطلوبين لإشراك مجموعة متنوّعة من الشركاء الآخرين في أطر التعاون المستقبلية.

إنني على يقين من أنّ هذه المبادئ التوجيهية ستساعد قرّاءنا في تحديد أشكال التعاون الجديدة ودراستها، فضلاً عن تعزيز الشراكات الراهنة واستنساخها وتطويرها لا في مجال إشراك الجاليات فحسب، بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون بين دول الجنوب حول الهجرة والتنمية.

أودّ أن أتقدّم بالشكر من هولندا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا، لما قدّمته من دعم وتوجيه. كما أخصّ بالشكر حكومات الدول الشريكة التي يركّز عليها المشروع – أي أثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، غانا، كينيا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا – التي لم تتردّد بإشراك الآخرين تجربتها بكلّ صدق وشفافية، مما جعل هذه المبادئ التوجيهية أداةً مميّزةً وفريدةً من نوعها. أخيراً وليس آخراً، أشكر المنظّمة الدولية للهجرة لتعاونها معنا في تنفيذ هذا المشروع.

لوكاس غيركى

المدير

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

استخدام الرموز والعلامات الطباعية

	يشير هذا الرمز إلى أنّه من الممكن استخدام أدوات ومبادئ توجيهية أخرى لاستكمال هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية.
	تشير هذه العلامة إلى إمكانية الحصول على مواد ونصائح مفيدة في نهاية القسم.

القسم الأول

مقدمة

١. المبادئ التوجيهية التشغيلية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب تعزيزاً لسياسة إشراك الجاليات– ما التوقعات من المشروع؟

٢. المنهجية

٣. تعريف بالمصطلحات التشغيلية – وضع سياسات الجاليات في سياق التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

القسم الأول مقدمة

«نحن في لجنة تقدّم أفريقيا مقتنعون بأنّ الشراكات التي تسخّر مجموعةً أوسع من العاملين، وتسخّر طاقاتهم وإبداعاتهم ومواردهم يمكنها أن تقدّم على الأقل جزءاً من الحلّ. في تقرير تقدّم أفريقيا لهذا العام، الذي أصدرناه يوم أمس في المنتدى الاقتصادي العالمي حول أفريقيا، نطالب القادة من جميع القطاعات، بما فيها الحكومة، والأعمال، والمجتمع المدني بالقيام بالمزيد من أجل توطيد الشراكات القائمة، وتكرارها، والارتقاء بها، وفي الوقت نفسه تحديد أشكال جديدة ومجالات للتنسيق والتعاون والنظر فيها.»

كوفي عنان، قوة الشراكات في أفريقيا[1]

هل تعلم؟

- أنّ للبنان والرأس الأخضر مواطنين مقيمين في الخارج يفوق عددهم عدد المواطنين في الدول المنشأ.
- أنّ نسبة ٩٣,٣٪ من المغتربين المتحدّرين من النيجر يقيمون في دول أفريقية.
- أنّ نيجيريا تتلقى حوالى ٢٠ مليار دولار أميركي بشكل حوالات في السنة، ما يجعلها أكثر دولة متلقية للحوالات في أفريقيا.
- أنّ أثيوبيا تمنح المواطنين الأجانب المتحدّرين من أثيوبيا «بطاقة الهوية للمواطن من أصل أثيوبي» يمكن لحامليها التمتع بالحقوق والامتيازات التي لا يتمتع بها غيرهم من الأجانب، بما في ذلك الدخول إليها والإقامة والعمل على أراضيها من دون الحاجة إلى تأشيرة دخول، كما تمنحهم الحق في امتلاك الأموال غير المنقولة في أثيوبيا والحق في الاستفادة من الخدمات العامة.
- أنّ تونس قد ابتكرت نظام «المحطة الجامعة» للمغتربين الذي يجمع بين إدارات وطنية عدة في مكتب واحد بغرض تسهيل فرص الاستثمار وانطلاقة مشاريع الأعمال.
- أنّ المغرب تقدّم المساعدة المالية، والطبية والقانونية للمواطنين المقيمين في الخارج الذين لا يتمتعون بالتغطية من الضمان الاجتماعي.
- أنّ في الرأس الأخضر برنامج إذاعي يبث مرةً في الأسبوع يحمل عنوان «صوت المغتربين».
- أنّ لبنان ينظّم مخيّماً شبابياً سنوياً على أراضيه يمكن للشباب من أصل لبناني الانضمام إليه مجاناً.
- أنّ مالي ترحّب بالمهاجرين العائدين من خلال مكاتب مختصّة أقامتها عند نقاط الدخول الرئيسية.
- أنّ المجتمع الجزائري بالخارج يمثّل نسبة ٧٠٪ من السوّاح في الجزائر.
- أنّ الجزائر أبرمت اتفاقات ثنائية مع دول المقصد لمغتربيها من أجل إتاحة فرص للعمل في مجال تعليم اللغات والثقافة في المدارس، كما تقوم أيضاً بإعارة المدرّسين.
- أنّ السواد الأعظم من المغتربين المصريين يقطنون في دول الخليج.

[1] كوفي عنان (٢٠١١): قوة الشراكات في أفريقيا، نشرت في: ذا هاف بوست، متوافرة على الموقع الإلكتروني http://www.huffingtonpost.com/kofi-annan/africa-partnerships_b_858505.html (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠.)

- أنّ الحوالات التي أُرسلت إلى مصر في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قد مثّلت مصدراً أكبر من الدخل للبلاد مقارنةً بالدخل الناتج من قناة السويس.
- أنّ الأطباء المولودين من أصلٍ غانيّ والقاطنين في الخارج يشكّلون نسبة ٥٦٪ من مجموع عدد الأطباء في غانا.
- أنّ نسبة ٧٦٪ من العائلات السنغالية القاطنة في المدن تضمّ بين أفرادها مغترباً واحداً على الأقل يقيم خارج السنغال.
- أنّ هناك حوالى ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ جمعية للمهاجرين السنغاليين في أوروبا.[٢]
- أنّ حوالى ٧٠٪ من مدن العالم تشارك في شكلٍ من الأشكال في برنامج التعاون بين المدن الممتدّ على القارات.[٣]

١. المبادئ التوجيهية التشغيلية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب تعزيزاً لسياسة إشراك الجاليات– ما التوقعات من المشروع؟

تتمتع الجاليات من حول العالم بالتقدير كونها تسهم في تنمية البلدان المنشأ، ويعدّ الدور الذي تؤدّيه هذه الجماعات وإمكانياتها كقوى فاعلة من أجل التنمية محور اهتمام متنام في معظم دول الجنوب النامية، بما في ذلك الدول الواقعةً جنوب الصحراء، وفي الشرق الأوسط، وآسيا، وأميركا اللاتينية، وشمال أفريقيا. وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً حاداً في نشوء المؤسسات والجمعيات الخاصة بالجاليات برعاية من الدول والحكومات في إطار الجهود التي تبذلها للاتصال بمواطنيها المغتربين ولتعزيز إمكانيات مؤسساتها من أجل دعم أبناء الجاليات وجماعات المغتربين. تشير التقديرات إلى أنّ ما يزيد عن ٤٠٠ مؤسسة في ٥٦ دولة تعمل على إشراك الجاليات من خلال البرامج ذات الطابع المؤسساتي. من بين هذه المؤسسات، تتمتع ٧٧ مؤسسة بصلاحيات مباشرة لإشراك الجاليات.[٤]

عند صياغة هذا الكتيّب، كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق استعداداً لانعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني حولَ الهجرة والتنمية. على المستوى العالمي، يركز المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بدوره وبشكلٍ كبير على دور الجاليات في تنمية دول المنشأ ودول المقصد. وكان المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية قد تأسّس كنتيجة من بين نتائج عدة أسفر عنها الحوار الرفيع المستوى الأول حول الهجرة الدولية والتنمية الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٦)، وقد تحوّل اليوم إلى وسيلة هامة لتبادل الخبرات بين صنّاع السياسات حول الهجرة والتنمية على أساس دوري. من جهته، سلّط الاتحاد الأفريقي، في الموقف الأفريقي المشترك حول الهجرة والتنمية»[٥]، الضوء

---

[٢] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٠): الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. حوار فاعل. ربط جاليات المغتربين تحقيقاً للمزيد من التنمية. جردة بالإمكانيات والممارسات المؤسساتية، متوافر عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/projects/Inventory_EN_2010.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

[٣] المنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية : مجموعة المواد الصحفية، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.uclg.org/sites/default/files/press_kit_eng_dec.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

[٤] محددة كجزء من مسح شمل الدول المشاركة في المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية في إطار إعداد الكتيب معهد سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة: وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة، متوافر عبر الرابط: http://www.migrationpolicy.org/pubs/thediasporahandbook.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

[٥] الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٦): الموقف الأفريقي المشترك حول الهجرة والتنمية، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://summits.au.int/en/sites/default/files/FINAL%20Diaspora%20Declaration-E-25%20May%20%281%29.pdf
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

على أهمية تعزيز مشاركة الجاليات الأفريقية في عملية التنمية. وكان الاتحاد الأفريقي قد اعتبر الجاليات الأفريقية «المنطقة السادسة لأفريقيا»[٦].

تماشياً مع التيارات العالمية الهادفة إلى تعزيز سياسة إشراك الجاليات في تنمية بلدان المنشأ، يزوّد **هذا الدليل السهل الاستخدام صنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص في مجال التنمية** بما يلي:

١) **أداة خطوة بخطوة**، تتضمّن النصائح المفيدة والمواد، من أجل **إعداد استراتيجية وصياغة خطة عمل لإشراك الجاليات على نحو هادف وفعال ضمن إطار عمل مؤسساتي وقانوني** يتناول الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والتربوية؛

٢) توجيهات بشأن **كيفية مراقبة، وتقييم، ومراجعة الاستراتيجية وخطة العمل** بالإضافة إلى **توصيات حيال سبل نقل الرؤية المتمثلة في إشراك الجاليات**؛

٣) **بعض الممارسات السليمة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب، والدروس المستفادة والوسائل للمضي قدماً** من أجل تعزيز المبادرات الحكومية لإشراك الجاليات من خلال أطر الشراكة وتبادل المعرفة.

لا تتوافر بطبيعة الحال مقاربة واحدة تصلح للجميع، ولكن ثمة دروس قيّمة وممارسات سليمة يمكن تحديدها من خلال إعداد استراتيجيات إشراك الجاليات وتطبيق هذه الاستراتيجيات. من هنا، لا يقصد بهذه المبادئ التوجيهية التشغيلية أن تمثّل «الطريقة الوحيدة» لوضع الاستراتيجية وإعداد خطة العمل الهادفتين لإشراك الجاليات، بل هي تنظر إلى صياغة الاستراتيجية وخطة العمل على ضوء الأدوات والمبادئ الأساسية لإعداد البرامج. خدمةً لهذا الهدف، تقترح هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية الطرق المناسبة للاستفادة من تجارب الآخرين وتركيز الجهود من أجل رسم مقاربات فعالة لإشراك الجاليات.

كما يقصد بهذه المبادئ التوجيهية التشغيلية أيضاً أن تستكمل للكتيّب الذي أعدّته المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع معهد سياسات الهجرة بعنوان «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية» من خلال التركيز على الجانب المؤسساتي «لسبل» التعاون بين الدول حول الشؤون المتعلقة بالجاليات.[٧] تستند هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية إلى خريطة الطريق كونها تقدّم أدوات إضافية لإعداد البرامج تفيد في تصميم سياسات فعالة لإشراك الجاليات ضمن إطار نسج التعاون عبر الوطني بين المؤسسات الحكومية وأصحاب المصالح الآخرين.

٢. المنهجية

تمّت صياغة هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية كإحدى النتائج الملموسة لمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» الذي جرى تنفيذه في إطار الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط.[٨] أطلقت هجرة العبور عبر المتوسط في العام ٢٠٠٢ كاستجابة للوعي المتنامي لدى الدول

---

[٦] الاتحاد الأفريقي (٢٠١٢): إعلان القمة الأفريقية العالمية حول الجاليات. ساندتون، جنوب أفريقيا، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://summits.au.int/en/sites/default/files/FINAL%20Diaspora%20Declaration-E-25%20May%20%281%29.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

[٧] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

[٨] تولى تنفيذ مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة. أما أهداف المشروع فتمثلت في تعزيز الإمكانيات المؤسساتية للسلطات الوطنية المكلفة بالهجرة والتنمية من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مساهمات الجاليات عن طريق دعم عملية صياغة و/أو تطوير سياسات شاملة لإشراك الجاليات في الدول الهدف، وتعزيز التعاون التقني بين دول الجنوب وعمليات التبادل الإقليمية على مستوى الخبراء (ورش عمل، وآليات تبادل للخبراء؛ تعزيز الإمكانيات المؤسساتية والتقنية للوكالات الحكومية/السلطات المحلية المعنية بسياسات الجاليات، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب والشمال من خلال تبادل المعارف وتعزيز الحوار بين المؤسسات. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط التالي: http://www.icmpd.org/MTM.1558.0.html

الأوروبية والمنظمات الشريكة لها في جنوب المتوسط بأنّ هجرة العبور عبر المنطقة لا تطرح تحديات متصاعدة فحسب بل تتطلّب أيضاً التوصّل إلى حلول مشتركة. في العام ٢٠١١، توصّلت الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» المنفّذ في سياق هجرة العبور عبر المتوسط[٩] إلى قرارٍ يتمثل في توطيد التعاون في ما بينها من خلال نشاطات ملموسة، مثلاً من خلال إنشاء آلية تبادل للخبراء بين دول الجنوب لتشارك الخبرة التقنية. ومن خلال تمارين تقييم الاحتياجات، رفعت الدول الشريكة محور التركيز في مشروع «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» من أولويتها المتمثلة في تعزيز ارتباطها مع الجاليات ووضع أطر الشراكة مع الدول الأخرى، وهذا ما تم إدراجه ضمن الفرص المتاحة لمساهمة الجاليات في تنمية الدول.

وقد أفادت المبادئ التوجيهية التشغيلية من الموارد التالية:

- **سجل الثغرات والحاجات والأولويات المؤسساتية** لدى الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» في مجال العلاقات بين الدولة وجاليات المغتربين، لا سيما في ما يتعلق بدور الجاليات في تنمية الوطن. تمّ جمع المعلومات في جهدٍ مشترك بين المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من خلال مشاورات وطنية طُلب فيها إلى الدول المشاركة تحديد أولوياتها واحتياجاتها من خلال مشاورات بين المؤسسات على المستوى الوطني.[١٠]
- **الاستبيانات**: تمّ توزيع الاستبيانات في ورش الأعمال حول التعاون بين دول الجنوب، ودول الجنوب والشمال، التي عقدت في المرحلة التنفيذية لمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب». وقد شارك في ورش الأعمال هذه ممثلون عن جميع الدول الشريكة محور التركيز في مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب».
- **الدروس المستفادة من آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب، والمشاريع التجريبية** التي تم تنفيذها في مرحلة تطبيق مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب». تألفت هذه الآلية من عشرين اجتماع تبادل للخبراء قامت على إعارة الخبراء إلى المؤسسات المستفيدة أو تنظيم زيارات دراسية بين الممثلين الحكوميين.
- **مراجعة المنشورات**: تم تنظيم مراجعات مكتبية في مجال سياسات إشراك الجاليات والتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب.

٣. تعريف بالمصطلحات التشغيلية – وضع سياسات الجاليات في سياق التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

أ. من هي «الجاليات»؟

«الجاليات» مصطلح أصبح استخدامه شائعاً في عددٍ كبيرٍ من المناقشات الدائرة حالياً حول الهجرة والتنمية – على عكس ما كان عليه منذ عقدين من الزمن إذ كان من النادر

[٩] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢): سجل بالأولويات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/AMEDIP/February_2013_Update/Registry_of_Institutional_Priorities_Soft_Copy_EN.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

[١٠] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢): سجل بالأولويات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/AMEDIP/February_2013_Update/Registry_of_Institutional_Priorities_Soft_Copy_EN.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

أن يؤتى على ذكره. في هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية، يستعمل مصطلح الجاليات في إطار إشراك مجموعات المغتربين وأبنائهم في القضايا المتعلقة بدولتهم المنشأ، وذلك بغضّ النظر عن جنسيتهم الحالية. «**الجاليات الحديثة هي أقليات إثنية من أصول مهاجرة تقيم وتعمل في دول مضيفة ولكن ترتبط بعلاقات عاطفية ومادية تجمعها بالبلدان التي تتحدّر منها – أي أوطانها الأم.**»[١١] ومفاد ذلك أنه لا يمكن اعتبار جميع المهاجرين من الجاليات ولا جميع أبناء الجاليات من المهاجرين. فوفقاً للتعريف الموافق لمصطلح الجاليات، قد تتألف الجاليات من مواطنين مقيمين حالياً خارج بلاد جنسيتهم، وقد يتضمن أيضاً المواطنين الذين غيّروا جنسياتهم ولكنهم ما زالوا يحافظون على علاقاتهم مع الدولة التي يتحدّرون منها. تشمل بعض الدول أيضاً أبناء الجاليات من الجيل الثاني أو الثالث الذين احتفظوا بجنسيتهم الأولى أو الذين اعتنقوا جنسيات أخرى. وقد عرّف الاتحاد الأفريقي الجاليات بأنها «[تتألف من] مواطنين من أصل أفريقي يقيمون خارج القارة الأفريقية، بغضّ النظر عن مواطنتهم أو جنسيتهم ويتمتعون بالرغبة والإرادة للمساهمة في تنمية القارة الأفريقية وبناء الاتحاد الأفريقي.»[١٢]

ب. كيف يمكن التعريف بـ «سياسات الجاليات»؟

تطبّق الحكومات مجموعة منوّعة من الوسائل من أجل إشراك جالياتها وتعمد أكثر فأكثر إلى انتهاج «سياسات محددة خاصة بالجاليات» بهدف إشراكها. تتراوح هذه السياسات بين صون الحقوق وحماية أبناء الجاليات وهم في الخارج، وتعزيز الحسّ بالهوية الوطنية والروابط بالدولة المنشأ، وتعزيز المساهمات لتحقيق التنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.[١٣]

يُحدّد هدف سياسات الجاليات، في أغلب الأحيان، على أنه حشد الجاليات وكفاءاتها تحقيقا لنموّ بلد المنشأ. تعتبر كفاءات الجاليات أو نقاط قوّتها متنوّعة، وهي ترتبط برأس المال الاجتماعي والثقافي والمالي والبشري الناتج عن عملية الهجرة.[١٤] وفي حين تطبّق الحكومات مقاربات مختلفة لحشد الجاليات، مثل تنظيم المناسبات الخاصة بهم أو التواصل بشكل منتظم مع الممثّلين عنهم، لكن لا بدّ من القول إنّ هذا المصطلح مضلّل . ففي العديد من الحالات، تكون الجاليات ناشطة في بلد المنشأ وبالتالي ليس من حاجة لبذل جهود من أجل حشدها. لكنّ المطلوب هو استقطاب الحكومة وبقية أصحاب المصلحة وحثّهم على التعاون مع جاليات المغتربين ونسج العلاقات معهم بهدف السعي إلى تحقيق الهدف العام بشكل مشترك.

جدير بالذكر أنه في هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية،

---

[١١] غابريال شيفر (١٩٨٦): ميدان دراسة جديد: الجاليات الحديثة في السياسة الدولية، في ج. شيفر (منشورات)، الجاليات الحديثة في السياسة الدولية، لندن: كروم هلم، ص.٣

[١٢] لإتحاد الإفريقي (٢٠١٢): القمة العالمية للمغتربين الأفارقة. يسعى الإتحاد الإفريقي دمج المغتربين في جدول أعمال التنمية القارية، يمكن الوصول إلى المعلومة باللغة الإنجليزية
http://www.au.int/en/sites/default/files/Article%20for%20publication%20on%20Global%20Diaspora%20Summit%20_1_17.05.12.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣).

[١٣] الوكالة الألمانية للتعاون التقني (٢٠١٠): نسج الروابط من أجل الهجرة والتنمية. سياسات إشراك الجاليات في غانا، والهند، وصربيا. ورقة نقاش. إشبورن، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/building-bonds-for-migration-and-development
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣).

[١٤] يرتبط رأس المال البشري بالروابط والشبكات الاجتماعية التي ينسجها المهاجرون في مواقع مختلفة، بينما يصف رأس المال البشري مهاراتهم ومعارفهم. أما رأس المال المالي، فيتألّف من الحوالات والمدّخرات والاستثمارات الجماعية وغير ذلك، فيما يشير رأس المال الثقافي إلى اكتساب القيم والأفكار الجديدة. راجع مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة من أجل التنمية (٢٠١١): نهج منطلق من القاعدة. كتيّب لأصحاب الاختصاص ومشرّعي السياسات. الرابط:
http://www.migration4development.org/content/jmdi-handbook-migration-development-bottom-approach
(تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٣/٨/٢٤).

يعرّف بمصطلح السياسات الخاصة بالجاليات باعتبارها مؤسسات وممارسات الدولة التي تنطبق على أفراد مجتمع هذه الدولة المقيمين خارج حدودها. على خلاف البرامج والمشاريع، **السياسات الخاصة بالجاليات هي عبارة عن مجموعة متماسكة من القرارات التي تسعى لتحقيق هدف** (أو أهداف) **على المدى الطويل** يؤثّر على عملية إشراك الجاليات.[١٥] تشكّل السياسات الخاصة بالجاليات مجموعةً من الترتيبات والبرامج المؤسساتية والتشريعية التي تصلح في أطر زمنية مختلفة ولأسباب منوّعة. لذلك، لا يقصد أن ينظر إليها كاستراتيجية دولة متكاملة. وبما أنّ التواصل مع جاليات المغتربين يمتدّ إلى مواضيع وقطاعات مختلفة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية، واجتماعية)، **بمقدور الحكومات إما أن تتبع المقاربة التي تقضي بإدماج قضايا الجاليات في السياسات القطاعية أو صياغة استراتيجية خاصة بالجاليات تأخذ في الحسبان الأولويات القطاعية المختلفة**. مهما كانت المقاربة المختارة، من المواصفات المحدّدة في جميع الحالات أن تنسج الدولة علاقات منسّقة مع مواطنيها المقيمين خارج أراضي الدولة.

ت. كيف يمكن التعريف بـ «الجنوب»؟

لا يتوافر تعريف متفق عليه عالمياً لمصطلح «الجنوب» أو «الشمال»، بما أنهما في تغيّر وتبدّل مستمرّين، إلاّ أنّ الأبحاث حول الهجرة الدولية تميل للنظر إلى أنماط الهجرة الثنائية الاتجاهات في سياق «الجنوب» أو «الشمال».

يستخدم البنك الدولي مصطلح «الجنوب» للتعريف بمجموعات الدخل في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بحيث يساوي الدخل القومي الإجمالي للفرد في الدول ذات الدخل المنخفض ١,٠٣٥ دولاراً أميركياً أو أقل؛ في الدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا يتراوح هذا الدخل بين ١,٠٣٦ دولارا أميركياً و٤,٠٨٥$ فيما يتراوح بين ٤,٠٨٦$ و١٢,٦١٥$ في الدول المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. أما في الدول ذات الدخل المرتفع فيبلغ هذا الدخل ١٢,٦١٦$ أو أكثر.[١٦] في المقابل، يمكن تعريف «الشمال» باعتباره هذه الدول ذات الدخل المرتفع.

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حسب المنطقة الجغرافية (٢٠١٢)

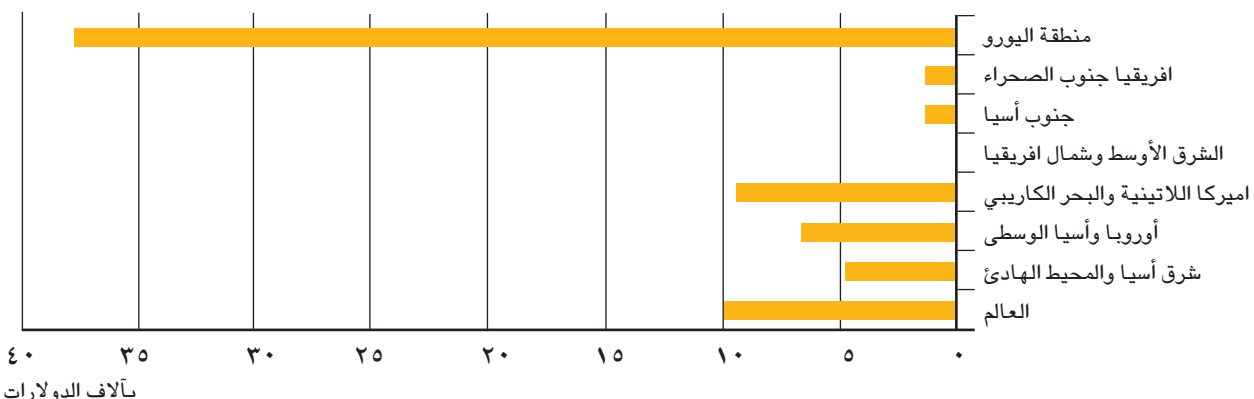

المصدر: استنادا إلى جدول التصنيف الخاص بالبنك الدولي لمتوسط دخل الفرد القومي الإجمالي[١٧]

[١٥] التعريف على أساس: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: التعريف بالسياسات، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.fao.org/wairdocs/ilri/x5547e/x5547e05.htm (٢٠١٣/٨/٢٩)؛ أ. غاملن (٢٠٠٦): ما هي سياسات إشراك الجاليات وأي نوع من الدول تستخدمها؟ المجلد WP0632، أوراق عمل مركز الهجرة والسياسة والمجتمع. أوكسفورد: مركز الهجرة والسياسة والمجتمع، جامعة أوكسفورد، متوافرة على الرابط الإلكتروني:
http://essays.ssrc.org/remittances_anthology/wp-content/uploads/2009/08/Topic_19_Gamlen.pdf
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩).

[١٦] البيانات تعود للعام ٢٠١٢. راجع تعريفات مجموعة البنك الدولي على الصفحة الإلكترونية:
http://data.worldbank.org/about/country-classifications

[١٧] البنك الدولي (٢٠١٣): جدول التصنيف الخاص بالبنك الدولي لمت وسط دخل الفرد القومي الإجمالي،
http://data.worldbank.org/data-catalog/GNI-per-capita-Atlas-and-PPP-table (تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٤/٣/٦).

من جهة أخرى، يميّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين «الجنوب» و«الشمال» على أساس مؤشر التنمية البشرية. هذا المؤشر هو بمثابة إحصاء مركب للأجل المتوقع، والتعليم والدخل. فتعتبر الدول التي يبلغ مؤشر التنمية البشرية فيها ٠,٩٠٥ أو أكثر على أن مستوى التنمية البشرية فيها مرتفع في حين أنّ الدول التي يبلغ فيها هذا المؤشر ٠,٤٤٦ أو أقل هي دول نسبة التنمية البشرية فيها منخفضة.[١٨]

مؤشر التنمية الوطنية، وفقاً للمنطقة

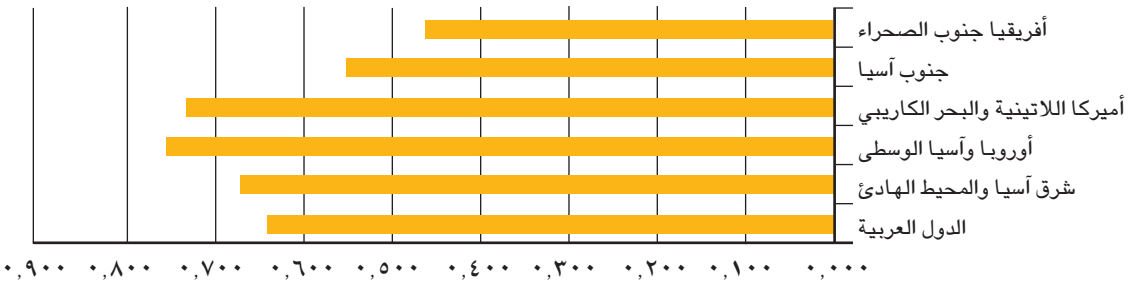

المصدر: استناداً إلى مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٢[١٩]

ضمن سياق هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية، لن يحصر تعريف «الجنوب» أو «الشمال» بالإشارة الجغرافية، بل سيستخدم هذان المصطلحان بهدف تحديد فئات أوسع يمكن أن تضمّ دولاً ومناطق مختلفة للغاية في ما بينها على أساس معايير مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جدير بالذكر أنّه وفقاً لهذه المعايير، ولتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩، فالفئة المنشأة حديثاً والخاصة بمؤشر التنمية البشرية المرتفع جداً تضع جميع الدول الشريكة محور في التركيز في مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» ضمن فئة «الجنوب».[٢٠]

ويجب أن تستخدم هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية من قبل أي صانع للسياسات و/أو صاحب اختصاص في مجال التنمية يرى فائدةً في التعاون مع سائر الدول الأخرى على مستوى الأقران لإشراك الجاليات في الشمال أو في الجنوب.

ث. كيف يمكن التعريف بـ«التعاون بين دول الجنوب»؟

يتطلّب التعاون بين دول الجنوب حول مسألة إشراك الجاليات جهتين فاعلتين أو أكثر. أما صلة الوصل بين الجهات الفاعلة المشاركة فهي تكمن في القضايا المشتركة التي تتيح إقامة الشراكات الأفقية والتعلّم بين الأقران.

تمّ التطرّق إلى الحاجة إلى **التعاون بين دول الجنوب** في مجال الهجرة، لا سيما بين الدول الأفريقية، ومعالجتها بشكلٍ موسّع في الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية (طرابلس، ٢٢-٢٣

---

[١٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١): تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، الاستدامة والمساواة. مستقبل أفضل للجميع، بيانات إحصائية، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2011
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤)

[١٩] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، المرجع المذكور آنفاً

[٢٠] أوليفر بايكويل (٢٠٠٩): انعكاسات الهجرة بين دول الجنوب والتنمية البشرية على التجارب الأفريقية، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/wp/wp-15-oliver-bakewell-south-south-migration
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣)

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).[٢١] وقد ورد في التمهيد ما يلي: «يمكن للتعاون والحوار بين الدول الأفريقية أن يعزّز من إمكانيات الدول في مجال إدارة الهجرة، لا سيما من خلال انتهاج مقاربات مشتركة تهدف لتوحيد السياسات والقوانين والاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة.» وقد توافقت الدول في ما بينها على تبادل الممارسات السليمة من خلال خطوات عدة، منها ما يلي:

- دعم الدول لبعضها البعض في مجال بناء القدرات بهدف التوصل لإدارة أفضل لقضيتي الهجرة واللجوء؛
- تبادل المعلومات وأفضل الممارسات على جدول الأعمال الأوسع نطاقاً للهجرة، بالحدّ الأمثل؛
دعم الأبحاث المشتركة حول الهجرة والتنمية، بما في ذلك جمع البيانات الإحصائية؛
- إعداد ترتيبات التوأمة وتبادل الموظفين بين الإدارات الوطنية من جهة، وبين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا من جهة أخرى.[٢٢]

شهد مفهوم التعاون بين دول الجنوب تحوّلاً كبيراً على مرّ العقود المنصرمة. فمنذ مؤتمر باندونغ في العام ١٩٥٥ الذي أثمر عن إعلان تعزيز السلام العالمي والتعاون الدولي، عبّرت الدول النامية عن اهتمامها في التوصّل إلى مزيد من التعاون في ما بينها. وفي الخمسينات من القرن العشرين، كان ينظر إلى هذا النوع من التعاون إجمالاً بمنظور تجاري، ولكن اليوم أصبح نطاق التعاون بين دول الجنوب يمتدّ من حشد الدول ذات المصالح المشتركة في منظمات متعدّدة الأطراف، إلى أشكال تعاون ثنائية تعمل على التدفقات والاتفاقات الخاصة بالاستثمار.

في السبعينات من القرن العشرين، وضعت حركة عدم الانحياز، مجموعة الـ٧٧، جدول أعمال «النظام الاقتصادي العالمي الجديد». وقد استمرّت هذه الدول منذ ذلك الحين في التجمّع مع بعضها البعض بنجاح على الساحة السياسية الدولية من أجل تفعيل قوتها الجماعية في مجال الاتفاق وعقد الصفقات.[٢٣] في العام ١٩٨٠، سلّطت اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية، التي يترأسها ويلي براندت، الضوء على التفاوت الاقتصادي الكبير بين «الشمال» و«الجنوب» والحاجة إلى نسج الشراكات الأفقية من أجل معالجة هذا التفاوت.[٢٤] وقد أصبح مفهوم الشراكة الأفقية ضمن إطار المساواة، والثقة، والمنفعة المتبادلة، والعلاقات على المدى الطويل راسخاً في العقد المنصرم. فقد تمّ التأكيد على هذا الحس من الشراكة والتعاون في المنتدى الرابع الرفيع المستوى حول فعالية المساعدات عام ٢٠١١ وفي مؤتمر ريو +٢٠ عام ٢٠١٢، حيث أشير بشكل خاص إلى أنّ الشراكات من هذا النوع مفيدة للدولة الشريكة من الجنوب كما الدولة الشريكة من الشمال نظراً إلى أنّ هذا التعاون كفيل بتعزيز المعرفة والإمكانيات في الدولتين. وكما يدلّ عليه التعاون بين دول البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا، فإن الروابط بين الدول المتعلقة بالأوضاع في كل دولة قد تتفوق على الرابط الجغرافي. ففي هذه الأيام، تتخذ مبادرات إضافية تحت رعاية الأنظمة الاقتصادية الناشئة، تقيم أطر عمل مؤسساتية تهدف لتكثيف التعاون وتحقيق استمراريته. فعلى سبيل المثال، عند صياغة هذا الكتيّب، كانت دول البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا تنوي إنشاء مصرف بالتنمية خاص بها تكون له آليات عمل مختلفة عن البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وقد تم الاتفاق على إنشاء هذا البنك في القمة الخامسة التي

---

[٢١] الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية. طرابلس، 23–22 تشرين الثاني/نوفمبر (2006)، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/uploads/document_category/EU_Africa_dialogue_on_migration/Joint%20Africa-EU%20Declaration%20on%20Migration%20and%20Development%20%28Tripoli-%20November%202006%29.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

[٢٢] الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية، 2006، المرجع المذكور آنفاً.

[٢٣] مجموعة الـ٧٧: معلومات عن مجموعة الـ٧٧، متوافرة على الصفحة الإلكترونية http://www.g77.org/doc/ (تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠).

[٢٤] اللجنة الدولية المعنية بقضايا التنمية الدولية (١٩٨٠): تقرير براندت عن الشمال والجنوب: برنامج للبقاء. منشورات بان.

عقدتها هذه الدول في دربان في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١٣.

وقد أشير إلى دول الجنوب بـ «الجهات المانحة الناشئة»، بما أنّ مساعداتها للدول الأخرى في الجنوب قد تضاعفت بشكل مضاعف على مر السنوات الماضية. وكما هو وارد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ بعنوان «نهوض الجنوب: التقدّم البشري في عالم متنوع»[٢٥]، قامت بعض الدول من الجنوب بخطوات هامة إلى الأمام وباتت التحديات المتعلقة بالتنمية متجاوزةً للحدود اليوم، وبالتالي لا بد من معالجتها على نحوٍ منسّق. وقد أصبحت الدول أكثر ارتباطاً في ما بينها من خلال استخدام وانتشار وسائل التكنولوجيا، والتجارة، والمعلومات والهجرة. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً واقع أنّ تدفقات الهجرة بين دول الجنوب تعادل تقريباً من حيث الحجم تدفقات الهجرة بين دول الجنوب والشمال، إنّ لم تكن تتخطّاها أيضاً، نظراً إلى أنّ أكثرية تحركات السكان تتم ضمن منطقة معينة.[٢٦] إلى جانب ما تعنيه الهجرة بين دول الجنوب، تتحد دول الجنوب في ما بينها من خلال الجهود التي تبذلها للاتصال بالمغتربين وبناء علاقات وطيدة معهم وللاستفادة من التجارب في ما بينها.[٢٧]

قد يجري هذا النوع من التعاون على أساس ثنائي، إقليمي، أو على المستوى دون الإقليمي أو الدولي ومن الممكن أن تشارك فيه جمعيات المغتربين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى أصحاب المصالح المعنيين. ومن الممكن أن يتخذ التعاون بين دول الجنوب في مجال إشراك الجاليات من أجل التنمية شكل اتفاقات ملموسة بين الدول، وأيضاً آليات غير رسمية لتبادل المعلومات أو زيارات دراسية وإعارة للموظفين.[٢٨]

في سياق هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية، سوف يستخدم مصطلح التعاون بين دول الجنوب بالمعنى الوارد في وثيقة نتائج نيروبي ٢٠٠٩ التي حدّدت الأسباب والمبادئ المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب.

وفيها ورد ما يلي: «إنّ التعاون بين دول الجنوب عبارة عن جهد مشترك بين السكان والدول في الجنوب يولد من التجارب المشتركة، على أساس أهدافها المشتركة والتضامن في ما بينها وبتوجيهٍ من مبادئ احترام السيادة والحس بالملكية الوطنية، من دون أي شروط.»[٢٩] فضلاً عن ذلك، تشير الوثيقة إلى أنّ الشراكات لا بد من أن تتم على أساس التضامن وأن تعتنق مقاربة تشمل مختلف أصحاب المصالح، لا سيما جميع العاملين على معالجة التحديات المرتبطة بالتنمية، بما يتماشى مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

---

[٢٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣): نهوض الجنوب: التقدّم البشري في عالم متنوّع. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/2013GlobalHDR/English/HDR2013%20Report%20English.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

[٢٦] سوزان ميلدي (٢٠١١): الفرص والتحديات المرتبطة بهجرة اليد العاملة بين دول الجنوب، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/gfmd_swiss11_abuja_background_paper.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١)

[٢٧] تبيّن من خلال مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ الأسباب الرئيسية للتعاون بين دول الجنوب من منظور الدولة المستفيدة تعزى إلى الخبرة التنمويّة للبلدان المحورية في مجال التعاون، والوضع الاجتماعي المشابه، واستخدام اللغة نفسها، والإمكانيات التقنية القوية، والدراية في مجال التعاون، وتوافر المعرفة العملية المناسبة للحالة التي تعيشها الدولة، والفعالية من حيث الكلفة في مجال التعاون. بالنسبة إلى البلد المحوري، تتجسّد العوامل الرئيسية في تجربة الدولة في مجال التعاون، والإمكانيات التقنية القوية، والمعرفة في مجال التعاون، وتوافر الدراية العملية المناسبة للحالة التي تعيشها الدول المستفيدة، والفعالية من حيث الكلفة.

[٢٨] راجع أيضاً تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعاون بين دول الجنوب: http://www.unep.org/south-south-cooperation/About/ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://ssc.undp.org/content/ssc.html

[٢٩] الأمم المتحدة (٢٠١٠): وثيقة نتائج نيروبي المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب، القرار ٦٤/٢٢٢، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/Key%20Policy%20Documents/Nairobi%20Outcome%20Document.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥).

ج. كيف يمكن التعريف بـ «التعاون الثلاثي»؟

«التعاون الثلاثي بين دول الجنوب أصبح معروفاً أكثر فأكثر كوسيلة لتعزيز التنمية من خلال الارتقاء بأفضل خصائص التعاون بين الدول النامية بمساعدة من الدول المتطوّرة. وقد يكون النشاط المتمثل في التعاون الثلاثي بين دول الجنوب عبارة عن مبادرة تقوم بها واحدة أو أكثر من دول الجنوب الراغبة في التعاون مع بعضها البعض. فللاستفادة للحدّ الأمثل من الموارد المالية، واللوجستية، والتقنية فيها، يمكن لهذه الدول أن تطلب الدعم من الجهات المانحة من دول الشمال كشريك ثالث. على نحوٍ بديل، يمكن لإحدى الجهات المانحة أن تقيم شراكةً مع إحدى الدولة النامية الراغبة في تقديم التعاون التقنيّ لسائر الدول الشريكة من الجنوب والتي تتوافق مبادرتها مع الأولويات والاهتمامات الخاصة بالجهة المانحة من دول الشمال. فتقوم هذه الجهة المانحة من دول الشمال إذاً بتقديم الدعم لتطبيق التعاون بين دول الجنوب من خلال مقاربة ثلاثية عن طريق تقديم الدعم المالي و/أو التقني.»

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤ [٣٠]

لم يكن مفهوم التعاون بين دول الجنوب الوحيد الذي شهد انتشاراً كبيراً في السنوات الأخيرة، فقد أصبح التعاون الثلاثي بدوره يمثّل أيضاً وسيلة إشراك أصبحت تحظى بشعبية واسعة. تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعاون الثلاثي الأطراف باعتباره الشراكات التي تقام بين الجهات المانحة من لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المحورية (التي تقدّم التعاون بين دول الجنوب) من أجل تنفيذ نشاطات التعاون من أجل التنمية في الدول المستفيدة. وهي تقدّم إطار عمل واسع النطاق للتنسيق في قضايا الجاليات بين ثلاثة أطراف، مثلاً دولة من الجنوب، ودولة من الشمال، ومنظمة متعددة الأطراف.

يمكن أن يشرك التعاون الثلاثي جهات مانحة تقليدية تعمل على تسهيل المبادرات بين دول الجنوب من خلال التدريب، والتمويل، والدعم لنسج الشبكات وتبادل المعارف، وتقديم الدعم لإنشاء أو تعزيز إطار عمل مؤسساتي/للسياسات أو ما إلى ذلك.[٣١] كما يمكن أن يتم هذا الدعم مع المؤسسات الحكومية الدولية أو الدولية بصفتها منظمات شريكة، وتتمتع على نحوٍ مشابه بخبرات واسعة في مجال المساعدة والتعاون الإنمائيين.[٣٢] على سبيل المثال، غالباً ما تقوم الدول من الشمال بجمع المعلومات القيّمة حول تركيبة الجاليات الأجنبية داخل حدودها، بما في ذلك الخصائص الأساسية، ومستوى الاندماج والبنية التنظيمية التي من الممكن استخدامها لتعزيز النشاطات الهادفة بين الشمال

[٣٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤): الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان دعماً للتعاون بين دول الجنوب: تعاون ثلاثي مبتكر حيال الأهداف الإنمائية للألفية (١٩٩٩–٢٠٠٤). نيويورك

[٣١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، المرجع نفسه.

[٣٢] كومار ناقش (٢٠٠٨): التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: نحو مثال جديد في مجال التعاون الإنمائي، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf/background%20study%20final.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التعاون الثلاثي وفعالية المساعدات. هل يمكن للتعاون الثلاثي أن يجعل المساعدات أكثر فعاليةً؟ متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.oecd.org/dac/46387212.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠)

والجنوب. كما يمكن الاستفادة من هذه المعلومات من أجل تنسيق الأعمال المصمّمة للحاجات والرغبات الخاصة بالجاليات. بالتالي، من خلال التعاون الثلاثي، يكون بوسع الشركاء تبادل المعارف والخبرات بين الأقران الذي يعيشون وضعاً مشابهاً من الناحية الاقتصادية، أو التاريخية، أو الاجتماعية، أو السياسية؛ كما بوسعهم تشارك التكنولوجيا والخبرة اللتين بإمكانهما أن تعزّزا التماثل مع أهداف التعاون بين الشمال والجنوب وبين دول الجنوب؛ ومساعدة هذه الدول، مثلاً على صياغة سياسات شاملة تعالج قضايا الهجرة والجاليات.

في مسح أجراه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، أشارت الدول المشاركة في مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» إلى أنّ القضايا الثلاث التي تحتلّ الأولوية في مجال إشراك الدول أو المنظمات الشريكة في مجال التعاون الثلاثي هي: ١) بناء الثقة والتواصل مع جماعات المغتربين؛ ٢) تكوين الأفكار الملهمة حول المشاريع/المبادرات التي تقوم بها الجاليات؛ ٣) فهم من هي الجاليات وكيف يمكن إشراك أفراد هذه المجموعة في عملية التخطيط من أجل التنمية.[٣٣]

مثال عن ارتباط بالتعاون الثلاثي

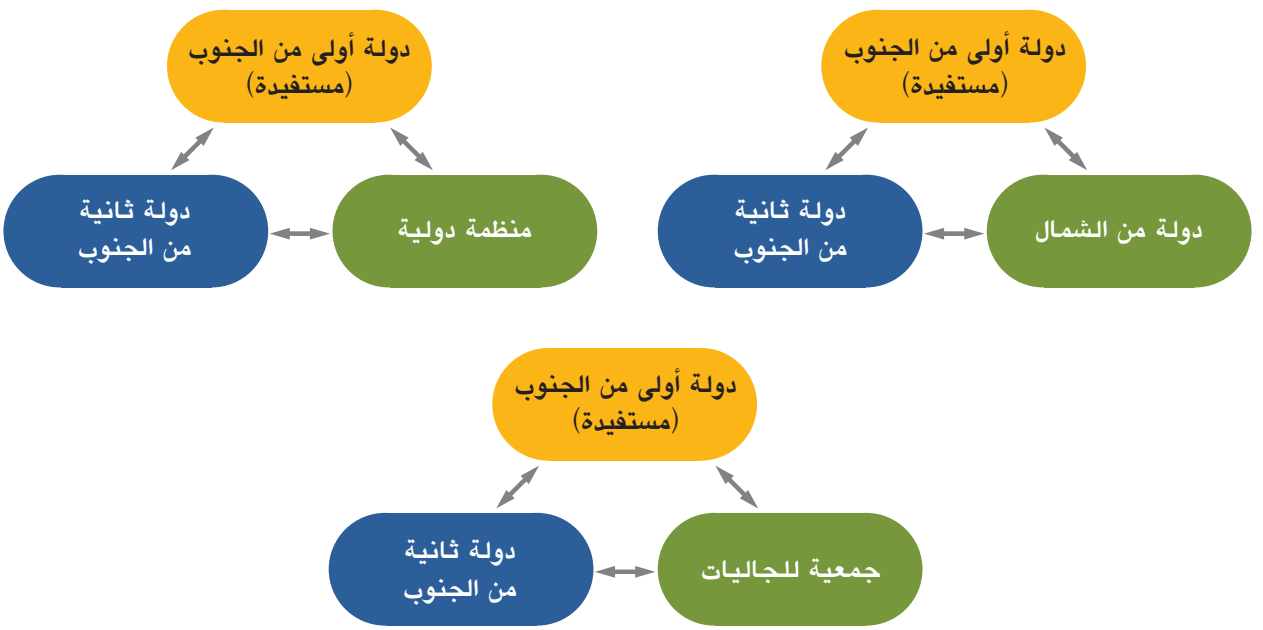

[٣٣] أجري المسح أثناء انعقاد ورشة العمل الخاصة بمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» والتي تمحورت حول التعاون بين دول الشمال والجنوب في مجال الهجرة والتنمية، بيرن، ٢٣–٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أجابت على الأسئلة التي شملها المسح ١١ دولة مشاركة.

القسم الثاني

إطار عمل السياسات للتعاون حول إشراك الجاليات

١. دورة إطار عمل التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب حول إشراك الجاليات

٢. صياغة استراتيجية لإشراك الجاليات

٣. التعويل على الفرص – إعداد خطة العمل

٤. المراقبة والتقييم والمراجعة

٥. نقل الرؤية لإشراك الجاليات

٦. مواد ونصائح إضافية – الاستراتيجية وخطة العمل المتعلّقة بالجاليات

القسم الثاني إطار عمل السياسات للتعاون حول إشراك الجاليات

١. دورة إطار عمل التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب حول إشراك الجاليات

يوفّر هذا القسم المبادئ التوجيهية المتعلّقة بكيفية وضع إطار عمل لإشراك الجاليات على أساس صياغة استراتيجية وخطة عمل. فإنّ صياغة استراتيجية وخطة عمل لإشراك الجاليات هي بمثابة الخطوة الأولى التي تضع حجر الأساس لتعاون ثلاثي وبين دول الجنوب يتكلّل بالنجاح كما هو مبيّن في القسم التالي من المبادئ التوجيهية التشغيلية. خلال عملية صياغة الاستراتيجية، تقوم بتحديد مجالات المواضيع التي قد تستلزم مساهمات من الدول الأخرى التي تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة في هذه المسألة المحددة، أو قد تصادف أولويات مواضيعية لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون مع سائر الدول الأخرى. تضمن استراتيجية الجاليات وخطة العمل المتصلة بها أن المساهمات والمعارف التي تكتسبها من التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب تصبّ في إطار العمل الأوسع نطاقاً وتسهم في إعداد السياسات.

تشكّل قضية إدماج الهجرة أو إدراج التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب في أطر عمل السياسات كافة الممتدة على النظام ككل موضع دراسة في دليل صنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص بعنوان «إدراج الهجرة في خطط التنمية: كتيّب خاص لصنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص»[٣٤] الصادر عن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، و«إطار العمل الصادر عن الأمم المتحدة والخاص بالمبادئ التوجيهية التشغيلية حول دعم الأمم المتحدة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب»[٣٥] وسيبحث هذا القسم، بطريقة مكمّلة، في أفكار إضافية حول كيفية تقييم السياق الوطني والجاليات ويقدّم توجيهات وإرشادات حول كيفية صياغة الأهداف وخطة العمل على أساس هذه التقييمات.

تركّز هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية على المنهجيات اللازمة لصياغة استراتيجية ووضع خطة عمل لإشراك الجاليات. في حال كنت تبحث عن أمثلة في مواضيع معينة، كالحوالات مثلاً، أو الاستثمار المباشر، أو تحويل رأس المال البشري، أو المساهمات الخيرية، أو الاستثمارات في أسواق رأس المال، أو السياحة التراثية، راجع الكتيّب « وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة».[٣٦]

٢. صياغة استراتيجية لإشراك الجاليات

تشرح الاستراتيجية السبب والمكان المقصود، ويجب أن توفّر صورةً عامةً عن الوضع، في وقتٍ تفيد فيه خطة العمل بتحديد كيفية الوصول، مثلاً من خلال أنواع جديدة من التعاون. وهي تحدّد أهداف الاستراتيجية المبنية على تحليل للجاليات والسياق الوطني، في وقتٍ تشرح فيه

---

[٣٤] المجموعة العالمية المعنية بالهجرة (٢٠١٠): إدراج الهجرة في خطط للتنمية: كتيّب لصنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص، متوافر عبر الرابط الإلكتروني: http://publications.iom.int/bookstore/index.php?main_page=product_info&products_id=661 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣)

[٣٥] اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب (٢٠١٢): إطار عمل خاص بالمبادئ التوجيهية التشغيلية حول دعم الأمم المتحدة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب»، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب، الجلسة السابعة عشرة، نيويورك، ٢٢–٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، متوافرة عبر الرابط http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/HLC%20Reports/Framework%20of%20Operational%20Guidelines_all%20languages/SSC%2017_3E.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦)

[٣٦] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

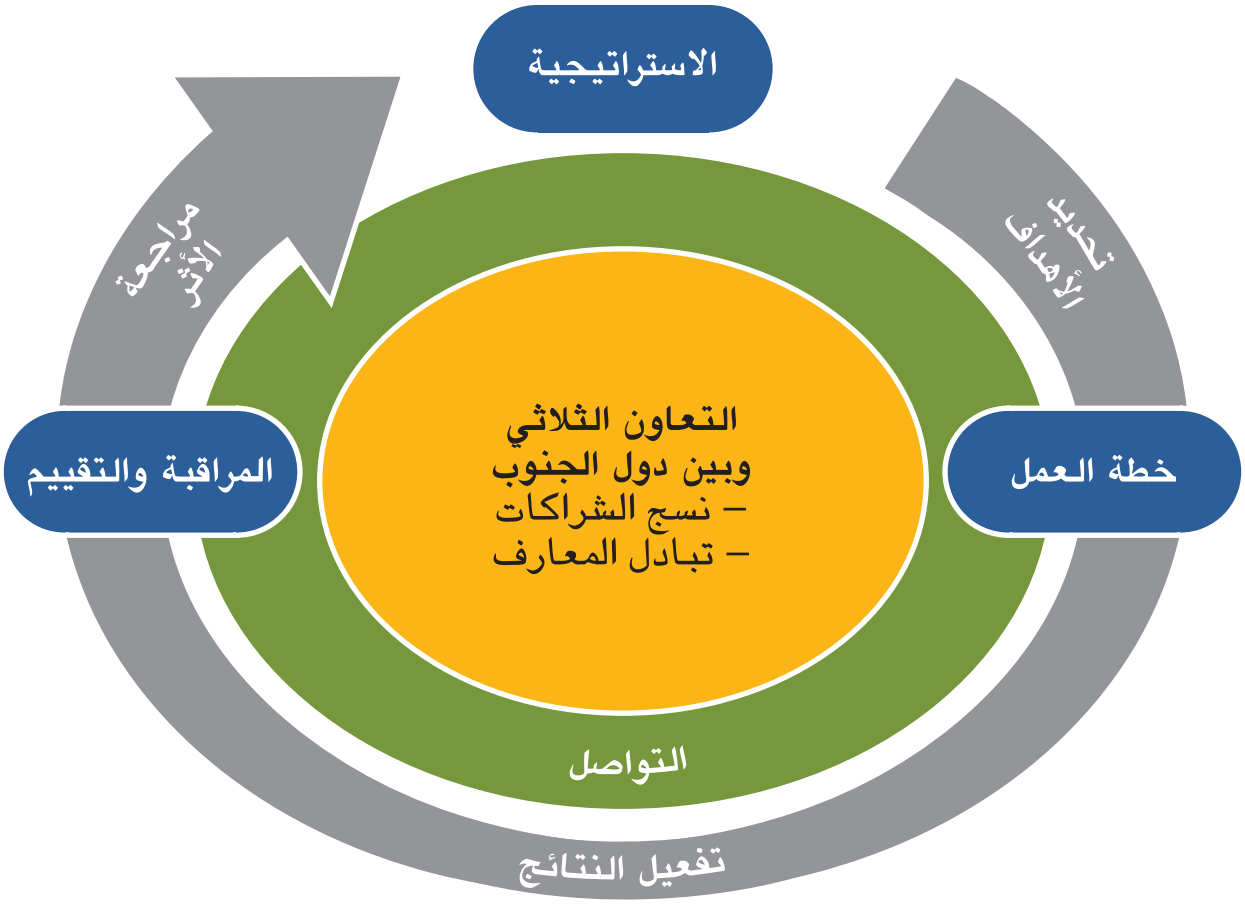

خطة العمل الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هذه الأهداف. توفر استراتيجية الجاليات إطار عمل يسهّل التنسيق والالتزام بالسياسات مع سائر أصحاب المصالح (بين الدوائر، والوزارات، وأصحاب المصالح المحليين والإقليميين والمركزيين، ومع الشركاء أيضاً).

يفترض بوثيقة الاستراتيجية أن:

- تكون مختصرةً؛
- تستخدم المعلومات المبنية على الأدلة والقائمة على الأبحاث، والبيانات والوقائع؛
- تكون محدّدةً لفترة زمنية أطول بهدف تقديم منظور طويل الأمد بين ٣–٥ سنوات (على خلاف خطة العمل التي تمتدّ على فترة زمنية أقصر)؛
- تكون غير مفصّلة فالتفاصيل بحاجة لأن تحدّث بشكلٍ دوري.

لعلّه من الأجدى أن تتم صياغة استراتيجية الجاليات في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على صياغة أو تحديث الوثائق الأخرى ذات الأهمية، مثلاً ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر، بحيث تجري العمليتان بالتوازي فتؤثّر إحداهما على الأخرى في وقت الصياغة. بهذه الطريقة، يمكن ضمان إدراج الهجرة والتنمية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

راجع المواد الإضافية والنصائح المفيدة حول الخطوات المطلوبة لصياغة الاستراتيجية (راجع الصفحة ٦٦)

سوف نتناول في هذا القسم بالتفاصيل تحليل السياق الوطني وتقييم الجاليات بما أنّ ذلك سيساعد في تحديد

الأهداف والأولويات الوطنية. الاستراتيجية هي الأساس لتحديد الفرص، من قبيل الانخراط في التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب من أجل تعزيز عملية إشراك الجاليات، لذلك فإن تعميق التحليل من شأنه أن يتناسب واحتياجات التنمية وأولوياتها في دولة معينة مع كل الإمكانيات والقدرات التي تقدّمها الجاليات. فبالتحليل الشامل للسياق الوطني والجاليات، والسياسات الوطنية الأخرى، ومن خلال دراسة أصحاب المصالح المعنيين، تتضح المبادرات الخاصة بالجاليات التي هي قيد التطبيق وما إذا كان هناك من ثغرات معينة، كالثغرات المؤسساتية أو المتعلقة بالإمكانيات التي لا بد من معالجتها. وقد تطرح التحديات في مجال جمع البيانات، وتماسك السياسات، والعقبات العامة أمام المشاركة ذات المعنى في عمليات التنمية.

الخطوات الأولى: خطوات أساسية للبدء بصياغة استراتيجية وخطة عمل

تعتبر مرحلة التخطيط الخطوة الأهم، فتوفير إطار عمل مؤسساتي سليم يؤمّن الشرعية، فيصبح أكثر مرونةً حيال التلاعب السياسي. فإنّ المساهمة والقبول من عدد من الجهات الفاعلة على أعلى المستويات، وأيضاً من المجتمع المدني، والمنظمات الخاصة بالجاليات، وسواها، أمر ضروري لضمان استدامة المبادرات. قبل البدء بعملية

> ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر عبارة عن وثيقة لإطار عمل وطني يعالج قضايا الفقر برؤيا شاملة لتمكين الحكومات والشركاء في التنمية من التخطيط والتنسيق لاستراتيجيات وميزانيات المساعدة. تدخل ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر في تفاصيل السياسات الاقتصادية الكلية، والبنيوية، والاجتماعية، والبرامج من أجل تعزيز النمو والحدّ من الفقر، فضلاً عن احتياجات التمويل الخارجية ذات الصلة. تعمل الحكومات على إعداد أوراق استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تشاركية تشرك المجتمع المدني والشركاء في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

صياغة الاستراتيجية، لا بد من إنشاء آلية تنسيق على المستوى الوطني وتحديد نقطة تركيز وطنية. علاوةً على ذلك، يوصى بالنظر إلى التخصيص المتاح والمخطط له في الميزانية لنشاطات إشراك الجاليات.

إنشاء آلية للتنسيق: تتألّف لجنة التنسيق على المستوى المؤسساتي من أصحاب المصالح المعنيين من مختلف الدوائر، والوزارات، والجاليات، والمجتمع المدني، والجهات المانحة والقطاع الخاص، وما إلى ذلك. حدّد أصحاب المصالح في بلادك الذين من المفترض إشراكهم في العملية. وبناءً على تحديدك لهم، يكون بإمكانك تشكيل هيئات التنسيق.

من المقترح إنشاء نوعين من آليات التنسيق مع أصحاب المصالح المحدّدين:

- هيئة التنسيق على المستوى التقني، وهي عبارة عن مجموعة عمل يمكنها تنفيذ الأعمال والنشاطات المحدّدة. يمكن توسيع عضوية هيئة التنسيق التقني عند اللزوم، بحيث تضمّ خبيراً أو أكثر في مجال محدّد؛ مثلاً أخصائي من جمعية أعمال عندما يكون الهدف من إشراك الجاليات تنمية القطاع الخاص. أو من الممكن مثلاً دعوة ممثل عن مصرف، أو مدير لمكتب البريد، أو أيّ شخص من وكالة توظيف أو شريك اجتماعي، مثلاً من النقابات التجارية، لحضور اجتماعات هيئة التنسيق التقني عندما تدعو الحاجة لخبرتهم.
- هيئة التنسيق على مستوى السياسات (اللجنة التوجيهية)، التي تتضمّن مجموعةً من المدراء الرفيعي المستوى القادرين على اتخاذ القرارات كما تقترحها المجموعة على المستوى التقني، والقادرين على تحديد الأهداف وإحداث التغيير وتنفيذ النشاطات.

على نحو مثالي، يمكن الاستعانة بالمجموعة نفسها ثانيةً عند صياغة خطة العمل. يفترض بهيئة التنسيق على المستوى التقني أن تكون المسؤولة عن الاستراتيجية وخطة العمل، فيما يفترض باللجنة التوجيهية أن تعقد لقاءً خاصاً

عند اتخاذ القرارات أو عندما تتمّ مراجعة الاستراتيجية أو إجراء تعديلات كبرى على نقاط العمل.

يمكن الحصول على الاختصاصات من المواد الإضافية والنصائح المفيدة الواردة في الصفحة ٦٦.

تحديد جهة تنسيق وطنية لإشراك الجاليات: الشخص الذي يشكّل النقطة الوطنية المحورية هو من الحكومة، يعيّن ويُمنح صلاحيات مناسبة في مجال صنع القرارات، بالإضافة إلى الدعم اللازم الإداري والمالي لتسهيل العملية. ومن الممكن أن يكون هذا الشخص «المحرّك لتنفيذ العملية» ويفيد كأمانة سرّ لمختلف هيئات التنسيق.

ولعلّ أولى الخطوات التي يجب اتخاذها في هيئات التنسيق هذه الاتفاق على مدونة قواعد سلوك لتوزيع الأعمال بين مختلف أصحاب المصالح، وطرق العمل لعقد الاجتماعات. من المهم تحديد المسؤوليات داخل الوكالات الحكومية وعبرها.

راجع النموذج عن مدونة قواعد السلوك في المواد الإضافية والنصائح المفيدة في الصفحة ٦٧.

تكوين فكرة واضحة عن الميزانية المتوافرة: قبل البدء بتمرين التقييم، تأكّد من أنّ الموارد المالية والبشرية اللازمة كلّها مؤمّنة. فتكوين صورة واضحة عن الموارد المالية والبشرية المتوافرة أمر حيوي في هذه المرحلة بما أنه يؤثّر على نطاق ملف الجاليات واحتمالات تطبيق وسائل معينة لجمع البيانات، مثل استخدام المسوح الواسعة النطاق أو جمع البيانات من خلال معلومات ثانوية. وقد وضعت بعض الدول إطار عمل للإنفاق على المدى المتوسط يبيّن نسبة الميزانية المخصصة لكل من المجالات المواضيعية. إطّلع على المخصّصات الحالية للميزانية والمستقبلية، والمحتملة أيضاً المحددة من الحكومة. وقد يساعدك تحديد خصائص ومواصفات الجهات المانحة في البلاد لمعرفة أي الجهات الفاعلة هي القادرة على ملء الثغرات في الميزانية في المستقبل.

أ. بنية استراتيجية إشراك الجاليات

يتمثّل الهدف من استراتيجية إشراك الجاليات في نسج العلاقات مع الجاليات وتحويل مسألة الإشراك إلى مفهوم معتمد على كافة مستويات الحكم ومع مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات المغتربين. وهي تجنّد قدرات أهم أصحاب المصالح حول هدف مشترك وأهداف تشغيلية واضحة، وتساعد في استقطاب الدعم السياسي والإداري لعملية التطبيق.

نقترح البنية التالية لاستراتيجية إشراك الجاليات:

البنية المقترحة لاستراتيجية إشراك الجاليات

التمهيد: يجب أن يتضمّن التمهيد التزام الحكومة على أعلى المستويات ويجب أن يوقّع عليه مسؤول حكومي رفيع المستوى. لا يتعدّى التمهيد عادةً الصفحتين ويكتب بعد استكمال صياغة الأقسام الأخرى للاستراتيجية. التمهيد عبارة عن بيان افتتاحي والختم النهائي للموافقة من شخصية سياسية بارزة.

الفصل أ: تحليل الخلفية

١) المقدمة – الهدف من الاستراتيجية: تتضمّن المقدمة سرداً موجزاً يركّز على الوضع الحالي للبلاد في ما

يتعلّق بالجاليات وإمكانية تعزيز إشراكها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تذكر في المقدمة المنافع الخاصة باعتماد استراتيجية وخطة عمل.

٢) الملخّص التنفيذي: يجب ألاّ يتعدّى الملخص التنفيذي الصفحة الواحدة ويجب أن يتضمّن جوهر كل قسم من الاستراتيجية. بهذه الطريقة، يمكن للقارئ أن يفهم النقاط الرئيسية من دون العودة إلى الوثيقة كاملة. يفترض أن يكون الملخّص موجزاً ومتصلاً مباشرةً بالموضوع. كما يفترض بالملخّص أن يتبع الترتيب نفسه مثل سائر أقسام الاستراتيجية. ويجب أن يتضمّن مقدمة عن المادة، فضلاً عن النتائج والتوصيات.

٣) تحليل السياق الوطني: يشمل تحليل السياق الوطني تحليلاً للوضع، يتضمّن تقييماً لإطار العمل المؤسساتي والسياسي، وأصحاب المصالح البارزين، وجردة بالروابط مع سائر الاستراتيجيات والأدوات الحكومية والعالمية. تفسّر هذه الخطوات بمزيد من التفاصيل في هذا القسم، بدءاً بالصفحة ٢٠.

تحليل الوضع:

أ. إطار العمل المؤسساتي والسياسي الذي يتضمن تحديد مواصفات أصحاب المصالح البارزين والمؤسسات بالإضافة إلى السياسات وآليات حقوق الإنسان الموجودة (الارتباط بالاستراتيجيات، وخطط العمل، والميزانية ذات الصلة).

ب. ملف الهجرة، تقييم الاحتياجات وتحليل الثغرات.

٤) تحليل الجاليات: يتضمن تحليل الجاليات ملف الجاليات، وتقييم مساهمات الجاليات في التنمية والاحتياجات الأساسية. تفسّر هذه الخطوات في هذا القسم، بدءاً بالصفحة ٢٨.

أ. ملف الجاليات

ب. مساهمات الجاليات

ت. احتياجات الجاليات

الفصل ب: الأهداف والأولويات

١) تحديد الأهداف والأولويات الوطنية لإشراك الجاليات: يجب أن تنتج الأهداف عن تحليل الخلفية، وأن ترتبط بتحليل السياق الوطني، والجاليات. فتشكّل الأهداف المظلّة التي يصاغ على أساسها إطار العمل الخاص بالنتائج، كجزء من خطة العمل. يتضمّن هذا القسم المبادئ التوجيهية حول كيفية تنظيم الأهداف والأولويات الوطنية لإشراك الجاليات، بدءاً بالصفحة ٤١.

٢) التوصيات: يجب أن تكون التوصيات بارعة الإيجاز ومرتكزة على تحليل الخلفية، وعلى الأهداف والأولويات المحددة في الأجزاء السابقة. كما يجب أن تصاغ بطريقة يكون بإمكان كل صانع سياسات في البلاد أن يفهم بسرعة الخطوات التي يجب أن تتخذ بهدف تحسين الوضع أو اتخاذ القرار. يجب إدراج المعلومات الأهم أولاً.

ب. تحليل السياق الوطني

<u>أين تكمن أهميته</u>– الإحاطة بالسياق الوطني تعني:

- فهم الروابط بين الهجرة والتنمية في البلاد، وبالتالي معرفة كيفية تأثير الهجرة على تنمية بلادك.
- التعمّق أكثر في التأثيرات السلبية والإيجابية للسياسات، وأنظمة الحكم، والبنى والبرامج التنسيقية، والتوصّل إلى الإجراءات المناسبة لتحسين التشاريع، أو السياسات وغيرها من أطر العمل. وتندرج ضمن هذا السياق بشكلٍ جوهري، المراجعة الدقيقة للمعايير والاتفاقات والمعاهدات الدولية السارية بين الدول الشريكة من أجل تعزيز إشراك الجاليات.
- الإحاطة بأي ثغرات لا بد من معالجتها، أو تحديات لا بد من مواجهتها، أو فرص لا بد من اغتنامها ومعرفة ما إذا كانت الاستعانة بالقوى الفاعلة ضرورية، ونوع الأشخاص المفترض الاستعانة بهم.
- فهم أفضل لأفضل الممارسات من أجل دعم إشراك الجاليات من خلال التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب، وتقييم التضمينات والتوصيات للشركاء في التنمية من أجل تعزيز إشراك الجاليات في الحوار حول السياسات.

تحليل الأوضاع

لتحليل الوضع، يجدر التعمّق في محور الهجرة والتنمية. فمن المفترض أن يبدأ التحليل بتمرين يهدف إلى تحديد مواصفات أبرز أصحاب المصالح والمؤسسات، وتحديد السياسات ومواثيق حقوق الإنسان المعمول بها والتي ترتبط بالجاليات أو تؤثّر عليها بطريقة أو بأخرى. بعد ذلك، من المستحسن النظر إلى البيانات والمعلومات الكمية والنوعية من أجل تقييم الاتجاهات في ما يتعلق بتنمية الدولة، وتاريخ الهجرة الداخلية والخارجية فيها، وغير ذلك من المؤشرات (ملف الهجرة). ولا بد من إيلاء الاهتمام اللازم للمواقف والممارسات الاجتماعية الثقافية، والعلاقات بين الجنسين، بما في ذلك الأدوار، والمراكز، وانعدام المساواة، والتمييز في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. ومن ثم يجدر التأمّل في التحديات التي تطرحها التنمية («ما هي») وكيف تتأثر بالهجرة (تقييم الاحتياجات). كذلك، من المفيد النظر في «من» الذي يمكنه معالجة هذه الثغرات (تحليل الثغرات). كن محدّداً في تحليلك وسلّط الضوء على التحديات والفرص التي تطرحها الجاليات على نحوٍ يراعي الجنسين ويأخذ في الاعتبار مواصفات المجموعات (مثلاً بحسب المستوى التعليمي، السن، ومستوى الإدماج).

إطار العمل المؤسساتي والسياسي

يختلف إطار العمل المؤسساتي الخاص بإشراك الجاليات بين دولة وأخرى. وقد يتناول هذا الاختلاف أ) طبيعة المؤسسات المكلفة بإشراك الجاليات، ب) الاستراتيجيات التي تنتهجها الحكومة من أجل إشراك الجاليات، وت) الطريقة التي تعتمدها الحكومة من أجل قياس مدى نجاح استراتيجياتها لإشراك الجاليات.[٣٧]

نظراً إلى تعدّد الجهات الفاعلة المعنية بعملية إشراك الجاليات، من الأجدى البدء بتحديد أصحاب المصالح والمؤسسات أولاً.

تحديد أبرز أصحاب المصالح والمؤسسات

في إطار تحديد الإطار الخاص بالمقاربة التي ستنتهجها الحكومة من أجل إشراك جماعات المغتربين، تشارك فئات عدة من أصحاب المصالح المعنيين. وبهدف تحديدهم جميعاً، من المهم معرفة القطاعات التي تتأثر بالهجرة.

---

[٣٧] دلفين أنسيان وآخرون (٢٠٠٩): البحث في استراتيجيات إشراك الجاليات: مقارنة دولية، ٢٦–٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جامعة إيرلندا الوطنية بمايْنوث، تقرير ورشة العمل، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.nuim.ie/nirsa/diaspora/PDFs/Exploring%20Diaspora%20Strategies%20International%20Comparison.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥).

من الممكن مثلاً التوقف عند القطاعات التالية (بحسب المميزات الخاصة في كل دولة):

السلطات الحكومية المعنية بإدارة الهجرة	سلطات حكومية أخرى تتأثر مسؤولياتها المواضيعية بالهجرة	مجتمع الباحثين والأكاديميين، المجتمع المدني
وزارة الشؤون الخارجية: العلاقات الدبلوماسية مع دول المقصد، القنصليات والسفارات التي توفّر الخدمات للجاليات	**وزارة التنمية:** التخطيط للتنمية – إدماج الهجرة، والتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب من أجل تعزيز الإمكانيات	**الباحثون في شؤون الهجرة، معاهد البحث، والجامعات:** البيانات والمعلومات حول الجاليات، المستندة في الغالب إلى العمل الميداني والبيانات الأولية
وزارة الشؤون الداخلية (الشرطة، الوحدات المختصة بالهجرة): إدارة الهجرة، الحماية القانونية	**وزارة التجارة والاقتصاد:** ارتباطها بالهجرة من حيث الضرائب وحقوق الملكية، ومدخرات المهاجرين، والاستثمارات، والابتكار، والطلب على السلع الوطنية في دول المقصد	**المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الخاصة بالجاليات:** الإحاطة بأوضاع المهاجرين في دول المقصد، وبالعائدين والعائلات المتبقية في البلاد
وزارة الهجرة أو المغتربين: إقامة العلاقات مع الجاليات، تحديد مجالات العمل المشترك، عقد المشاورات مع مجموعات الجاليات، قواعد البيانات حول جمعيات الجاليات في الخارج	**المكاتب الإحصائية:** جمع البيانات المتعلقة بالهجرة، البيانات الأسرية حول ظروف المعيشة	
	وزارة الصحة: الارتباط بالهجرة من حيث الحماية الاجتماعية، وقابلية تحويل منافع النظام الاجتماعي، واستثمارات الجاليات في أنظمة الضمان الاجتماعي، وتدفق موظفي القطاع الصحي	
	وزارة البنية التحتية: الارتباط بالهجرة من حيث البنية التحتية، وما إلى ذلك.	
	وزارة العمل: الارتباط بالهجرة من حيث فرص العمل.	

	وزارة التربية والتعليم: الارتباط بالهجرة من حيث المصادقة على الشهادات، والنقص في المهارات، والوصول المحدود إلى التعليم، وهجرة موظفي قطاع التعليم، وفرص التعليم العالي	
	وزارة الزراعة: الارتباط بالهجرة من حيث التنمية الريفية، والاستثمارات في الزراعة	

إشراك جماعات المغتربين: يعتبر التواصل السليم والعلاقات المبنية على الثقة من الشروط المسبقة لبناء شراكات طويلة الأجل بين الحكومات والجاليات. وقد توصلت الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» إلى طرق عدة لبناء التواصل ونسج العلاقات مع الجاليات، مثلاً من خلال المجالس الاستشارية الحكومية التي تضمّ أبناء الجاليات، أو البعثات الحكومية إلى أبرز دول المقصد، أو توزيع النشرات الإخبارية. مالي، مثلاً، تعقد اجتماعات تشاورية بشكلٍ دوري مع أبناء الجاليات.

مثال:
مالي – التعاون والتواصل مع جماعات المغتربين

في مالي، يتوافر نوعان من الجهات الفاعلة غير الحكومية: جمعيات المهاجرين مع منظمات جامعة في كل من الدول المقصد وأمانة سرّ قائمة في مالي. وقد أنشأت الدولة أيضاً **آليات ذات طابع مؤسساتي للتشاور**، يتمثل دورها في جمع الجهات الفاعلة مع بعضها البعض (الجهات الفاعلة من الدولة ومن غير الدولة، الوكالات الدولية). وقد بدا من المفيد صياغة سياسة وطنية حول الهجرة فيما تستفيد العملية المبنية على التوافق من **المساهمات على مختلف المستويات** (الحكومية، وغير الحكومية، إلخ). كما تعوّل سلطات مالي أيضاً على **جمعيات المهاجرين للتواصل مع الجاليات**.

على ضوء واقع أنّ عملية إشراك الجاليات تتطلّب مشاركة مجموعة منوعة من المؤسسات والدوائر الحكومية، وغيرها من أصحاب المصالح البارزين، من المهم ضمان التنسيق بين المؤسسات من أجل إعداد سياسات فعالة. ويفسّر هذا التنسيق بقدرة مؤسسات الدولة في بلدٍ ما على الاستجابة لقضية مستعرضة ومتداخلة بين عدة قطاعات، وهذه هي حال الهجرة.[٣٨]

كما يفترض أيضاً تقييم مدى فعالية التعاون بين المؤسسات. وقد عملت معظم الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» على إنشاء آليات ووسائل للتعاون بين المؤسسات المعنية بالجاليات.

[٣٨] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢أ): ورشة العمل الخاصة بمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» بشأن التنسيق بين المؤسسات حول الهجرة والتنمية. ملخص المناقشات، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/AMEDIP/WS_Tunis_Summary_of_Discussions_Final_EN.PDF (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

مثال

الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» التي تملك مؤسسات لها على المستوى الوزاري مع صلاحيات تتناول شؤون الجاليات:

- مالي: وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي
- المغرب: الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج
- السنغال: وزارة السنغاليين في الخارج، المدمجة مؤخراً في وزارة الشؤون الخارجية
- تونس: وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج

مثال:

التعاون بين المؤسسات في تونس، وأثيوبيا، ولبنان

اختارت الحكومة الأثيوبية مقاربةً لا مركزية من أجل التنسيق بين المؤسسات. في وقت تتولّى فيه مديرية عامة لشؤون المغتربين في وزارة الشؤون الخارجية سياسات إشراك الجاليات على المستوى الفدرالي، تمنح صلاحيات هامة أيضاً للمناطق التي أقيمت فيها مكاتب لتنسيق شؤون الجاليات. وتتولى هذه المكاتب مسؤولية الارتباط مع الجاليات الراغبة في الاستثمار في المشاريع المحلية أو إنشاء مشاريع أعمال جديدة.

تونس، من جهة أخرى، اعتمدت نموذجاً مختلفاً من التنسيق بين المؤسسات. **أنشئت أمانة الدولة لشؤون الهجرة**، بهدف إعادة وضع إطار للهجرة من أجل التنسيق بين المؤسسات. حالياً، تملك أمانة السر مؤسسةً تعنى بتنفيذ السياسات وتنوي إنشاء مؤسستين إضافيتين في العام ٢٠١٤ (وكالة للهجرة والتنمية ومرصد وطني لعمليات الهجرة). وتعمل اللجنة التقنية للاغتراب الممثلة من مختلف الوزارات على إصدار تقرير سنوي حول الهجرة.

في لبنان، تتولى التنسيق **لجنة مشتركة** تخضع لإدارة وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية، ولكن تعود لوزارة الخارجية مهمة اتخاذ القرارات النهائية. وقد أقامت الجاليات أيضاً منظماتها المستقلة الخاصة. وقد وقعت على بروتوكول مع الحكومة من أجل تحديد المصالح المشتركة.

راجع نصيحتنا المفيدة حول كيفية تحديد مواصفات أصحاب المصالح وكيفية إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (راجع الصفحة ٦٩)

تحديد معالم السياسات ومواثيق حقوق الإنسان السارية – الارتباط بالاستراتيجيات، وخطط العمل والميزانية الحكومية ذات الصلة

يجب أن يتضمّن تحليل السياق الوطني تحديداً للنشاطات والسياسات الماضية، والجارية، والمخطّط لها الهادفة لإشراك الجاليات والتي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على الجاليات. ومن الأجدى النظر عن كثب في استراتيجيات التنمية الوطنية، وأطر العمل التشريعية والسياسات المتصلة بالهجرة بالإضافة إلى دور الشركاء في التنمية، مثل منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والمؤسسات والهيئات واللجان الإقليمية والعالمية. من خلال تمرين تحديد المعالم، يكون بمقدورك أن تعلم المزيد عن الصلاحيات والنشاطات المتداخلة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتقليص أو تفادي ازدواجية الجهود. من الممكن تجنّب الازدواجية من خلال التعويل على التحاليل القائمة وغيرها من عمليات التنمية الوطنية التي سبق واستكملت أو لا تزال جارية.

يجب أن تتضمّن هذه المرحلة تقييماً لجميع السياسات القائمة التي تحمل تأثيراً على الجاليات. وهي تتناول أولاً وقبل كلّ شيء، سياسة الهجرة الوطنية، سياسة أو استراتيجية إشراك الجاليات في حال وجودها، سياسة التنمية والاستراتيجيات ذات الصلة، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالمواطنية، والحوافز المالية أو العوائق حيال الاستثمارات وحقوق الملكية. كما يفترض بهذه المرحلة أيضاً أن تتضمّن تقييماً للاتفاقات الثنائية الموجودة، التي تؤثر على جماعات المغتربين، مثلاً على المنافع الاجتماعية أو على الهجرة الموسمية. خلال هذه المرحلة، قم أيضاً بمراجعة النشاطات السابقة التي تتضمّن الجزء المتعلق بالتعاون بين دول الجنوب.

فكر أيضاً في تحديد أشكال مصادقة الدول على مواثيق حقوق الإنسان والاتفاقات الثنائية ذات الصلة بالجاليات وانظر في ما إذا كانت معايير حقوق الإنسان لم تجاوب بالاحترام والالتزام في أبرز دول المقصد.

في ما يلي قائمة بأفضل مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان في مجال إدارة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين:

مواثيق حقوق الإنسان الأساسية التي تنطبق على المهاجرين مثلما تنطبق على جميع البشر:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية (١٩٦٦)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)
- الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٦)
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)

يتوافر عدد من الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تتعلّق بحقوق العمّال، تشمل المعايير والمبادئ المتعلقة بالمهاجرين العمّال. أما الاتفاقيات الرئيسية فهي التالية:

- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)
- الاتفاقية الخاصة بالعمل القسري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)
- اتفاقية القضاء على العمل القسري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
- اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)
- الاتفاقية بشأن المساواة في الأجر، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
- الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، ١٩٥٨ (رقم ١١١).

في العام ١٩٩٨، اعتمد الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وهو ينصّ على المعايير الدولية الأساسية

للعمل في إطار شامل. وهو يتضمن الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال العمل الإكراهي أو القسري والقضاء الفعال على عمالة الأطفال وإلغاء التمييز في ما يتعلق بالعمل والوظيفة. تمت المصادقة على هذه المعايير الأساسية من قبل أكثرية الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية وأصبحت تعتبر ملزمةً لجميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

مقتطف من معاهدات حقوق الإنسان:

- بروتوكولات باليرمو المكمّلة لاتفاقية العام ٢٠٠٠ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (اتفاقية باليرمو): بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال
- الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (منظمة العمل الدولية، تمت مراجعتها في العام ١٩٤٩)
- الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية

يرتبط القسم الرابع من الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات الخاص بمنظمة التجارة العالمية بالهجرة ومنع التمييز ضدّ التنقل المؤقت للعمال عبر الحدود من أجل توفير الخدمات. يضمن هذا القسم الوصول إلى الفئات الأربع من الأشخاص: باعة الخدمات، المحالين داخل الشركات، زوار الأعمال، ومزوّدي العقود المستقلين.

وتتمتع الحكومات بحرية تنظيم عمليات الدخول والإقامة المؤقتة شرط ألا تتعارض هذه الإجراءات مع المبدأ الأساسي للحكم. ولكن، لا يزال نطاق القسم الرابع موضع تفاوض بما أنه يفيد تيسير الهجرة الدائرية لكثير من الدول المرسلة للمهاجرين. مهما يكن من أمر، وبالنسبة إلى دول عدة، يعتبر بمثابة تيسير لتحرك الموظفين ومزوّدي الخدمات داخل الشركات من قبل الدول المستقبلة للمهاجرين.

للاطلاع على القائمة الشاملة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأشكال المصادقة عليها، يرجى النقر على الرابط أدناه:
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx
هل تعلم؟ أنشئت آلية الاستعراض الدوري الشامل للمرة الأولى في العام ٢٠١١، وهي توفّر آليةً عالمية في مجال حقوق الإنسان ترمي لإعادة النظر في حالات حقوق الإنسان في الدول ومعالجة أي انتهاكات لحقوق الإنسان فيها. شارك في العملية بما أنها ترتبط أيضاً بحقوق المهاجرين – راجع تقويم المراجعات بالنقر على الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx

مقتطف من المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان

أفريقيا:

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي
- الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المعروف أيضاً بميثاق بنجول)
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا

لقائمة بالمواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان في آسيا، وأميركا اللاتينية، وأوروبا، راجع المواد الإضافية والنصائح المفيدة في الصفحة ٧٣.

ملف الهجرة[٣٩]

يجب أن يتضمّن ملف الهجرة لمحةً عامةً موجزةً وقابلةً للفهم حول الأوضاع الحالية للهجرة. وينظر في السياق الديموغرافي، والاجتماعي الاقتصادي، والثقافي والتاريخي للدولة ويقدّم تحليلاً للبيانات الإحصائية ذات الصلة.[٤٠]

تقييم الاحتياجات

يمكن لتقييم الاحتياجات أن يشكّل أداةً فعالةً للتمييز بين الوضع الحالي، أو «حاجة تنموية» ينبغي معالجتها من خلال إطار عمل شامل ونشاطات ذات صلة، و«رغبة» تكون ذاتية وذات طبيعة مؤقتة. لا بد من إجراء تقييم الاحتياجات قبل تحليل الثغرات، ولكن الخطوتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى. عند المباشرة بتقييم الاحتياجات وتحليل الثغرات، يجدر الأخذ في الحسبان الفروقات المحلية والإقليمية ومنظوري حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.[٤١] من الممكن إجراء تقييم الاحتياجات من خلال مسوح ميدانية بالإضافة إلى اجتماعات تشاورية. كذلك الأمر، لا بد من الأخذ في الاعتبار استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية بما أنها تقدّم وفرةً من المعلومات حول احتياجات التنمية وأولوياتها. فمن خلال تقييم الاحتياجات، من الممكن تنظيم النشاطات الهادفة إلى التوفيق بين العوامل المتشابهة.

تقدّم وثيقة «مؤشّرات تأثير الهجرة على التنمية البشرية والعكس بالعكس»، الصادرة عن مرصد الهجرة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لائحة بالمؤشّرات لتقييم تأثير الهجرة على التنمية في عدد من المجالات: الاقتصاد والأصول، الديموغرافية، التعليم، الصحة، النوع الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية، إدارة الحكم والحقوق، البيئة والحوالات الأخرى[٤٢].

---

[٣٩] أصبحت الحكومات تقرّ أكثر فأكثر بملفات الهجرة كأداة لجمع البيانات الشاملة للهجرة وغيرها من المعلومات. جدير بالذكر أنّ الملفات الحالية حول الهجرة تتبع أشكالاً مختلفةً من اللمحات العامة الإحصائية إلى التقارير والتحاليل الأكثر إسهاباً. عمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على إعداد ملفات الهجرة من منظور الهجرة والتنمية، والهجرة غير النظامية والمختلطة لجميع الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب».. وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني التالي: www.imap-migration.org. وفي سياق برنامج الشراكة الخاص بالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، تم إعداد سجل لملفات الهجرة يمكن البحث فيه وفقاً للدولة/المنطقة: http://www.gfmd.org/en/pfp/policy-tools/migration-profiles/repository

[٤٠] للدليل حول كيفية إعداد ملف الهجرة، يرجى العودة إلى المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١١): ملفات الهجرة، الاستفادة إلى أقصى حد من العملية: http://publications.iom.int/bookstore/free/MigrationProfileGuide2012_1Oct2012.pdf (تمت مراجعة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥).

[٤١] إن استخدام البيانات الموزّعة حسب النوع الجنسي تساعد في إبراز الفوارق (بين المجموعات أو المناطق) والكشف عن أنماط الاستبعاد.

[٤٢] مرصد الهجرة لدول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ (٢٠١٢): "مؤشّرات عن تأثير الهجرة على التنمية البشرية والعكس بالعكس"، http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/EN-Indicators.pdf (تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٤/٥/٧).

تحليل الثغرات

يوفّر تحليل الثغرات فهماً أفضل للأسباب، والتأثيرات، والاحتياجات الناتجة عن المسائل البنيوية. من الممكن تحديد الثغرات في الإمكانيات على المستويات المجتمعية، والمحلية، والمؤسساتية، والإقليمية والعالمية. فمن خلال تحديد هذه الثغرات، يصبح من الأسهل تصميم برامج هادفة لإشراك أفضل للجاليات. يمكن قياس القدرات على ضوء المهارات، والمعارف المتوافرة في الدولة (أو غيابها)، والموارد المالية أو المادية المتوافرة للجهات القادرة على معالجة المشاكل الأساسية.

إسأل نفسك:

إطار العمل المؤسساتي والسياسي

- من هم أصحاب المصالح وما هي طبيعة مشاركتهم؟
- ما هي آليات التعاون بين المؤسسات قيد التطبيق حالياً (مشاريع مشتركة/ فرق عمل، إلخ)؟
- هل أشكال التعاون بين الحكومة المحلية والمركزية حول قضايا الجاليات مطبّقة؟
- هل من أشكال للتعاون قائمة أصلاً مع الجاليات؟
- هل من مجالس استشارية تشمل الجاليات قائمة حالياً؟
- هل تشارك الجهات الفاعلة المناسبة أم من المنطقي إشراك جهات أخرى أيضاً؟
- هل تشارك جامعات ومراكز أبحاث أو هل يمكن تعزيز التعاون؟
- ما هي نتائج إطار العمل التنظيمي المؤسساتي والسياسي القائم حالياً على جماعات المغتربين؟
- من هم صنّاع السياسات الذين يجدر بهم إشراك الجاليات على أفضل نحو؟ كيف من الممكن تعزيز صنع القرارات المشتركة وتحقيق التماسك بين السياسات؟
- هل تتناول أطر عمل التنمية مثل ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر مسألتي الهجرة والتنمية وعملية إشراك الجاليات؟
- ما هي معاهدات حقوق الإنسان التي تمت المصادقة عليها؟ وما هي المواثيق المراعاة لضمان تنفيذها؟

ملف الهجرة

- ما هي محرّكات الهجرة الدولية والداخلية، وما الذي تعنيه بالنسبة إلى دولة المقصد أو دولة المنشأ؟
- ما هي عوامل الدفع الأساسية التي تؤثر على أنماط الهجرة إلى الخارج؟ من بين هذه العوامل يمكن التوقف عند انعدام الاستقرار السياسي، النزاع المسلح، الجفاف، تدهور الأراضي، التغيّر المناخي أو غياب فرص العمل.
- ما هي عوامل الجذب التي تؤثر على الهجرة إلى دولة معينة؟ من الممكن النظر في هذه العوامل من خلال التطرق إلى العوامل الاجتماعية أو المتعلقة بالعمل، مثل التعليم وفرص التدريب.
- هل تتأثر بعض مجموعات الأشخاص أكثر من غيرها؟ ما هي العوامل المؤدية لذلك؟
- هل تقسّم البيانات بالشكل الكافي لتحديد المجموعات المهمّشة؟ كيف تؤثر أنماط الهجرة على الإناث بشكلٍ مختلف عن الذكور؟
- هل قمت بتحليل مبني على الأدلة للأساليب التي تتكرّر فيها اللامساواة بين الجنسين، بما في ذلك التمييز من خلال السياسات القائمة والأعمال التشريعية، أو من خلال قلة الوصول إلى الموارد؟

تقييم الاحتياجات

- ما هي الاحتياجات والأولويات الأساسية في مجال التنمية؟ القطاعي والمحلي والمركزي؟
- كيف تتأثر هذه الاحتياجات التنموية بالهجرة؟
- هل من سياسة وطنية شاملة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب؟ بأي شكل وكيف يجري تنسيقها؟
- ما هو الدعم المتوقع من الجهات المانحة والمنظمات الدولية للمساعدة في نسج التعاون؟

تحليل الثغرات

- ما هي الثغرات والخطوات اللازمة للتحسين على مستوى السياسات والمستوى المؤسساتي؟ هل يمكن تحديد نقص في الموارد البشرية؟

- ما هي الاحتياجات التدريبية التي تمّ تحديدها لدى الموظّفين؟
- هل تم تحديد أي ثغرات هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين؟
- هل من بيانات موثوق بها يمكن التعويل عليها وكيف تعالج المشاكل على نحو ملائم؟ ما هي الإحصاءات الهامة والمعلومات العلمية اللازمة للخروج بلمحة عامة وشاملة للجاليات يمكن على أساسها اتخاذ قرارات السياسات المبنية على الأدلة؟
- ما هي الدروس المستخلصة التي يمكن تعلّمها من المشاريع السابقة التي أشركت الجاليات؟
- ما نوع التعاون الأفضل؟ هل تفيد بعض أشكال التعاون في الاستجابة لثغرة معينة أو الارتقاء بالمبادرات الموجودة أصلاً؟

راجع النصائح المفيدة حول تحليل للأسباب المتجذّرة في الصفحة ٦٨.

للمحة شاملة عن كيفية تأثير الهجرة على قطاعات التنمية الأهم، من قبل الإدارة والحماية القانونية، والعمل، والخدمات الصحية، والتعليم، بما في ذلك التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، والنمو الاقتصادي، والخدمات المالية، والتجارة، والزراعة، والتنمية الريفية، والبنية التحتية، والبيئة، يرجى العودة إلى الكتيّب بعنوان «إدراج الهجرة في خطط للتنمية. كتيّب لصنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص.»[٤٣] يوفّر هذا المصدر أيضاً قوائم مرجعية لتقييم تأثير الهجرة في برامج.

ت. تقييم الجاليات

أين تكمن أهميته

ترتبط المساهمة المحتملة للجاليات بعدد من العوامل مثل حجمها، وموقعها، ومهاراتها، ومستوى انخراطها في دولة الإقامة، ومدى التنظيم. يقدّم هذا القسم مبادئ توجيهية لجمع المعلومات حول الجاليات بهدف إنشاء قاعدة متينة لصياغة سياسات للجاليات مفصّلة بحسب ملف الجاليات والجمعيات الخاصة بها واحتياجاتها.

بالإضافة إلى هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية، يساعدك الكتيّب بعنوان «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة» على فهم سبب أهمية التعرّف إلى الجاليات والخطوات الإضافية التي لا بد من اتخاذها لجمع البيانات والمعلومات. وهو يوفّر أمثلةً من البلد ترمي لبناء الثقة مع الجاليات والمبادرات الآيلة لحشد جهودهم من أجل التنمية.[٤٤]

إن تقييم الجاليات يعني:

- فهم الصورة العامة والخصائص الرئيسية للجاليات؛
- التعرّف على الجاليات ومساهماتها في عملية التنمية في بلادك؛
- معرفة احتياجات جمعيات المغتربين والأفراد وامتلاك معلومات أفضل حول الدور الذي من المفترض أن تؤديه بصفتك مسؤول حكومي لإشراك الجاليات على نحوٍ أفضل.

ويعتبر تقييم الجاليات، مضافاً إليه تحليل السياق الوطني، شرطاً مسبقاً لتحديد أهداف سياسة إشراك الجاليات من أجل التنمية وتحديد الثغرات، والاحتياجات والأولويات التي يجب معالجتها من خلال التعاون المؤسساتي على مختلف المستويات. حتى وإن كنت قد سبق وأعددت تقييماً للجاليات، لا ضرر من تحديث المعلومات المتوافرة، لا سيما في حال كانت أنماط الهجرة قد تبدّلت مع مرور الوقت. فالأعداد، والتوزيع، والمهارات، والتركيبة، والوضع، ومستوى اندماج مجموعات الجاليات كلها تحدد، مع تاريخ الهجرة، الفرص لنسج الشراكات مع الجاليات.

وقد عبّرت كافة الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع

[٤٣] المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، ٢٠١٠، المرجع المذكور آنفاً.
[٤٤] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

«تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» عن حاجتها لفهم أفضل لأحوال جالياتها. وقد صنّفت هذه الحاجة في المرتبة الثانية ضمن قائمة الأولويات المحددة في ما يتعلق بسياسة الجاليات مباشرةً بعد قضية «تحقيق التماسك بين السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية.» أما القضية ذات الأولوية الثالثة ضمن القائمة فكانت «المساهمات الاقتصادية للجاليات في مجال التنمية».[٤٥]

كما هو مبيّن أدناه، من الممكن إجراء تقييم للجاليات باعتماد وسائل عدة. ولكن، يرتبط نطاق هذا الأمر بالموارد المتوافرة لدى حكومتك لتمويل نشاط من هذا النوع وبالأهداف المحدّدة. وعملاً على تسهيل هذه العملية، سوف ندرج عدداً من «الأسئلة التي تطرح» من أجل التوصل إلى تكوين لمحة عامة عن خصائص الجاليات وجمعيات المغتربين الناشطة.

يتضمّن ملف الجاليات ثلاثة أجزاء رئيسية:

١) يتألف القسم الأول من ملف يتناول المميزات الأساسية للجاليات (القسم الأول: الملف العام للجاليات)؛
٢) يتضمّن القسم الثاني تقييماً للروابط التي تجمع بين الجاليات وبلادك، ومساهمات الجاليات بعملية التنمية في مجالات الاهتمام المحددة وفقاً للقضية ذات الأولوية بالنسبة إلى بلادك (القسم الثاني: مساهمات الجاليات)؛
٣) يعدّ القسم الثالث تحليلاً لاحتياجات الجاليات من أجل المساهمة على نحو أفضل في عملية التنمية والقيود الأساسية التي تؤثّر على عملية إشراك الجاليات (القسم الثالث: احتياجات الجاليات).

يعتبر القسم الأول ضرورياً جداً في حين يتضمّن القسمان الثاني والثالث وحدات يمكن الاختيار منها بحسب مجال الاهتمام. يمكنك أيضاً أن تقرّر القيام بالقسم الأول فقط ثم تلقي في ما بعد بنظرة عن كثب إلى القسمين الثاني والثالث. ومن الضروري أيضا أن يكون تحليل الجاليات محدّثا بانتظام، سيّما وأنّ خصائص الجاليات تتغيّر باستمرار.

القسم ١: الملف العام للجاليات

الهدف من هذا التمرين: عرض الخصائص البارزة للجاليات بأسلوب سهل الاستخدام. إذ من المفترض أن يمنح صنّاع السياسات فكرةً عن إمكانيات الجاليات والمجالات الممكنة للتحرّك السياسي.

للقسم الأول من ملف الجاليات («من هي الجاليات وأين تتواجد»)، إسأل نفسك:

الموضوع	الشرح والأسئلة

الجاليات	تذكر أنّ تعريفك بالجاليات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة كيفية تقديرها. فثمة اختلاف كبير بين تحديدك للجاليات بحسب الجنسية أو دولة المنشأ.
	• إجمالي السكان ضمن الجاليات:
	  ○ العدد: مجموع الأشخاص الذين اختبروا الهجرة سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر
	  ○ التدفقات: عدد المهاجرين الذين انتقلوا من دولة إلى أخرى في فترة زمنية معينة
	• نسبة الأشخاص من حملة الجنسية الأجنبية من إجمالي عدد السكان
	• التوزيع الجغرافي (هل من مناطق متأثرة بالهجرة أكثر من سواها؟)

[٤٥] المعلومات مستمدة من سجلّ الأولويات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب»، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢)، المرجع المذكور آنفاً.

الوضع والمعلومات الديموغرافية	• الوضع العائلي (عازب، متأهل، أطفال دون الخامسة عشرة) • الوضع القانوني • الدراسة • الجنس • السن
دول المقصد	• الدول ذات النسبة الأعلى من الجاليات
مستوى التعليم والمهن	• مستوى تعليمي متدنّ وفقاً للدولة المقصد • مستوى تعليمي عالٍ وفقاً للدولة المقصد • معدلات الاغتراب لدى أصحاب التعليم العالي • المهن المتأثرة بالهجرة (مثلاً، العاملون في قطاع التعليم، العمّال في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، المساعدون الطبيون، المدراء) • الطلاب في دول المقصد • مستوى التعليم قبل الهجرة وبعدها
مستوى الاندماج في الدولة المقصد	• مدة الإقامة • معدل العمالة في دول المقصد • معدل البطالة في دول المقصد • معدل العمالة بالنسبة إلى ذوي التعليم العالي • معدل البطالة في الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة أو متوسطة • أعضاء الجاليات المجنّسون (في حال توافر البيانات) • مستوى التعليم في دول الإقامة • الإلمام باللغة في دول الإقامة • المشاركة المدنية في دولة الإقامة • مؤشّر الضعف في دولة الإقامة (المؤشرات: البطالة الطويلة الأمد، المركز، الوظائف، النوع الاجتماعي، السنّ، إلخ.)
تاريخ الهجرة	• أنماط الهجرة التاريخية • التغيرات الحالية السياسية/الاجتماعية/الاقتصادية ذات الصلة بالهجرة (تغيير الحكومة، الحروب الأهلية، النزاعات الإثنية، الأزمات الاقتصادية) التي تتسبب بموجات الهجرة
قطاعات التوظيف	• قطاعات التوظيف في دول المقصد • الوظائف في دول المقصد مقابل الوظائف السابقة • مؤشرات هجرة الأدمغة (الأفراد ذوو التعليم العالي يحصلون على الوظائف ذات المهارات المتدنية أو المتوسطة)
الخلفية: أسباب الهجرة	• عوامل الدفع والجذب • الهجرة ضمن الشبكات • لم شمل الأسر • النزاع • هجرة اليد العاملة

جمعيات المغتربين	• هل تتوافر أي معلومات حول جمعيات المغتربين؟ • هل يمكن إعداد قائمة بجمعيات المغتربين تتضمّن معلومات حول أبرز مجالات المشاركة؟ • هل تتوافر معلومات عن شبكات الجاليات/المنظّمات الجامعة الجغرافية أو المعنيّة بالمواضيع؟ • هل تتوفّر معلومات عن آليات التمويل لجمعيات المغتربين؟
العائدون	• عدد العائدين في السنة • الدول التي يأتي منها العائدون • أشكال العودة (عفوية، قسرية، ميسّرة) • المعلومات المتوافرة حول برامج العودة • هل من معلومات عن قابلية تحويل المنافع الاجتماعية؟
الرغبة في الهجرة	• الرغبة في الهجرة المؤقتة • الرغبة في الهجرة الدائمة • خطة للانتقال في الأشهر الإثني عشر القادمة • القيام بالاستعدادات اللازمة للانتقال • الرغبة في الهجرة، خطة الانتقال والاستعداد للانتقال بحسب الجنس، والوضع العائلي، والسن، ومستوى التعليم، والمركز الوظيفي، وبين مختلف فئات الناس (الشبكات، الحوالات، المداخيل، في الأرياف، في المدن)
الحوالات	• تدفقات الحوالات إلى الداخل • تدفقات الحوالات إلى الخارج • نسبة الحوالات من إجمالي الناتج المحلي • الارتباط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية • أي معلومات حول سبل استخدام الحوالات • التدابير المستخدمة لجمع الحوالات وهل من ثغرات في عملية الجمع؟ • ما هي المؤسسات التي تشارك في تحويل الأموال (المصارف، المؤسسات ذات التمويل الفائق الصغر، مقدّمو الهواتف الخلوية، مكاتب تحويل الأموال)

للاطلاع على القائمة بالمراجع المتوافرة للإجابة عن الأسئلة أعلاه، راجع الصفحة ٣٥.

في ما قد يفيد كمصدر للإلهام، من الجدير بالذكر أنّ منظمة النيجيريين في الجاليات قد أعدّت قاعدة بيانات للنيجيريين بالجاليات بالتعاون مع الرئاسة وهيئة المتطوعين النيجيريين الوطنية في مكتب الوزير الحكومي للاتحاد وسفارات نيجيريا واللجان العليا. يرجى الاطلاع على الرابط: www.nigeriandiaspora.org

استخدم أوراق العمل في المواد الإضافية والنصائح المفيدة في الصفحة ٧٦.

القسم ٢: مساهمات الجاليات

الهدف من هذا التمرين: النظر في المجالات التي ينشط فيها أبناء الجاليات وتزويد صنّاع السياسات بركيزة أساسية لاتخاذ القرارات الواعية حول المجالات المحتملة للتدخل في السياسات.

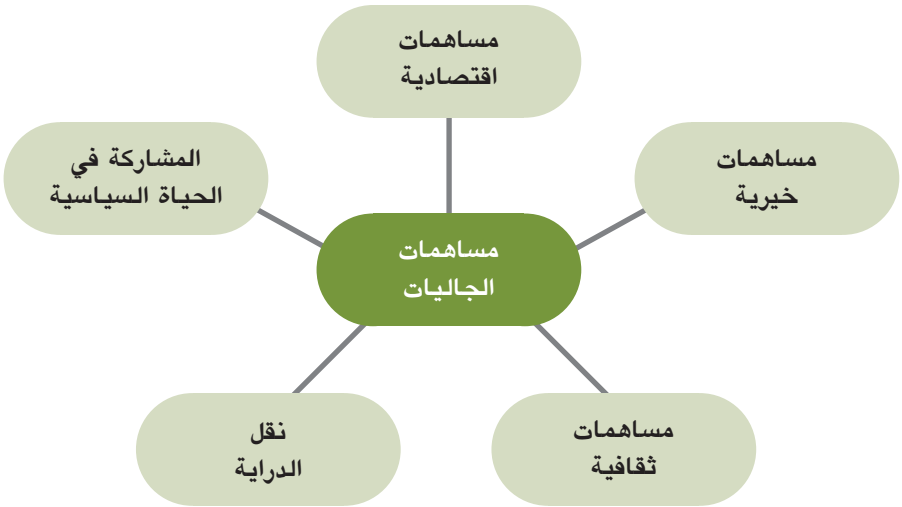

في تنمية الدولة المنشأ إلى حدّ كبير. بالتالي، نقترح تقييم المساهمات وفقاً لقطاع/موضوع محدّد يستند إلى احتياجات الدولة والنتائج من صياغة القسم الأول من ملف الجاليات. تفيد مجالات المساهمات كمقترحات ليس إلا.

ألق بنظرة على كتيّب «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة»[٤٦] لمزيد من المعلومات حول بعض جوانب المساهمة.

إسأل نفسك:

- كيف يتم إشراك الجاليات حالياً في الدول الأم؟

الموضوع	الشرح والأسئلة
الخلفية: درجة تنظيم الجاليات	• ما هي أنواع الجمعيات الموجودة؟ • كيف تنظم الجمعيات وتتواصل مع بعضها البعض؟ هل من شبكات موجودة في دول المقصد؟
الخلفية: الروابط بين الجاليات والدولة المنشأ	• وسائل التواصل • ما هو معدّل السفر أبناء الجاليات إلى دولتهم الأم؟ • هل يخطّط أبناء الجاليات للعودة إلى الوطن؟ • هل من قنوات للتواصل بين حكومتك والجاليات وهل تستخدم؟
المساهمات الاقتصادية	• ما عدد الأسر التي تتلقى الحوالات؟ • كيف تستخدم الحوالات؟ • هل تدّخر الأسر المال؟ • ما هي قنوات الحوالات المستخدمة؟ ما مدى ارتفاع تكاليف تحويل الأموال؟ • لمن ترسل الحوالات؟ هل يتم أيضاً تحويل الأموال الجماعية المشتركة (للكنائس، والمنظمات وما إليها)؟ • هل يملك أفراد الجاليات ممتلكات/ أصول في الدولة المنشأ؟ • هل تؤدي الاستثمارات الخاصة أي دور؟ في هذه الحالة، في أي مجالات؟

[٤٦] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

المساهمات الخيرية	• جردة بجمعيات المغتربين ذات الصلاحيات الخيرية • ما هي أهم مجالات المشاركة؟ • هل تشارك السلطات المحلية أو منظمات المجتمع المدني في هذه المشاريع؟ • كيف تستفيد المجتمعات المحلية من هذه المشاريع؟
المساهمات الثقافية	• ما هو الدور الذي تؤديه جمعيات المغتربين في المشهد الفني للدولة المنشأ؟ • كيف تشارك في الإعلام؟
نقل الدراية	• ما هي مجالات تخصّص الطلاب بالخارج؟ • ما هي المهارات الإضافية التي يتمتع بها المهاجرون العائدون؟ • هل من برامج محدّدة للخبراء العائدين؟ ما هو تأثيرها؟ • هل يشارك الناشطون في الجاليات في نشاطات نقل المعارف وهل يتعاونون مع المؤسسات مثل الجامعات أو المستشفيات؟ • هل تقام شبكات علمية، تقنية أو خاصة بالأعمال؟
المشاركة السياسية	• كيف يشارك الناشطون في الجاليات حالياً في الحياة السياسية؟ • هل تحاول الجاليات التأثير على الحكومة؟ مثلا من خلال الضغط والتأثير وتنظيم الحملات؟ • هل يحظون بالتمثيل في البرلمان؟ هل يملكون الحق في التصويت وإمكانية القيام بذلك؟ • هل تعتبر الجنسية المزدوجة ممكنة في دول المنشأ والمقصد؟

القسم ٣: احتياجات الجاليات

الهدف من هذا التمرين: تحديد الاحتياجات والقيود الأساسية للجاليات المشاركة أو التي تودّ المشاركة في عملية تنمية الدولة المنشأ.

يجب طرح الأسئلة المقترحة بعد تكوين فكرة أساسية لملف الجاليات. ولا بد من أن تستند إليها عند تقييم الاحتياجات الأساسية للجاليات وأن تسأل نفسك «ما الذي يمكنني (أو يمكن لحكومتي) فعله لدعم الجاليات»؟

إسأل نفسك:

- كيف يمكن تعزيز هذه المساهمات؟
- ما هي احتياجات الجاليات المشاركة/ التي ترغب في المشاركة في تنمية الدولة المنشأ؟

الموضوع	الشرح والأسئلة
الوضع في دول الإقامة	• حماية الحقوق • الوضع غير المستقر أمنياً • التمييز • عدم قابلية نقل منافع الضمان الاجتماعي • غياب الوعي بأنّ الجاليات هي جهات فاعلة في مجال التنمية • إطار العمل القانوني للجميعات • إطار العمل الخاص بسياسة الإدماج

الوضع في دول المنشأ	• ما هي العقبات الأساسية التي تواجهها القوى الفاعلة في الجاليات من أجل المساهمة في عملية تنمية الدولة المنشأ؟[٤٧] ○ كيف يتم تنظيم التدريب الوظيفي، والتدريب الثانوي وما بعد الثانوي؟ هل يلبي احتياجات ومعايير احتياجات سوق العمل في دول المقصد الرئيسية؟ ○ هل تحاط المؤسسات علماً بإمكانيات المساهمة من قبل الجاليات؟ ○ هل تبدي المؤسسات الرغبة في المشاركة بالتعاون وتبادل المعرفة مع الجهات الفاعلة ضمن الجاليات؟ ○ هل تحاط السلطات المحلية علماً بإمكانيات المساهمة من قبل الجاليات؟ ○ هل تبدي المؤسسات المحلية الرغبة في المشاركة بالتعاون وتبادل المعرفة مع الجهات الفاعلة ضمن الجاليات؟ ○ هل يحاط السكان المحليون علماً بإمكانيات المساهمة من قبل الجاليات؟ ○ قابلية نقل المنافع الاجتماعية
الوصول إلى المعلومات	• هل يتلقى أفراد الجاليات ما يكفي من المعلومات حول فرص التصويت من الخارج؟ هل يملكون المعلومات الكافية حول المرشحين، وما إلى ذلك؟ • هل يتلقى أفراد الجاليات ما يكفي من المعلومات حول إجراءات الاستثمار، وأحكام الملكية؟
العوائق أمام الاستثمار	• ما هي العقبات الأساسية أمام الاستثمار؟ ○ العمليات الإدارية المعقدة والثقيلة ○ التشاريع ○ غياب العلاقات ونقاط الاتصال ○ اللغة ○ بيئة الأعمال غير المؤاتية
القيود المرتبطة بإمكانيات جمعيات المغتربين	• ما هي الإمكانيات الأساسية المفقودة التي تعيق عملية تنفيذ المشاريع بنجاح في دول المنشأ؟ ○ إدارة المشاريع ○ المعلومات المحددة للدولة ○ غياب نقاط الاتصال مع الحكومة المحلية والمركزية ○ غياب نقاط الاتصال مع الموارد المحتملين ○ الموارد (المالية، البشرية)
غياب الثقة والتواصل	• هل يشعر الناشطون في الجاليات أنهم يتلقون المعاملة كشركاء قيمين؟ • هل يمتلكون المعلومات الكافية حول الشؤون الحالية السياسية، والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدولة المنشأ؟

[٤٧] راجع مثلاً الدراسة التي أجراها كل من أكينجيد أولاتوي، ويزا أوينكا، وأبيودون أدنيي (٢٠١٣) بعنوان: الجاليات النيجيرية في الجنوب: الاستفادة من إمكانيات التنمية الوطنية، متوافرة على الرابط:
.http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/Nigeria-Diasporas-Report-corr.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣)

مثال:
المهاجرون التونسيون مشاركون في تنمية الدول المنشأ

يتضمّن المشروع دراسةً إحصائيةً تنظر في مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتونس. تم جمع البيانات من دول المقصد الرئيسية الثلاث للتونسيين في أوروبا (وهي كل من إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا).

قيّمت الدراسة الحوافز والعوامل المحددة لإشراك التونسيين المقيمين بالخارج في تنمية دولتهم المنشأ. تناول الاستبيان الموزّع المجالات التالية: المعلومات الديموغرافية، والحوافز للهجرة، والوضع في الدولة المقصد، ومعدّل إرسال الحوالات وقنوات الحوالات المالية، وكفاءات التونسيين المقيمين بالخارج، ونقل المهارات، وإمكانية العودة فضلاً عن النية في الاستثمار وإطلاق الأعمال، والتجارب مع الاستثمارات في تونس.

يشكّل المسح مثالاً جيداً عن دراسة مفصّلة حسب الاحتياجات تتناسب وأولوية الدولة (دعم التحويلات المالية والرأسمال البشري). ينظم الاستبيان والنتائج على طول: أ) ملف التونسيين المقيمين والعاملين بالخارج، ب) الروابط التي يحافظ عليها التونسيون المقيمون بالخارج مع الدولة المنشأ.

تولى تنفيذ المشروع المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، مكتب التونسيين بالخارج، ووزارة الشؤون الخارجية.

ما نوع الأدوات التي تحتاجها للإجابة عن هذه الأسئلة

يوفّر هذا القسم المعلومات حول مصادر البيانات الرئيسية (المصادر الثانوية والأولية) المتعلقة بالمهاجرين الدوليين. إلى جانب المعلومات المدرجة أدناه والأسئلة المقترحة لإعداد ملف الجاليات، يقدّم الدليل بعنوان «دليل الأبحاث حول الهجرة: الهجرة والتنمية بين دول الجنوب» الذي نشره مرصد الهجرة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ معلومات مفيدة عن المفاهيم، والتعريفات، ومصادر البيانات، وملفات تقييم الأثر حول الهجرة والتنمية وممارسات البحث السليمة في مجال الهجرة والتنمية.[٤٨]

يتوافر كم كبير من المعلومات حول جاليات المغتربين، على الرغم من أنّ بيانات الهجرة لا تحدّث بشكل دوري. قبل أن تبدأ التفكير بجمع بيانات جديدة، أحرص على أن تطّلع على جميع المعلومات المتوافرة حول الجاليات وأن تتمكن من الوصول إلى جميع بنى البيانات الموجودة في بلادك. قد تكون بعض البيانات بقيت خارج المكتب الإحصائي ولا يمكن الحصول عليها إلا من المكاتب الأخرى. السلطات التي تتولى إنتاج البيانات هي وزارات الشؤون الخارجية، وحرس الحدود، ووزارة الداخلية، وأجهزة الشرطة، ووزارة العمل، والحماية الاجتماعية، والعمل، ووزارات المغتربين والجاليات ومكاتب الإحصاءات الوطنية.

موارد المعلومات المتاحة والمتوافرة للعامة

يفيدك الجدول التالي في تحديد المعلومات الموجودة والتوصل إلى أي نواقص فيها:[٤٩]

[٤٨] مرصد الهجرة لدول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ (٢٠١٢): دليل الأبحاث حول الهجرة: الهجرة والتنمية بين دول الجنوب، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/EN-ACP-Obs-Research-GuidFinal-06112012.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٠).

[٤٩] استناداً إلى عمليات جمع البيانات التالية: مرصد الهجرة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ٢٠١١، المرجع المذكور آنفاً؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١١، المرجع المذكور آنفاً؛ مركز التنمية العالمية (٢٠٠٩): عدد المهاجرين: خمس خطوات لبيانات أفضل حول الهجرة، واشنطن العاصمة، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://www.cgdev.org/files/1422146_file_CGD_migration_FINAL_web.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١).

شعبة السكان الخاصة بالأمم المتحدة	**البيانات الأولية:** ● قاعدة البيانات العالمية حول الهجرة ● تدفقات الهجرة الدولية إلى ومن الدول المحددة: مراجعة العام ٢٠١٣ **التقديرات:** ● الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: مراجعة العام ٢٠١٣ **المعلومات المتعلقة بوجهات نظر الحكومة وسياساتها المرتبطة بالهجرة:** ● جدول سياسات الهجرة الدولية ٢٠١٣ /www.un.org/esa/population
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	**البيانات الأولية:** ● قاعدة البيانات حول المهاجرين في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي **التقديرات:** ● قاعدة البيانات الدولية حول الهجرة: http://stats.oecd.org/?lang=en **التواصل مع المغتربين: الملف العالمي للجاليات** http://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/connecting-with-emigrants_9789264177949-en
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	**البيانات الأولية:** ● قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية للسكان ● الحولية الإحصائية ● قاعدة البيانات حول طلبات اللجوء الشهرية http://www.unhcr.org/pages/4a013eb06.html
معهد سياسات الهجرة	**البيانات الأولية:** ● محور البيانات الخاص بمعهد سياسات الهجرة /http://www.migrationinformation.org/datahub
اليوروستات	**البيانات الأولية:** http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/population/data/database

البنك الدولي	**التقديرات:** • مؤشرات التنمية الدولية (تتضمن البيانات المتعلقة بالحوالات والبيانات الأساسية للهجرة) • كتاب الحقائق حول الهجرة والتحويلات • الجداول المتعلقة بالأجانب المولودين في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومستوى التعليم في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators • شراكة المعرفة العالمية حول الهجرة والتنمية من المتوقع أن تنشر مجموعةً كبيرةً من المعلومات حول الجاليات بما في ذلك كيفية تحديد معالم الجاليات: http:// www.knomad.org **البيانات الفائقة الصغر:** • وحدات الهجرة ضمّنت في عدة مسوح للأسر http://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/mrs
مركز أبحاث التنمية حول الهجرة والعولمة والفقر (جامعة سوسيكس)	**التقديرات:** • قاعدة البيانات العالمية حول أصول المهاجرين http://www.migrationdrc.org/research/typesofmigration/global_migrant_origin_database.html
مشروع عمليات الهجرة بين أفريقيا وأوروبا	**البيانات الفائقة الصغر:** /http://www.mafeproject.com
منظمة العمل الدولية	**البيانات الأولية:** • البيانات الدولية حول هجرة العمال (قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية حول إحصاءات العمل) /http://laborsta.ilo.org • قاعدة بيانات ناتلكس تتضمن المعلومات حول المهاجرين العمال http://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex_browse.home
مشروع «عوامل الدفع والجذب للهجرة الدولية»	**البيانات الفائقة الصغر:** • بيانات فائقة الصغر حول ما يزيد عن ١١ ألف مهاجر http://www.nidi.nl/Content/NIDI/output/2000/eurostat-2000-theme1-pushpull.pdf

سلسلة البيانات المتكاملة الفائقة الصغر للاستخدام العام– على المستوى الدولي	**البيانات الفائقة الصغر:** • جمع سجلات مغفلة للأفراد من الإحصاءات التي أجريت في ٣٥ دولة /https://international.ipums.org
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	**البيانات الأولية:** • البيانات المتعلقة بالسكان، والتحضّر، والحوالات، والقوى العاملة http://unctadstat.unctad.org
صندوق النقد الدولي	• البيانات المتعلقة بالحوالات من خلال حولية إحصاءات ميزان المدفوعات /http://elibrary-data.imf.org
مركز التنمية العالمية	• أعدّ مؤشر الالتزام بالتنمية الذي صنّف حكومات الدول الغنية وفقاً لمدى مساعدتها، وفقاً لقدرتها، على مساعدة الدول الأكثر فقراً في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، والهجرة، والبيئة، والأمن، والتكنولوجيا http://international.cgdev.org/initiative/commitment-development-index/index
مؤسسة التدريب الأوروبية	• مجموعات البيانات ووثائق المسوح حول الهجرة والمهارات. تتوافر البيانات للدول الشريكة التالية محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب»: المغرب، تونس، ومصر http://www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Results_of_the_migration_survey_in_Albania_Egypt_Moldova_and_Tunisia (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤)

كما سبق وأشير إليه في بداية هذا القسم، أعدّت **ملفات الهجرة** لعددٍ كبير من الدول من حول العالم. وقد عمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على إعداد ملفات خاصة بالهجرة والتنمية، والهجرة غير النظامية والمختلطة لجميع الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب». وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني: www.imap-migration.org. وقد تم ضمن إطار العمل الخاص ببرنامج الشراكة الخاص بالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية إعداد سجل من ملفات الهجرة التي يمكن البحث فيها بحسب المنطقة/الدولة.[٥٠]

يمكن الاطلاع هنا على ملفات الهجرة التي أعدتها المنظمات الأخرى:

- اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية: http://www.carim.org/index.php?callContent=502
- يوروميد للهجرة ٣: http://www.euromed-migration.eu
- محور الهجرة: http://focus-migration.hwwi.de/Country-Profiles.1349.0.html?&L=1
- برنامج الشراكات المنتدى العالمي المعني بالهجرة

[٥٠] يرجى النقر على الرابط للاطلاع على السجل: http://www.gfmd.org/en/pfp/policy-tools/migration-profiles/repository

والتنمية: http://www.gfmd.org/en/pfp

- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة: http://www.imap-migration.org/
- المنظمة الدولية للهجرة: http://www.iom.int/jahia/Jahia/policy-research/migration-research/migration-profiles
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة شعبة السكان http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/locations/mainframecountries.htm

جمع البيانات

بالإضافة إلى مصادر البيانات المذكورة أعلاه التي عملت على إعدادها المنظمات الدولية وشبكات البحث، يمكن أيضاً جمع البيانات والمعلومات بشكل مباشر. وبما أنه من الممكن الحصول على المعومات حول الجاليات في دول المنشأ كما في دول الإقامة، يبقى المزيج من المصادر من الموقعين هو الوسيلة الأكثر فعالية لتقييم خصائص الجاليات.[٥١] ومن الممكن جمعها من التعدادات، والمسوح، وسجلات السكان، والبيانات، والمعلومات المستقاة من السفارات والقنصليات، وخبراء الهجرة والجاليات في الدول وشبكات جمعيات المغتربين.

البيانات المراعية للنوع الاجتماعي: تعتبر البيانات المجزّأة حسب الجنسين مهمةً جداً لرسم سياسات أفضل تتناسب وتوقعات الجاليات واحتياجاتها. يواجه المهاجرون ذكوراً وإناثاً فرصاً مختلفةً ومواطن ضعف في كل مرحلة من الهجرة ويعيشون تجارب مختلفة في دول الإقامة تؤثر على مساهماتهم في تنمية الدول المنشأ.

التعدادات: تستخدم التعدادات بشكلٍ أساسي لقياس عدد المهاجرين المقيمين في الدولة في فترة زمنية معينة. يمكن تقدير الهجرة إلى الخارج من خلال إجراء تعداد وجمع البيانات حول أفراد الأسر في الخارج. تطرح التعدادات بعض التحديات ومواطن الضعف في تقدير الهجرة. كذلك الأمر، فهي قد لا تتمكن من قياس الهجرة غير النظامية ما قد يؤدي إلى سوء تقدير الهجرة. كذلك، غالباً ما لا تأخذ التعدادات في الحسبان هجرة الأسر بكاملها نظراً لغياب الأفراد الذين يتولون الإجابة عن الأسئلة.[٥٢]

السجلات: تطلب بعض الدول من مواطنيها المقيمين بالخارج أن يتسجّلوا لدى القنصليات في الخارج، وتُنقل هذه المعلومات إلى قاعدة بيانات وطنية واحدة. كما يمكن الحصول على مؤشرات أخرى من خلال عمليات تسجيل الناخبين عندما تتيح الدول إمكانية التصويت للمغتربين.

ومن الاحتمالات الأخرى إعداد قاعدة بيانات تبنى انطلاقاً من تسجيل مختلف الجمعيات، والشبكات والمنظمات المحلية، والنوادي والتجمّعات، بما فيها السجلات غير الربحية، والدينية، والسياسية، والمعنية بحقوق الإنسان، والتربوية، والمهنية والعلمية. يقدّم هذا النوع من البيانات نظرات شاملة دقيقة لمجالات الأولوية بالنسبة إلى جمعيات المغتربين ودرجة تنظيمها.

المسوح: تستخدم المسوح لقياس خصائص وتأثير الهجرة على دول الإقامة والمنشأ وعلى المهاجرين وأفراد الأسر الذين لم يغادروا الوطن الأم. كما من الممكن أن تتضمّن المسوح أيضاً المهاجرين غير النظاميين. قد يكون المسح مفصّلاً حسب احتياجات البحث المحددة وأولويات السياسات. ولكن يبقى من المثير للتحديات العثور على

---

[٥١] المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٠٦): إشراك الجاليات كشركاء في التنمية للدول الأم والمقصد: صنّاع السياسات في مواجهة التحديات، جنيف، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/serial_publications/MRS26.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١)

[٥٢] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات (١٩٩٨): توصيات بشأن الإحصاءات ومن مراجعة الهجرة الدولية ١ رقم ٥٨,١٩٩٨، نيويورك، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1e.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥)؛ مركز التنمية العالمية (٢٠٠٩)، المرجع المذكور آنفاً.

الأسر المعنية، بما أنّ العائلات التي تضمّ بين أفرادها مهاجرين نادرة وغالباً ما تكون منتشرةً على وسع البلاد. بالتالي، يتجسّد أحد الحلول العملية في اختصار المسح بالمجالات التي تضمّ أعداداً كبيرةً من المهاجرين أو القيام بالمقابلات المباشرة مع المهاجرين وأفراد أسرهم في المطارات أو عند نقاط الدخول أو المغادرة.[٥٣]

أعدّ مركز أبحاث التنمية حول الهجرة قائمةً بالمسوح الأسرية الموجودة ومجموعات البيانات الناتجة عن التعدادات التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بالهجرة في الدول النامية. يمكن البحث في التعدادات بحسب الدولة، ونوع المسح، وبحسب السنة. كما تتوافر الروابط إلى الاستبيانات والبيانات (عندما تكون متاحةً للعامة). ويمكن العثور في قاعدة البيانات أيضاً على التقارير النهائية التي تلخّص الاستنتاجات الرئيسية من البيانات التي تنشرها الوكالات ذات الصلة.[٥٤]

منظمات الجاليات بالخارج، وبالأخص المنظمات الجامعة، يمكن أن تشكّل مصدراً هاماً للحصول على المعلومات المتعلقة بجمعيات المغتربين الناشطة ومجالات عملها الأساسية، واحتياجاتها وأولوياتها الرئيسية.

الخبراء في شؤون الهجرة والجاليات، بمن فيهم كل من يعمل على الأبحاث وفي القطاع الأكاديمي، إن على المستوى الوطني أو الدولي، هم مصدر هام للمعلومات. ولا بد من إقامة الرابط في إطار البحث مع عملية صنع السياسات بما أنّه يجدر بالسياسات أن تكون مبنيةً على الأدلة. وللتوصل إلى المنافع الكاملة لنتائج الأبحاث، توفر مراكز الكفاءة التابعة للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة خدمات استشارية ونشاطات لبناء القدرات. وقد أثبتت مقاربة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشقوقها الثلاثة – البحث، وحوارات الهجرة وبناء القدرات، فعاليتها في تقديم الخدمات المبنية على الوقائع والأرقام التي جرت مناقشتها مع أصحاب المصالح الحكوميين والمنفذة بالشراكة.[٥٥]

الدولة المقصد: تعدّ الحكومات مصدراً هاماً بما أنها تقوم بجمع البيانات حول الجاليات. وهي تحتفظ بسجلات الدخول إلى البلاد التي يمكن مقارنتها مع بيانات المغادرة في دول المنشأ، كما أنها تقوم بجمع الإحصاءات حول المولودين بالخارج.

مصادر أخرى للمعلومات

- إحصاءات الحدود التي توفر المعلومات حول عمليات الدخول والخروج من وإلى دولة معينة عبر تصنيف المهاجرين ضمن فئات وفقاً لنوع تأشيرة الدخول.

مثال:

النظام المتكامل لمعلومات الهجرة في مصر

في العام ٢٠٠١، أنشأت وزارة القوى العاملة والهجرة نظاماً متكاملاً للمعلومات حول الهجرة قامت بتمويله الحكومة الإيطالية بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. وقد هدف النظام لدعم وزارة القوى العاملة والهجرة من أجل إدارة تدفقات الهجرة النظامية من مصر، وتحسين الوضع الاجتماعي للمهاجرين المصريين في الدول المستقبلة والقبض على المصادر البشرية والمالية الناجمة من الهجرة. انتهت المرحلة الأولى من المشروع في العام ٢٠٠٥ وأطلقت مرحلة للمتابعة في العام ٢٠٠٨. انتهت في العام ٢٠١٠ ولكن المرحلة الثالثة من المشروع لا تزال مستمرةً.

دعم النظام المتكامل لمعلومات الهجرة عملية إنشاء مصدر للبيانات وعزّز مهارات وزارة القوى العاملة والهجرة في مجالات اللغة، وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والأبحاث. بالإضافة إلى

[٥٣] ر. بلسبورو وآخرون، مسوح حول الهجرة الدولية: القضايا والنصائح المفيدة، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/esa/population/meetings/sixthcoord2007/Bilsborrow_paper.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥).

[٥٤] متوافرة هنا: http://www.migrationdrc.org/publications/resource_guides/Migration_Nationalsurveys

[٥٥] للمزيد من المعلومات قم بمراجعة الموقع الإلكتروني http://research.icmpd.org

إدراج المهارات الخاصة بأبناء الجاليات الراغبين في المساهمة بتنمية الدولة المنشأ، يقدم النظام أيضاً البيانات بشأن وجهات نظر المهاجرين واقتراحاتهم حول مصر عموماً والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، والآفاق للاستثمارات المحتملة، والروابط الحالية، وأهم مصادر المعلومات.[٥٦]

مثال:

تحديد خصائص الجاليات من خلال مشروع الهجرة الجنوب أفريقي[٥٧]

أجرى المشروع دراسةً بعنوان «الجاليات على شبكة الإنترنت: شبكات جديدة، منهجيات جديدة» واستخدم الإعلام الاجتماعي والمنهجيات المبنية على الإنترنت لمقاربة الجاليات الجنوب أفريقية في كندا. وقد عمل الباحثون على تطبيق وسائل المسح لجمع البيانات حول الجاليات وارتباطها بالدولة المنشأ.

لهذه المقاربة فوائد عدة: فهي فعالة من حيث الكلفة، وتقدّم إمكانية إغفال أعظم مقارنةً بالمسوح مثلاً. كما دعا الاستبيان الإلكتروني المجيبين لتضمين تعليقاتهم حول الهجرة والجاليات ما أتاح مجموعةً واسعةً من المعلومات النوعية. علاوةً على ذلك، تمت دعوة الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إلى إدراج تفاصيل الاتصال التي أتاحت لفريق المشروع المتابعة مباشرةً من خلال المقابلات الهاتفية.

ث. وضع الأهداف والأولويات الوطنية لإشراك الجاليات

يتمثل الهدف الشامل من استراتيجيات إشراك الجاليات في تعزيز العلاقات بين دولة المنشأ والجاليات. يمكن للشركاء دعم هذه العملية. ويجدر تحديدهم استناداً إلى الفوائد المقارنة بحيث يكون من الممكن استخدام كفاءات كل صاحب مصلحة بالحد الأمثل. فنسج الشراكات يتيح الاستفادة من مختلف الفوائد المقارنة، من أجل التوصل إلى خطط استراتيجية والارتقاء بالمبادرات الموجودة. استفد من فرصة صياغة الاستراتيجية من أجل إيجاد نقاط تعاون بين مختلف الشركاء والمبادرات.

على اعتبار أنك قد قمت بتقييم شامل لإطار عمل السياسات وللجاليات، يمكنك الآن النظر في احتمال تحديد مجالات خاصة من الفوائد المقارنة لمشاركتك مع دول أخرى. على سبيل المثال، قم بتقييم المجالات التنافسية ضمن بلادك وكيف يكون من الممكن تيسير التماثل مع دولة قد تحتاج هذه القيمة المضافة. على خلاف ذلك، لربما تكون قد حدّدت الثغرات التي تحتاج لخبرة خارجية أو لمزيد من التعاون. قد يفيد إقامة علاقات بين الدول وإن كان من الممكن تشارك تكاليف الصفقات بحيث تزداد إمكانيات امتلاك العملية بين الدولتين.[٥٨] ويعتبر التنسيق مع أصحاب المصالح جميعاً، والقيادة السياسية القوية، وجهود التنسيق محورياً لشراكة ناجحة على المدى الطويل.

إن الاتفاق على الأهداف من أجل إشراك الجاليات لا بد من أن يتمّ بالتشاور عن كثب مع الجاليات (يرجى العودة إلى النصائح المفيدة في نهاية هذا القسم). وتفيدك أهداف إشراك الجاليات المحددة في رسم إطار العمل القانوني والمؤسساتي للتعاون مع الجاليات على أن تصاغ هذه

---

[٥٦] مؤسسة التدريب الأوروبية (٢٠١١): التوفيق بين المهارات للهجرة القانونية في مصر، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/1BE8B869C71550D1C12578E10034BE46/$file/Skills%20matching%20for%20legal%20migration%20in%20Egypt.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٢)

[٥٧] جوناثن كراش وآخرون، (٢٠١٢): الجاليات على شبكة الإنترنت: شبكات جديدة، منهجيات جديدة، في: كارلوس فارغاس سيلفا (منشورات)، كتيّب أساليب البحث في مجال الهجرة، شلتنهام، نورث هامبتون: إدوارد إلغار للنشر.

[٥٨] تفهم تكاليف الصفقات في هذا السياق باعتبارها تكاليف إعداد إطار عمل للتعاون يتضمن إنشاء الآليات وغيرها من التفاصيل المضمونة

الأهداف على نحو يحمل تأثيراً إيجابياً على الدولة المنشأ والجاليات. لا بد من تحديد الأهداف على مدى فترة طويلة من الزمن (مثلاً خمس سنوات) ولا يفترض بها أن تكون طموحةً زيادةً عن اللزوم فقد يؤثر ذلك على مصداقية الاستراتيجية. مع ذلك، يجب عدم صياغة الأهداف بالحدّ الأدنى إليه بحيث لا تدعو الحاجة بعد ذلك لصياغة استراتيجة أو خطة عمل لتنفيذ الأنشطة المتوقعة.

تستمدّ الأهداف من تحليل الخلفية وترتبط بتحليل السياق الوطني والجاليات. وتختلف الاحتياجات القطاعية للدول بشكل غالب على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وبالتالي من الضروري أخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار عند صياغة الأهداف. أما الأهداف فهي المظلة الشاملة التي يصاغ على أساسها إطار عمل النتائج، كجزء من خطة العمل. تذكّر، كلما كانت الأهداف مركزةً، كلما كان من السهل الوصول إليها.

يمكن أن تنظر أهداف استراتيجية الجاليات في ما يلي:

- تمديد السياسات لإشراك أفضل للجاليات (مثلاً تمديد حقوق الجنسية، خطط الحماية الاجتماعية للمغتربين، تمديد حقوق التصويت، تعزيز الشراكات الاقتصادية من خلال الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف)؛
- تعزيز وزيادة تقديم الخدمات القنصلية والخاصة بالسفارات؛
- تقديم خدمات إعادة الإدماج؛
- تقديم التدريب قبل المغادرة للمغتربين (المحتملين) بما في ذلك التدريب على المهارات في القطاعات ذات الصلة، ونشر الوعي حول المخاطر التي تطرحها الهجرة والتدريب، والإلمام بالشؤون المالية؛
- دعم المحافظة على الثقافة والترويج للنشاطات الثقافية؛
- إنشاء أو توسيع الشبكات الاجتماعية للجاليات (من خلال البوابات وتعزيز التواصل وتدفق المعلومات)؛
- إنشاء آليات التعاون من أجل الابتكار والنمو الاقتصادي (الأبحاث والتنمية، التعاون مع معاهد الأبحاث)؛
- الإقرار بمساهمات الجاليات كجهات فاعلة اجتماعية وثقافية واقتصادية ذات أهمية بالنسبة للدولة المنشأ (من خلال نظام مكافآت، أو خطة إرشاد، أو اجتماعات تشاورية مع صناع السياسات)؛
- تعزيز شراكات الأعمال، والأعمال الخيرية، والاستثمارات في الوطن من خلال المحفزات (نظام ضرائب تفضيلي وحقوق الملكية، الاستفادة من القروض)؛
- تسهيل تدفقات الحوالات (من خلال أنظمة المصارف، وزيادة تدفق المعلومات والإلمام بالشؤون المالية)؛
- تعزيز الروابط مع الدولة الأم (من خلال الزيارات إلى الوطن وغيرها من الإجراءات)؛
- ضمان حماية الحقوق الأساسية للمغتربين في الدول المستقبلة.

اتخاذ القرار بشأن الأولويات – المبادئ الرئيسية

إن تحديد الأولويات جزء أساسي من مرحلة صياغة الاستراتيجية بما أنه كفيل باستهداف مبادرات إشراك الجاليات ومضاعفة تأثيرها. فالمبادئ المتباعدة والقيم بين مختلف أصحاب المصالح محتمل ولا بد من معالجته على نحو مشروع وعادل عند المباشرة بتمرين تحديد الأولويات.

١) تعرّف إلى توقعات جميع المعنيين وتحديد الموارد البشرية والمالية المتاحة. من خلال تحليل الخلفية، لا بد لك من أن تحيط علماً بهذه العوامل، وبالبيئة الاجتماعية الاقتصادية التي لا بد من أن تحدّد فيها تمارين الأولوية.

٢) توضيح الأهداف والعمليات – يجب على جميع الأفراد أن يكوّنوا فهماً واضحاً للحاجات والأهداف.

٣) اختيار المعايير ذات الصلة من أجل التركيز على النقاشات حول تحديد الأولويات.

٤) إختر وسيلةً لاتخاذ القرار بشأن الأولويات: هل يجب أن تكون مقاربةً مبنيةً على التوافق أم الأكثرية؟

٥) الشفافية أمر ضروري في جميع مراحل العملية: إشرح الوسائل لتطبيق تمرين تحديد الأولويات ودوّنها في التقارير ومحاضر الاجتماعات.

إسأل نفسك:

- ما الذي يقوم عليه هذا التمرين ومن يستهدف؟
- هل تملك مجموعة صياغة الاستراتيجية ما يكفي من السلطة السياسية لتحديد الأولويات؟
- ما هي المجالات الاستراتيجية محور التركيز من أجل إشراك الجاليات؟
- هل من جوانب خارجية قد تؤثر على محصّلة الهدف؟
- ما هي الإمكانيات (المالية والبشرية) القائمة حالياً من أجل تنفيذ نشاطات إشراك الجاليات؟

راجع النصائح المفيدة في الصفحة ٨٠ حول تنفيذ تمرين الأولويات.

٣. التعويل على الفرص – إعداد خطة العمل

يعقب إعداد الاستراتيجية وضع خطة العمل التي تسعى إلى تحقيق الأهداف. يجب أن تقسّم هذه الخطةُ الأهدافَ والمحصّلات إلى مجموعة أعمال فعلية تأخذ مبدئياً شكل نواتج في مصفوفة النتائج. كما ينبغي أن تشكّل وثيقة حيّة يجري تعديلها وفقاً للظروف المتغيّرة. لا بدّ من أن تستكمل المعلومات الورادة فيها الاستراتيجية باعتبارها تستند إلى تقييم الاحتياجات/الثغرات، وكذلك إلى الأولويات والأهداف المرصودة.

في نهاية هذا التمرين، سيتمكّن المسؤولون الحكوميون من:

- توسيع معرفتهم بأداة أساسية لإدارة المشروع، سعياً إلى تطبيق الاستراتيجية؛
- تحديد مجالات ملموسة وواقعية وعملية للتعاون مع بلدان أخرى في مجال إشراك الجاليات؛
- الاطّلاع على القضايا المتداخلة ومبادئ إعداد البرامج الهامة.

يجدر بكل خطة عمل فعّالة أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية لإعداد البرامج، فتحدّد النواتج من خلال مقاربة متمحورة حول حقوق الإنسان وقضايا المهاجرين، وبرامج مراعية للنوع الاجتماعي، والتقيّد بمبادئ الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. كما يجدر بخطة العمل أن تظهر التزامها بتحديد أصحاب الواجبات والحقوق، وتحميلهم المسؤولية، تبعاً للأهداف الإنمائية والمعايير المتّفق عليها دولياً، والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها.

راجع نصيحتنا العملية في الصفحة ٨٣ حول الخطوات الواجب اتّخاذها لإعداد خطة العمل.

يجب أن تتضمّن خطة العمل:

أ) إطار العمل: معلومات عامة
ب) مصفوفة النتائج

أ. إطار العمل: معلومات عامة

إنّ إطار العمل يجب أن:

- يشير إلى الاستراتيجية مستعيداً نقاطها الأساسية، بعد أن تكون الحكومة قد درستها بإمعان، وتبّنتها مبدئياً؛
- يسلّط الضوء على الأهداف والأولويات والتوصيات بما أنّ هذه المواد ستشكّل العمود الفقري لخطة العمل؛
- يحدّد إطاراً زمنياً لإنجاز مصفوفة النتائج، والموافقة المتوقّعة على خطة العمل، وحشد الموارد مسبقاً.

ب. مصفوفة النتائج

ما هي النتيجة؟ هي وليدةُ العلاقة بين السبب والنتيجة، وتغييرٌ قابل للقياس، يتحقّق على امتداد فترة معيّنة. أما الهدف من هذا التغيير فهو تحقيق محصّلات إيجابية تصبّ في مصلحة البلد.

تُستخدم مصفوفة النتائج مبدئياً في إطار إدارة المشروع من أجل وضع تصوّر له وإنجاز أعماله بالتنسيق مع مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة. وإذا كانت خطة العمل والاستراتيجية تتّبعان الجدول الزمني ذاته، فإنّ مصفوفة النتائج، وخلافاً للاستراتيجية، قد تتطلّب وتستوجب مراجعة دورية. تقدّم هذه المصفوفة في مرحلة التخطيط توجيهات استراتيجية وتدرج الأعمال في وثيقة مكتوبة.

يجب أن تتضمّن مصفوفة النتائج العناصر التالية:

- **المحصّلات**: يجب أن تكون مرتبطة بالأهداف والأولويات، كما وردت سابقاً في الاستراتيجية، وأن تذكر التأثير المرجوّ الناشئ عن الأعمال المنجَزة.
- **النواتج**: تعدّد الأعمالَ المطلوب إنجازها لتحقيق المحصّلات. تكون مرتبطة بمهارات أو قدرات معيّنة، أو بسلوكيات متغيّرة ينبغي تحقيقها بالتوافق مع الموارد المتوافرة أو المقرّرة، وضمن إطار زمني محدّد. أما السبل التي تتيح لك تحقيق أهدافك من خلال التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب فيتمّ شرحها في القسم التالي.
- **الأولويات**: **عالية/متوسطة/متدنية (اختياري)**: سبق أن تمّ ترتيبها في الاستراتيجية. أما إذا أردت المضي قدماً في ترتيب النواتج بحسب درجة أولويتها، فتشكّل خطة العمل فرصة مؤاتية للقيام بذلك.
- **الإطار الزمني**: يجب أن يحدّد الوقت المطلوب لتحقيق النواتج.
- **المؤسسات و/أو الوكالات المسؤولة (بما فيها المؤسسة أو الوكالة الرائدة)**: يجب تعداد الوكالات/المؤسسات المسؤولة عن تحقيق النواتج، علماً أنّ عملية المساءلة والمحاسبة تصبح أكثر سهولةً عند وجود وكالة أو مؤسسة رائدة واحدة.
- **الشركاء**: ينبغي تحديد الشركاء اللازمين لتحقيق كل ناتج من النواتج. وبما أنّ خطة العمل تساعد أيضاً في حشد الموارد، يستحسن إشراك الشركاء منذ البداية، نظراً إلى قدرتهم المحتملة على سدّ العجز في الموارد وتزويدك بالمعارف والخبرات الضرورية.
- **الموارد**: يجب أن تستعرض الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتحقيق كل ناتج من النواتج. يجوز الخوض في مزيد من التفاصيل من خلال تحديد الموارد المؤمّنة في الأساس، ونسبة العجز في الموارد.

يُستحسن تحديد المحصّلات والنواتج بأرقام، بما أنّ هيئات التنسيق وسواها من مجموعات العمل ستأتي على ذكرها.

هل انتهيت من إعداد أول مسودة لمصفوفة النتائج؟

إذاً اسأل نفسك:

- هل ترتبط المحصّلات بالأهداف، والنواتج بالمحصّلات؟
- هل تمّ تحديد المسؤوليات بوضوح؟
- هل تمّ تعداد جميع الشركاء المعنيّين؟
- هل المحصّلات/النواتج/الموارد والأطر الزمنية جميعها واقعية ولا تتعارض في ما بينها؟

راجع النصائح العملية في الصفحة ٨٤ – مثال عن ورشة عمل لإعداد خطة عمل وقائمة مرجعية لتطبيق مبادئ إعداد البرامج.

مثال عن مصفوفة النتائج لإشراك الجاليات

الهدف: ١. توسيع نطاق خدمات القنصليات والسفارات						
المحصّلات	النواتج	الأولوية	الإطار الزمني	الجهة (الجهات) المسؤولة الرائدة	الشركاء	الموارد
١,١ توسيع نطاق التصويت في الخارج	١,١,١ السماح بالتصويت في الخارج في ٤ دول إضافية (النمسا، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة ٢,١,١ حملة لإشاعة الوعي حول هذه الإمكانية في هذه الدول الأربع	متوسطة	٢٠١٤–٢٠١٦	وزارة الشؤون الخارجية	المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة منظمات الجاليات في الدول الشريكة (من الشمال) السفارات والقنصليات معهد التعليم العالي في دولة المقصد وزراة التربية.	المجموع: ١,٩ مليون يورو موظف إضافي في جميع القنصليات الثلاثين + التدريب + كلفة المواد الإعلامية (للحملة) (مجموع التكاليف: ١,٥ مليون يورو) تأمين خدمات التصويت في الخارج (التكاليف ٤٠٠ ألف يورو) الموارد المؤمّنة: ٦٠٠ ألف يورو الموارد المطلوب تأمينها: ١,٣ مليون يورو
٢,١ تسهيل تداول الأدمغة	٢,١ توفير خدمات كاتب العدل مجاناً للاعتراف بالشهادات في دول المقصد					

الهدف						
١. زيادة حجم استثمارات الجاليات						
١,٢ زيادة القدرة على الوصول إلى المعلومات المتوافرة	١,١,٢ إنشاء محطة جامعة (مكتب افتراضي وفعلي). يتمّ إنشاء هذا الفرع في الدول التي تضمّ عدداً مرتفعاً من أبناء الجاليات.	عالية	٢٠١٤–٢٠١٦	وزارة الاقتصاد	غرفة التجارة، السفارات والقنصليات، ممثّلو القطاع الخاص، جمعيات الجاليات، إحدى دول الشمال، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	المجموع: ٢٠٠ ألف يورو (تتوزّع التكاليف على التدريب: ٥٠ ألف يورو. محطة جامعة: ١٥٠ ألف يورو. المواد الإعلامية: ٥٠ ألف يورو) ومساهمات عينيّة تقدمها وزارة الاقتصاد جميع الموارد مؤمّنة
	٢,١,٢ تضع جميع القنصليات المعلومات حول فرص الاستثمار في متناول الجاليات. ٣,١,٢ تنظيم ٢٠ جلسة تدريبية على الأقل بين القنصليات، ووزارة الاقتصاد، وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.					
٢,٢ خلق بيئة أكثر تمكيناً لقطاع الأعمال	١,٢,٢ تسهيل الإجراءات التجارية لإنشاء شركة، ممّا يؤدّي إلى زيادة المؤسسات المسجّلة لرواد المشاريع في الجاليات. ٢,٢,٢ تحديد محفّزات ضريبية (إعفاء من الضرائب في السنوات الخمس الأولى من إنشاء الشركة)					

ت. مبادئ إعداد البرامج والقضايا/القضايا المتداخلة

يجب أن تشكّل مبادئ إعداد البرامج حجر الأساس للاستراتيجية وخطة العمل. فمن شأن تطبيق هذه المبادئ أن يضمن درجة معيّنة من الجودة والمشروعية بين جميع أصحاب المصلحة، وأن يمثّل بالتالي «معياراً ذهبياً» يجب أن تعكسه الاستراتيجية، على اختلاف مراحلها، بدءاً بمرحلة صياغة خطة العمل وصولاً إلى تطبيقها. بما أنّ جميع المبادئ الواردة أدناه متداخلة، وجب تطبيقها على امتداد مراحل البرامج والسياسات والمبادرات، وما عداها من عناصر تنطوي عليها خطة العمل.

تحدّد **المقاربة المتمحورة حول المهاجرين** نهجاً لحماية وتمكين المهاجرين، وتمكينهم، من خلال إجراءات معيّنة. تهدف بالطبع إلى حماية مصالح المهاجرين، والحرص على أن يصبحوا أطرافاً فاعلين في مجال التنمية، آخذةً بعين الاعتبار تطلعاتهم، ومتّخذةً التدابير اللازمة لإزالة الصعوبات التي تمنعهم من المشاركة بشكل فعّال.

يجب أن يكون المهاجر، وعملية إدماج حقوق المهاجر، في صلب التحاليل الجارية، وأن يواكب المبادرات طوال مدة تنفيذها، خدمةً لنشاطات المراقبة والتقييم. كذلك ينبغي معاينة المبادرات من منظار الأفراد، وعلى مستوى المجتمع المحلي، ضمن المجتمعات المضيفة ودولة المنشأ (كتأثيرها على لازم البلد).

يشدّد **النهج القائم على حقوق الإنسان** على الالتزام بالواجبات الناشئة عن المصادقة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. غالباً ما يُستعمل المصطلح «تعميم مراعاة حقوق الإنسان» للحديث عن إدراج حقوق الإنسان في إعداد برامج التنمية. أما الوسيلة المعتمدة لتحقيق هذه الغاية، فيُشار إليها بالنهج القائم على حقوق الإنسان.

توصّل نظام الأمم المتحدة إلى تفاهم مشترك حول النهج القائم على حقوق الإنسان من أجل التعاون في مجال التنمية على الشكل الآتي:

> **«تفاهم مشترك حول نهج قائم على حقوق الإنسان**
>
> ١) يجب أن تعزّز جميع برامج التعاون الإنمائية، والسياسات، والمساعدات التقنية إلى تطبيق حقوق الإنسان، كما نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما عداه من مواثيق دولية لحقوق الإنسان.
> ٢) توجّه معايير حقوق الإنسان، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما المبادئ المستمدّة منه، والمواثيق الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، جميع جهود التعاون الإنمائي والبرامج في سائر القطاعات، وعلى امتداد مراحل عملية إعداد البرامج.
> ٣) يسهم التعاون الإنمائي في تطوير قدرات «المكلّفين بالمسؤوليات» للإيفاء بواجباتهم، و/أو «أصحاب الحقوق» للمطالبة بحقوقهم.»[٥٩]

يهدف النهج القائم على حقوق الإنسان إلى تحديد **أصحاب الحقوق**، أي أي فرد (أفراد) أو مجتمع يطالب بتطبيق حقوق الإنسان العائدة إليه، و**المكلّفين بالمسؤولية**، أي الدولة على مختلف مستوياتها، والتي يجب أن تفي بواجباتها في احترام حقوق الإنسان، وحمايتها، وتطبيقها. من هنا، يُفترَض أن يقيّم التحليل الأسباب المتجذّرة لعدم تطبيق هذه الحقوق، والتدابير المطلوب اتّخاذها لبناء القدرات. تكون المحصّلات أكثر استدامة عند معالجة الأسباب

[٥٩] المساعدون التربويون لحقوق الإنسان: النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التعاون الإنمائي يسير باتجاه تفاهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة. مرجع متوافر عبر: http://www.hrea.org/erc/Library/display_doc.php?url=http%3A%2F%2Fwww.undg.org%2Farchive_docs%2F6959-The_Human_Rights_Based_Approach_to_Development_Cooperation_Towards_a_Common_Understanding_among_UN.pdf&external=N (تمّت زيارة هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩).

الكامنة وراء الفقر والظلم، كالممارسات التمييزية وانعدام المساواة، معالجة شافية. ثمّة عوامل مترابطة تضمن التمتّع بجميع حقوق الإنسان. فمن شأن تمكين المواطنين من المشاركة في العملية السياسية مثلاً أن يعزّز بدوره آليات رفع الشكاوى والمساءلة والمؤسسات. ولكنّ إجراءات الردّ على الشكاوى والطعون لا تثبت فعاليتها إلا إذا كان المواطنون ينعمون بمستوى علمي معيّن (يخوّلهم الكتابة والقراءة)، وبصحة جيدة للسير قدماً بهذه الإجراءات (الحقّ في التعليم والصحة).

أما الممارسات السليمة فتستدعي منك أن تنظر بإمعان إلى التقارير الصادرة حول بلد معيّن عن وحدة المراجعة الدورية الشاملة أو عن المقرّرين الخاصين (الذين يراقبون وضع حقوق الإنسان في هذا البلد)، وأن تنطلق من هذه التوصيات لإعداد خطة العمل.

يُفترَض بكل تحليل جديّ أن يعطي الاهتمام الواجب للمبادئ التالية المتعلقة بنهج حقوق الإنسان: عدم التمييز، والمشاركة، والإدماج، والمساءلة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يتمحور النهج القائم على حقوق الإنسان حول تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. عند وضع استراتيجية وخطة عمل، ينبغي تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في جميع المحصّلات والنواتج المتوخّاة، وكذلك في المبادرات الهادفة إلى احترام وتعزيز وحماية حقوق المرأة، وتمكين المرأة. إلى ذلك، يجب ضمان مشاركتها، من خلال إدراج المجموعات النسائية والمناصرات لحقوق المرأة مثلاً، في مختلف مراحل عملية التخطيط.

إنّ تطبيق مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي يعتبر بمثابة:

- استخدام منهجي للبيانات المصنّفة حسب الجنس؛
- استخدام للمؤشرات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين؛
- تطبيق لمنظور مراعاة النوع الاجتماعي في تحليل الأوضاع وتقييم الجاليات؛
- تحديد للأنماط التي تقود إلى الأسباب المتجذّرة على المستويات الاجتماعية–الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. وفي هذا الإطار، إحرص على تحديد المكلّفين بالمسؤوليات وأصحاب الحقوق بشكل صحيح.

الإدارة القائمة على النتائج هي آلية إدارية تساعد في تحقيق النتائج والمفاعيل المنشودة من خلال النظر في مجمل مراحل دورة النتائج–المفاعيل، عوض الاكتفاء بمعاينة نتائج أو نشاطات فردية. ينبغي التركيز على النتائج مع إنماء ثقافة تحقيق النتائج بين صانعي السياسات. يتعيّن أيضاً إدراج النشاطات والسياسات والبرامج ضمن دورة الحياة ووضعها في إطار متماسك غايته زيادة الطموح، والتأثير على النشاطات والسياسات والبرامج اللاحقة، على نحو يسمح بقياس المفاعيل تدريجياً مع مرور الوقت. إذاً، لا بدَّ من أن تشكّل الإدارة القائمة على النتائج جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل تمّ بموجبه تقييم المخاطر بشكل واف، وتحديد آليات المساءلة بوضوح، وتثبيت المؤشرات في مجالات إدارة الأداء والمراقبة والتقييم وإعداد التقارير. وبما أنّ النتائج ستكون محور التركيز، فمن الأوفق استخلاص العِبَر المستقبلية من أعمال المراقبة والتقييم، لتكون موضع دراسة في المرحلة التالية من دورة الحياة. يُذكر أيضاً أنّ الشمولية، إلى جانب المساءلة والحسّ بالملكية الوطنية، تشكّل ميزة محورية في الإدارة القائمة على النتائج.

تحديات تطبيق خطة العمل، وكيفية مواجهتها

- حركة دوران الموظفين في الحكومة

غالباً ما تتأخّر الإجراءات في المؤسسات العامة بسبب الحركة الدائمة التي تشهدها، في ظلّ إمكانية نقل موظفي الخدمة المدنية إلى دوائر جديدة، وتكليفهم بمهام جديدة، وتبديل هؤلاء الموظفين أحياناً عند تشكيل حكومة جديدة. ولمّا كان هذا التدبير يؤثّر حتماً على عملية إعداد الاستراتيجية وخطة العمل، فمن الأفضل **استصدار مرسوم**

حكومي يحدّد نقاطاً محورية في كل وزارة من الوزارات المختصّة.

إضافة إلى ذلك، من الضروري إنشاء **آلية لإدارة المعارف** في مختلف الدوائر تعزيزاً لثقافة التبادل بين المكاتب. عند تطبيق الرعاية الواجبة في مختلف المراحل، ووضع البروتوكولات اللازمة، يصبح الخلف الذي يشغل الوظيفة مؤهّلاً أكثر لفهم طبيعة العمل والسير به قدماً.

- فقدان الاهتمام بالعملية

غالباً ما يؤثّر طول الإجراءات، من حيث إعداد أو تطبيق الاستراتيجية وخطة العمل، سلباً على جميع الأشخاص المعنيّين. قد يرزح البعض تحت ثقل هذه الإجراءات أو يشعر بشدة الإرهاق لكثرة العمل بشكل عام، فيما يودّ أصلاً التركيز على مهامه الأساسية (التي لا تندرج ربما في صلب العمل الذي يقوم به). لإبقاء الاهتمام على أعلى درجاته، من الضروري أن تتضمّن خطة العمل **نتائج ملموسة وقابلة للقياس**، ممّا يوحي بنوع من الإنجاز الجماعي عند بلوغ هدف معيّن. إذاً، أدرس أوّلاً إمكانية تنفيذ **مشاريع سريعة النتائج**، تتيح لك استخلاص العِبَر من أحد النواتج المحقّقة، علماً أنّ إنجاز جميع الأعمال المطلوبة يبقى العنصر الأساسي للحفاظ على مشروعية العملية وعلى اهتمام جميع الأطراف المعنيّة.

تعود أسباب المشاركة في التعاون الثلاثي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، كعمليات تخطيط أطول وأكثر تعقيداً، تستلزم إشراك عدد أكبر من الأطراف الفاعلة التي قد تتّبع إجراءات مختلفة للغاية. لذا، من المفيد ربما **وضع مدوّنة لقواعد السلوك وإجراءات تشغيلية موحّدة**، يتّفق عليها جميع أصحاب المصلحة.

- نقص القدرات

مع أنّ المشاركة في الاجتماعات التنسيقية (وفي إبداء الملاحظات والتعليقات المفيدة) لا يتطلّب بالضرورة مهارات عالية، قد يبرز شعور بالنقص عند نقطة معيّنة من هذا التمرين. لا يكتفي المسؤولون الحكوميون بتنشيط هذه العملية وحسب، بل يضطّلعون أيضاً بالمسؤوليات، أي يعود إليهم اتّخاذ التدابير اللازمة. وبالتالي، يُطلَب منهم التحلّي بمهارات التنشيط والتفاوض إلى جانب مهارات إدارية والقدرة على إدارة المشروع، بجانب حاجتهم إلى الإلمام بمبادئ إعداد البرامج. بالطبع، لا يأتي الإنسان مزوّداً بهذه المهارات منذ ولادته، إنما يتعيّن عليه رصد احتياجاته من التدريب وتطوير القدرات عند تحليل وضع الاستراتيجية. إذاً، أدرس إمكانية تنظيم **جلسات تدريبية** حول إدارة المشروع، وتطبيق المقاربات القائمة على حقوق الإنسان، ومهارات التنشيط.

- نقص الموارد المالية

لقد انتهى العمل بصياغة خطة العمل، وتمّ إقرارها رسمياً من قبل الحكومة: ما الخطوة التالية؟ من حيث المبدأ، يمكنك أن تباشر بتطبيق النشاطات المدرجة في خطة العمل، بعد أن قام الشركاء بتأمين الموارد اللازمة لجميع النواتج وسدّ النقص في الموارد. للأسف أنّ الواقع يظهر في أغلب الأحيان تبايناً كلياً بين التخطيط والتطبيق بسبب نقص الموارد. لا تنسَ أن تدرج هذه الاحتمالات في سجلّ المخاطر، وأن تعمل على وضع استراتيجيات ممكنة للحدّ منها. عندما تصبح المخاطر جلية، فكّر في اعتماد **آليات تمويل مبتكرة**. يُذكر على سبيل المثال أنّ دولاً مثل المكسيك وتشيلي، نجحت في سدّ هذا العجز المالي من خلال إنشاء صندوق التعاون المشترك المخصّص لمبادرات التعاون بين دول الجنوب.[٦٠]

- عملية غير شمولية وغير تشاركية

تعتبر المشاركة الناشطة والحرة والفعلية وسيلة ناجعة، ينبغي إدراجها في صلب عملية التخطيط. والنهج القائم على حقوق الإنسان، بحدّ ذاته، يستدعي مشاركة الأشخاص

[٦٠] لمعرفة المزيد حول صندوق التعاون المشترك بين المكسيك وتشيلي، بما في ذلك العبر المستخلصة، الرجاء زيارة الموقع التالي:
http://www.southsouth.info/profiles/blogs/ttssc-case-study-mexicochile-1

الذين تطالهم تدابير المكلّفين بالمسؤوليات، والمستفيدين منها. بموازاه ذلك، يجب أن تشارك في هذه العملية نساء منتسبات مثلاً إلى جمعيات نسائية أو مجموعات مدافعة، ليدافعن عن إدماج حقوق المرأة، وتطبيقها. لكنّ الحفاظ على الطابع الشمولي والتشاركي يشكّل تحدياً كبيراً إذ يتطلّب زيادة الاستثمار في الجانب اللوجستي، ويصطدم بنقص القدرات لدى الأمانة العامة في هذا المجال. فضلاً عن ذلك، قد لا تملك المشاركات أنفسهن الموارد اللازمة للتنقّل والمشاركة في هذه العملية. في هذه الحال، **فكّر في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** للسماح بمشاركة أصحاب المصلحة عبر قنوات افتراضية. أما الخيار الآخر فيبحث في إمكانية **تبديل مكان اجتماع** مجموعات التنسيق على نحوٍ يوفّر للجميع فرصاً متكافئة للمشاركة في هذه العملية.

- جمع بيانات وإحصائيات موثوق بها

لا تزال دول كثيرة تواجه صعوبة في جمع البيانات وترتيبها بشكل منهجي. وقد بيّنت الدراسات أنّ التعاون الوثيق بين جميع الجهات المعنيّة من خلال **آليات التنسيق** مثلاً أو حتى عبر وحدات التنسيق المتخصّصة في مكاتب الإحصاء، واستخدام التكنولوجيا بشكل فعّال، يسهم في توطيد أواصر التعاون، وكذلك في استرجاع البيانات بشكل أفضل وأكثر منهجية.

- قلّة الثقة لدى الجاليات

مع أنّ إدراج الجاليات في الاستراتيجيات المعنيّة بشؤونها هو أمر بديهي، يسود انطباع لدى صانعي السياسات بأنّ أبناء الجاليات غير مهتمّين بالتعاون معهم. أما السبب في ذلك فغالباً ما يعود، حسب رأيهم، إلى إشكالية جمع البيانات من قبل هذه الجماعات التي قلّما تهتمّ بالمشاركة في شؤون الوطن الأم. لكنّه انطباع خاطئ في أغلب الأحيان. لا شكّ أنّ تعزيز الثقة يشكّل عنصراً هاماً عند انطلاق هذه العملية، لا سيّما بالنسبة إلى الأشخاص الذين غادروا بلادهم لانعدام الفرص فيها أو بسبب تعرضهم للاضطهاد. قد تساهم في بناء هذه الثقة عوامل معيّنة، نذكر منها مثلاً **الحفاظ على اتصالات ممتازة** مع الجاليات عبر القنصليات أو السفارات (من خلال تنظيم احتفالات ودعوة الجاليات لحضورها)، والالتزام بمبادئ معيّنة، **كالمساءلة والشفافية**، بما أنها تصبّ في مصلحة الجاليات. لذا، يجدر بالسلطات التأكيد على احترام **سرية الأشخاص وخصوصيتهم** عند جمع بيانات عن الجاليات في الخارج، لأنّ الحفاظ على طابع السرية وإعطاء ضمانات بعدم التلاعب بها يشغل حيّزاً هاماً في نظر هذه الجاليات. وبالتالي، ينبغي الحصول على موافقة خاصة منها من أجل استعمال هذه البيانات لأغراض البحث.

٤. المراقبة والتقييم والمراجعة

ستحتاج إلى مراجعة خطة العمل وتعديلها بانتظام لتبقى فعّالة ومرتبطة بواقع الحال. فهي أداة عمل حيوية تسمح لأصحاب المصلحة المعنيّين بإطلاع الآخرين على الإنجازات، والممارسات ذات الصلة، والدروس المستخلَصة بغرض تزويد مجموعات التنسيق المختصّة بملاحظاتهم وتعليقاتهم. ويوازيها أهميةً مقارنة الأهداف المحدّدة بالإنجازات المحقّقة. تماشياً مع مقاربة الإدارة القائمة على النتائج، يجب التركيز على قياس النتائج عوض التحقّق من إنجاز نشاط معيّن أو الانتهاء من عمل ما. لا بدّ من أن يؤدّي مجموع الملاحظات وقياس المفاعيل إلى إدخال تحسينات إضافية إلى برامج الجاليات.

لإطار المراقبة والتقييم الفعّال فوائد متعدّدة: أولاً، يساهم في تحسين جودة العمل، بما أنه يتيح اتّخاذ تدابير تصحيحية، وإجراء تغييرات أو تعديلات، إفساحاً في المجال لإدخال التحسينات اللازمة؛ ثانياً، يعزّز شعوراً بتملّك العملية بما أنّ جميع الأطراف المعنيّة تخضع للمساءلة؛ ثالثاً، ينمّ عن مقاربة منهجية تزيد القدرة على إقناع أصحاب المصلحة وتعزّز ثقتهم بالعملية. فمن شأن إثبات مساهمة تدابير معيّنة في تحقيق المحصّلات المنشودة، أن يدلّ على النجاح الذي حقّقته البرامج أو السياسات، وبالتالي أن يستقطب المزيد من التمويل من الجهات المانحة. أما إذا ثبُت العكس، فيجوز استخلاص العبر المفيدة من البرامج أو السياسات، مع اتّخاذ التدابير اللازمة لإيقاف العمل بها والاستثمار في نشاطات أخرى.

ينبغي تحديد نوع البيانات المطلوب الحصول عليها لمراقبة التقدّم المحرز، ونوع المقاربة الواجب اعتمادها ضمن مجموعة التنسيق، على أن تبحث هذه المقاربة في نوع البيانات (الإجراءات، المحصّلات، الهيكليات)، وتوافق على التعريف بالمصطلحات المتداولة. ينبغي أيضاً أن يتمكّن جميع أصحاب المصلحة المشاركين، وكذلك مؤسسات/وكالات/شركاء التنمية، الذين لم يحضروا هذه الاجتماعات، من إبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم حول الأقسام ذات الصلة. عند الانتهاء من صياغة المسودة، يُصار إلى توزيعها على جميع الأطراف المعنيّة، على أن يتمّ إقرارها في اجتماع يُعقَد على أعلى المستويات.

يطالعك أدناه وصف للمصطلحات المستخدَمة:

المراقبة

يجب القيام بأعمال المراقبة للتحقّق من إنجاز المهام أو الاستراتيجيات المحدّدة، ومدى تقدّمها، مقارنةً بالأهداف الموضوعة. تجري هذه الأعمال عادةً في اجتماعات مجموعة التنسيق، أو على يد هيئة التنفيذ التي تمارس صلاحياتها بموجب تفويض من المشاركين في مجموعات التنسيق. يتعيّن على الطرف المسؤول أن يتأكّد من إنجاز المهام وفقاً لخطة العمل. بوجه التحديد، تُعنى عملية المراقبة على مستوى النواتج، مثلاً، بمعرفة مدى تطبيق نظام التصويت في الخارج في البلدان الإضافية، أو مدى توافر خدمات كاتب العدل مجّاناً.

تشترط المراقبة الفعّالة تطبيق مبدأ المساءلة داخل مجموعة التنسيق؛ لا بل يُستحسن اتّباع إجراءات رسمية لتقديم التقارير، وتحديد جدول زمني لهذه الغاية، بما أنّ ذلك يساعد في متابعة التقدّم المحرز. وفي هذا الإطار، يتعيّن على مجموعة التنسيق أو هيئة التنفيذ أن تتأكّد من تحقيق الأهداف، وكيفية تحقيقها، من دون أن تغفل عن معاينة النفقات وتقييم المخاطر المحتملة. تُنجز هذه المهمة من خلال جمع البيانات والمعلومات بطريقة منهجية. قد تدعو الحاجة أحياناً إلى إجراء تعديلات لتعكس الوقائع المتغيّرة.

التقييم

التقييم هو عنصر جوهري للتأكّد من فعالية خطة العمل. فهو خير ما يدلّ على مدى الحاجة إلى إعادة النظر في الأهداف. من حيث المبدأ، يجب تقييم الاستراتيجية وخطة العمل في منتصف المدة وفق الإطار الزمني للاستراتيجية، وكذلك في المرحلة النهائية. تجري عمليات التقييم على مستوى المحصّلات، إنما تدعو الضرورة أيضاً إلى النظر في النواتج لتقييم المفاعيل المحقّقة، كالتحرّي مثلاً عن مدى (تزايد) عدد المقترعين في الخارج في ظلّ زيادة عدد مراكز التصويت في دول الاغتراب.

يُفترض بالتقييم أن ينظر في جودة النتائج التي تحقّقت ويصدر توصيات لمواجهة بعض التحديات الأعمق التي حالت دون إحراز تقدّم. يوصي فريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم اتّباع بعض معايير التقييم، وهي التأثير، الفعالية، الصلة بالموضوع، والاستدامة.[٦١] ونظراً إلى وجوب استقلالية عمليات التقييم، فمن الأفضل أن تُفوّض

[٦١] يوصي نظام الأمم المتحدة بإشاعةثقافة التقييم، من خلال تحديد سياسات التنمية والتقييم، إلى جانب عناصر أخرى. ينبغي أن تشمل هذه السياسة:

- تفسيراً واضحاً لمفهوم ودور التقييم داخل المنظمة؛
- تحديداً واضحاً لأدوار ومسؤوليات أصحاب الاختصاص، كبار المدراء، ومدراء البرامج؛
- تشديداً على ضرورة التقيّد بالمبادئ التوجيهية للمنظمة في مجال التقييم؛
- شرحاً لطريقة تحديد أولويات التقييم والتخطيط له؛
- وصفاً لطريقة تنظيم عمليات التقييم، وإدارتها، وتحديد ميزانيتها؛
- التشديد على شروط متابعة التقييم؛

بياناً واضحاً حول الكشف عن النتائج ونشرها.» فريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم، معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة: http://www.unevaluation.org/unegstandards

هذه المهمة إلى فريق يتمتّع بمؤهلات عالية في هذا المجال، وإلى مجموعة مراجعة الأقران تتألّف من خبراء خارجيين، مع مراعاة مبدأ التوازن بين الجنسين في تركيبة هذا الفريق.[٦٢]

غالباً ما يُسمّى التقييم الشامل تقييم المفاعيل، وهو الذي ينظر في العلاقة بين الأسباب والنتائج، ويبحث في إمكانية إيجاد رابط مباشر بين التغييرات الحاصلة على مستوى المحصّلات والنواتج. يجب أن يشكّل تقييم المفاعيل جزءاً لا يتجزّأ من جميع سياسات التنمية، من أجل إشاعة الوعي لدى صانعي القرار حول المحصّلات المحتملة الناتجة عن سياسات معيّنة تطال الجاليات.

نصيحة عملية: راجع الصفحة ٨٥ للاطّلاع على توجيهات حول اختصاصات فريق التقييم.

إذا كنت ترغب في قراءة المزيد حول مراقبة وتقييم سياسات إشراك الجاليات، راجع كتيّب «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة»[٦٣].

المراجعة

تنطوي عملية المراجعة على إعادة النظر مجدّداً في أولويات خطة العمل والمسار الذي تسلكه بشكل عام، للتأكّد ممّا إذا كانت الأهداف أو الأغراض والاستراتيجيات واقعية وذات صلة.

لا تكفي المؤشرات وحدها لفهم الأسباب الكامنة، بل المطلوب إجراء تحليل دقيق للمتغيّرات. وتتعلّق المؤشرات المعتمدة في سياق الهجرة والتنمية بتركيبة الجاليات، والدول المانحة للجنسية، والحوالات المالية.

تجري عملية المراجعة عندما يراجع أصحاب المصلحة مجمل التقدّم الذي تمّ إحرازه نحو تحقيق النتائج، مستخلصين العِبر والممارسات السليمة التي تفيد عملية التخطيط في السنوات القادمة. وبالتالي، فإنّ إدارة المعارف ضمن أبناء الجاليات، بين المؤسسات ومع الشركاء في ميدان التنمية، تعتبر أداة فعّالة لإطلاع الآخرين على المفاعيل واكتساب دعم أكبر.

أ. خطة المراقبة والتقييم

يجب تصميم خطة المراقبة والتقييم في مرحلة إعداد خطة العمل أصلاً، وهي تتضمّن مؤشرات لقياس التقدّم باتجاه تحقيق نواتج ومحصّلات معيّنة. يجب ربط خطة المراقبة والتقييم بخطة العمل، وتعقّب التقدّم الذي تمّ إحرازه باتجاه النتائج المتوقّعة، على نحو يمكّن صانعي السياسات من اتّخاذ قرارات آنيّة ومبنيّة على أدلة واضحة.

تتضمّن هذه الخطة آليات المراقبة، كالمؤشرات ومواعيد تقديم التقارير، لقياس هذا التقدّم، وبعض العناصر المشتركة مع مصفوفة النتائج، كالمحصّلات والنواتج. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تشمل:

- مؤشّرات ذكية (محدّدة، قابلة للقياس، ممكن تحقيقها، موجّهة نحو النتائج، مرتبطة بمهلة زمنية)

قد تتعلّق المؤشّرات بإقرار قانون لتسهيل أعمال الشركات التجارية في بلد معيّن، أو عقد اتفاق شراكة، أو تنفيذ نشاطات لإشاعة الوعي أو لحشد دعم أصحاب المصلحة والشركاء. تشير أيضاً إلى نسبة المستفيدين من بناء القدرات، عدد المكاتب أو المراكز العاملة، معدّل الأشخاص الذين أنشأوا مؤسسة تجارية مع بلد مجاور مثلاً، أو إلى

[٦٢] فريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم، معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، متوافرة عبر الرابط: http://www.uneval.org/papersandpubs/documentdetail.jsp?doc_id=22. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

[٦٣] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

مسائل أخرى كالوقت المطلوب لإنجاز معاملة، إبتداءً من تاريخ تسجيلها ولغاية صدور قرار بشأنها مثلاً. أما النتائج فتتجلّى مثلاً بإجراء بحث، أو جمع بيانات في قطاع التعليم، أو إصدار توجيهات إدارية.

يجب تحديد المؤشّرات بطريقة موضوعية وبكل تجرّد، كتعيين «نسبة الاتفاقات الثنائية الموقّعة»، تماشياً مع الهدف XXXX. لذا، حدّد واستخدم مؤشّرات المحصّلات والنتائج التي تقيس حجم مشاركة الجاليات. من الضروري استحداث أدوات عالية الجودة لتعقّب العملية، يُتاح للجاليات استخدامها لتبيان مساهماتها المباشرة في الحوار حول السياسات. كما ينبغي أن تتضمّن المؤشّرات نقاط مرجعية بما أنها تساعد في قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق النواتج والمحصّلات.

تُعتمَد الأنظمة الوطنية للمراقبة من أجل تعقّب التقدّم المحرز في مجال معيّن، مع أنّ دولاً كثيرة تفتقر إلى البيانات الضرورية لهذا الغرض. في المطلق، يُؤمل بوجود مراكز إحصاء وطنية، تعمل بشكل وثيق مع معاهد البحوث والشركاء الآخرين، من خلال إجراء مسوح لسدّ النقص في الإحصائيات. في الواقع، يُفترَض استخلاص هذه الإحصائيات من الأنظمة الوطنية، عند الإمكان. ولكن، عند تعذّر هذه الإمكانية، تُجرى دراسات أولية لاستكمال مجموعة البيانات، مع ضرورة إجرائها في بداية مرحلة التخطيط.

مؤشّرات دالة على السياق

تُصنّف المؤشّرات عادةً ضمن فئتين: المؤشّرات النوعية والكمية. تُترجم المؤشّرات الكمية في نِسَب ومعدلات وأرقام، فيما ترتكز المؤشّرات النوعية على النظرة إلى عمل معيّن (كمستوى الرضا عن ارتفاع XYX). من الأفضل استخدام مجموعات البيانات الكمية لأنها تتيح الحصول على مزيد من المقاييس الموضوعية. كما يصلح أيضاً اعتماد نظام البيانات النوعية–الكمية مجتمعةً. لقياس مدى تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تتناول البيانات أيضاً عدّة مجالات:

١) **المؤشّرات البنيوية**

تشكّل المؤشّرات البنيوية أداة للتفكير ملياً في إقرار مواثيق قانونية، ولتحديد الثغرات الملحوظة في تطبيق أو إقرار قوانين/سياسات محلية، وممارسات عرفية، وإنشاء مؤسسات محلية/إقليمية/عالمية.

أمثلة:

- سياسات مرتبطة بالقضية المطروحة، كحقّ المهاجر في ممارسة عمل لائق
- تاريخ دخول السياسات حيّز التنفيذ/إحتمال تحديد الثغرات (لدخولها حيّز التنفيذ)
- القوانين أو الدوافع لدعم تطبيقها
- جدول زمني للسياسات والأطر الإدارية، وحجم تغطيتها
- منح الاعتماد/الإنضمام إلى منظمة دولية/إقليمية (تدعم تطبيق السياسات و/أو إقرار القوانين والسياسات)

٢) **المؤشّرات المتعلّقة بالعملية**

تُستخدَم هذه المؤشّرات لقياس الإجراءات ومدى تقدّمها. فتركّز مثلاً على البيانات الإدارية، أو تمارين رسم الخرائط، أو البرامج، أو آليات إعداد الموازنة الوطنية والمحلية المعتمَدة دعماً لبلوغ هدف وطني. يجب أن تعكس هذه المؤشّرات الجهود التي يبذلها المكلّفون بالمسؤوليات.

أمثلة:

- القدرة على التواصل من أجل إشاعة الوعي حيال موضوع معين
- تنظيم عدد من البرامج أو اجتماعات التنسيق لتحقيق الأهداف، وضمان تنفيذ النشاطات بشكل متناسق.

٣) **المؤشرات المتعلّقة بالمحصّلات**

تقيس هذه المؤشراتُ الإنجازات. تأتي حكماً نتيجة الآليات المطبّقة، وتظهر المفاعيل المترتّبة على المستفيدين والمجموعات المستهدفة تحديداً. فتبرز انعكاساتها من خلال أصحاب الحقوق.

أمثلة:

- عدد أفراد الجاليات المستفيدين من تعديل سياسة معيّنة
- نسبة زيادة انتشار أبناء الجاليات الذين يحملون شهادات معترف بها في دولة المقصد
- الموارد المالية المتوافرة دعماً للهجرة الدائرية.

راجع ضمن هذه المبادئ التوجيهية القسم المتعلّق بالاستراتيجية، للحصول على مزيد من المعلومات حول مراكز جمع البيانات الثانوية أو الأولية.

التثليث

التثليث هو وسيلة تُستخدم عادةً لإعداد سياسات مبنيّة على أدلّة ثابتة. نظراً إلى صعوبة الحصول على بيانات موثوق بها، يُصار أحياناً إلى الجمع بين مزيج بيانات والمقارنة في ما بينها. فيُسمَح مثلاً باستخدام مسوح كمية ونوعية، ومراجعات مكتبية، والتشاور مع أصحاب المصلحة لجمع معلومات/بيانات. ثمّ يُصار إلى عرضها ومناقشتها في ورشة عمل بحضور أصحاب المصلحة المعنيّين.

يهدف التثليث إلى التحقّق من صحة المعلومات بمقارنتها مع مصدرين متطابقين أو متكاملين على الأقل، على أمل جمع بيانات قاطعة، والتوصّل إلى اتفاق حول الوسيلة المستخدمة لهذه الغاية.

تؤثِر عدّة بلدان جمع معلومات وبيانات عن الجاليات (المصدر الأولي) من خلال سفاراتها/قنصلياتها أو المكاتب المنتشرة على أراضيها، إلى جانب اطّلاعها على الإحصائيات الواردة في قاعدة بيانات دولية.

إحرص على اعتماد مؤشّرات قائمة على النوع الاجتماعي والحقوق.

مؤشّرات قائمة على النوع الاجتماعي: يجب أن تكون المؤشّرات مصنّفة بحسب الجنس، فتقيس التقدّم المُحرَز نحو تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين.

مؤشّرات قائمة على حقوق الإنسان: تعكس هذه المؤشّرات المبادئ التالية:

١) معايير حقوق الإنسان المتّفق عليها عالمياً، وما يستتبعها من إجراءات
٢) الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والمدنية، والسياسية
٣) تحديد المعايير والمقاييس والنقاط المرجعية المرتبطة بتطبيق حقوق الإنسان
٤) تحديد قدرات المكلّفين بالمسؤوليات (المؤسسات، والأطراف الفاعلة المسؤولة)
٥) تحديد المجموعات المستبعدة (أصحاب الحقوق) ومدى قدرتها على المطالبة بحقوقها
٦) الآليات المعتمَدة للمطالبة بحقوقها، ونوعية أدائها
٧) مستوى الثقة بالمكلّفين بالمسؤوليات (المؤسسات، والأطراف الفاعلة المعنيّة، إلخ)، والنظرة إليهم
٨) المؤشّرات البنيوية، ومؤشّرات العملية ومؤشّرات المحصّلات لقياس مدى تطبيق المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان.

يجب تصنيف المؤشّرات، قدر الإمكان، بحسب العوامل الأساسية التي تساهم في ممارسة التمييز، كالعرق، أو الدين، أو الإنتماء الإثني، أو الميول الجنسية، أو الإعاقة، أو العمر، أو وضع الأم العزباء، السكان الأصليين أو الجماعات المشرّدة.

- وسائل التدقيق

تتعدّد الوسائل المعتمَدة في استرجاع البيانات الذي يجري مثلاً من خلال المسوح، أو الاستبيانات، أو المقابلات شبه المنظّمة، أو مجموعات التركيز، أو ورش العمل، أو الزيارات الميدانية، أو الشهادات، أو بطاقات التقييم. يصلح اعتماد عدّة وسائل مجتمعةً، مع وجوب تحديد وتيرة استخدامها بوضوح، كأن يُذكَر إذا كانت المسوح أو التقارير ستنظّم سنوياً أو فصلياً.

- المحطات الرئيسية

تُستخدَم المحطات الرئيسية لإبراز التقدّم المحرز في منتصف المدة نحو تحقيق الهدف. عند التخلّف عن بلوغ هذه

المحطات، تبقى الفرصة سانحة باتّخاذ تدابير تصحيحية لإعادة الأمور إلى نصابها أو لتغيير مسار العمل.

- سجلّ المخاطر

ترتكز المحصّلات والنواتج على فرضية معيّنة (العلاقة بين الأسباب والنتائج)، لكنّ الأحداث الخارجية تؤثّر على النتائج المرجوّة. وبالتالي، يستعرض السجلّ هذه المخاطر، على نحوٍ يمكّن الأطراف المعنيّة من الحدّ من آثارها وإعادة تصويب النواتج (تطبيق «الخطة ب»). قد تنشأ المخاطر عن أحداث سياسية، استراتيجية، بيئية، دبلوماسية، مالية، تشغيلية، تشريعية، قانونية، تنظيمية أو ما شابهها من أحداث.

يجب أن يشمل تقييم المخاطر، إلى جانب التعريف بها، مدى احتمال حصولها (كبير، متوسط، ضئيل)، وتأثيرها (كبير، متوسط، خفيف)، و»الخطة ب»، المعروفة باستراتيجية الحدّ من المخاطر.

ب. ما هو مقياس نجاح استراتيجيات الجاليات؟

لا يتحقّق النجاح نتيجة محصّلات مباشرة وحسب، بل نتيجة محصّلات غير مباشرة أيضاً. فعندما يتعزّز تطبيق حقّ التصويت في الخارج مثلاً، قد تلاحظ ارتفاعاً في مستوى المشاركة في الانتخابات (في حصيلة مباشرة)، إنما يجوز أن يؤدّي ذلك، وبشكل غير مباشر، إلى تعزيز الشعور بالانتماء لدى الجاليات التي تبدي ميلاً أكبر نحو الاستثمار في ديارها (تأثير غير مباشر). عندما يتعلّق الأمر بقياس تأثير أي عمل، يصعب عليك أن تأخذ في الحسبان المفاعيل غير المباشرة الناجمة عن هذا العمل.

لكنّ خطة المراقبة والتقييم هي خطوة واجبة لتتمكّن من قياس بعض المحصّلات المباشرة. تطالعك في ما يلي جملة أسئلة تساعدك في تقييم نجاح الاستراتيجية:

قائمة مرجعية للمراقبة

	نعم	كلا
– هل المهام المطلوب إنجازها/النواتج تسير في الاتجاه الصحيح؟ في حال النفي، فلأي سبب؟	☐	☐
– هل تمّ تخصيص موارد كافية (بشرية، مالية) لتنفيذ النشاطات؟	☐	☐
– هل تحقّقت النتائج؟	☐	☐
– هل تمّ بلوغ الأهداف؟ في حال عدم بلوغها، فلأي سبب؟	☐	☐
– هل المؤشرات ذكية (محددة، قابلة للقياس، ممكن تحقيقها، موجّهة نحو النتائج، مرتبطة بمهلة زمنية)؟	☐	☐
– هل المؤشّرات مراعية لحقوق الإنسان وللجنسين؟	☐	☐

قائمة مرجعية للتقييم

	نعم	كلا
– هل كانت النشاطات المنفّذة فعّالة؟ إذا لم تكن، فلأي سبب؟	☐	☐
– هل جرى تنفيذ النشاطات بفعالية؟ في حال النفي، فلأي سبب؟	☐	☐
– كيف أثّرت النشاطات؟ هل كانت مستدامة، مطوّرة، أو مكرّرة؟	☐	☐
– هل كانت النشاطات مرتبطة بواقع الحال؟	☐	☐

قائمة مرجعية للمراجعة

	نعم	كلا
– هل تحقّقت الأهداف؟ هل أثّرت إيجاباً أم نجم عن الأعمال المنجزة بعض العوامل الخارجية السلبية غير المتوقّعة؟	☐	☐
– ما العوامل التي ساهمت في فعاليتها أو عدم فعاليتها؟	☐	☐
– ألا تزال المحصّلات والنواتج ذات صلة في ظلّ الوضع الراهن؟ هل يجدر إعادة صياغتها؟	☐	☐
– هل ثمّة مخاطر جديدة قد تؤثّر على تطبيق الاستراتيجية أو خطة العمل؟	☐	☐
– هل كانت الأهداف الموضوعة طموحة جداً أو غير طموحة كفايةً؟	☐	☐

مثال – خطة المراقبة والتقييم

الهدف: توسيع دائرة خدمات القنصليات والسفارات				
المحصّلات	النواتج	المؤشرات	وسائل التدقيق	المحطات الرئيسية
١,١ توسيع دائرة التصويت في الخارج ٢,١ تسهيل تداول الأدمغة	١,١ السماح بالتصويت في الخارج في ٤ دول إضافية (النمسا، بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة) ٢,١ حملة لإشاعة الوعي حول هذه الإمكانية في هذه الدول الأربع ٢,١ توفير خدمات كاتب العدل مجّاناً للاعتراف بالشهادات في دول المقصد.	١,١ إرتفع معدل المشاركة في الانتخابات في الخارج من ١٪ إلى ٤٪، نتيجة زيادة إمكانية التصويت في الخارج (علماً أنّ ٪ مجموع أبناء الجاليات هي على التوالي ١٠٪، ١٢٪، ٩٪، و١٥٪ في الدول الأربع) ٢,١,١ إشاعة الوعي (زيادة التواصل بين مواطنينا المقيمين في الخارج من خلال توزيع المواد الإعلامية) ٢,١ زيادة عدد مواطنينا في سوق العمل داخل دول المقصد بنسبة ١٪، بما في ذلك زيادة حادّة للوظائف التي تتطلّب مهارات عالية، خاصةً بين النساء والشباب	١,١ المصدر: القنصليات الوسيلة: سجلّ الناخبين ٢,١ المصدر: إحصائيات سوق العمل من الدولة المضيفة الوسيلة: تقارير ومسوح منتصف السنة التي تأخذ بعين الاعتبار بنوع خاص النساء والشباب.	١,١ للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٥، تسجّل ١٤ ألف نسمة من أبناء الجاليات للتصويت في الخارج ٢,١ بحلول أواخر العام ٢٠١٥، يكون ٥ آلاف شخص/سنوياً قد استفادوا من هذه الخدمات المستحدثة في القنصليات، نصفهم على الأقل من النساء والشباب.

	المخاطر والفرضيات				الهيئة المسؤولة
الفرضيات	الخطر	إحتمال حدوثه	الأثر	استراتيجية الحدّ من المخاطر	
١,١,١ تنظيم الانتخابات، توفّر الموارد لتحديد فرص التصويت في الخارج، دعم الحكومة ٢,١,١ توفّر الموارد المالية والبشرية ٢,١ توفّر الموارد المالية والبشرية، استعداد دول المقصد للاعتراف بالشهادات	لا انتخابات ستجري بين ٢٠١٤-٢٠١٦ غياب التوعية حول إمكانيات التصويت في الخارج من قبل الجاليات. نقص في قدرات القنصليات عدم تأمين موارد كافية لتنفيذ جميع النشاطات.	كبير	كبير	تحديد آليات التصويت في الخارج للانتخابات اللاحقة بناء القدرات من أجل التصويت في الخارج وتكليف موظفين إضافيين في القنصليات بإجراءات كاتب العدل في حال نقص الموارد، الاكتفاء بتطبيق الناتج ٢,١	تتكوّن هيئة التنفيذ من ممثّل عن دائرة الخدمات القنصلية، ووزارة الشؤون الخارجية؛ وممثّلين عن غرفة التجارة؛ وممثّل عن مكتب الإحصاء

٥. نقل الرؤية لإشراك الجاليات

لا بدّ من الحفاظ على اتصالات جيدة مع الجاليات وجميع الأطراف المعنيّة في العملية طوال مرحلة إعداد الاستراتيجية وخطة العمل. فبموازاة استراتيجية الجاليات، يُنصَح بوضع خطة الاتصالات التي تشمل أهداف وأدوات الاتصالات الداخلية والخارجية على السواء، مع الحرص على تحديثها بانتظام وتعديلها وفق الوقائع المتغيّرة.

تسعى خطة الاتصالات إلى استخدام وسائل اتصال تطال المجموعات المستهدفة، حيث تتحدّد هذه الوسائل، وكذلك مختلف أدوات وقنوات الاتصال، وفق احتياجات المجموعات المتنوّعة. لذا، من الضروري العمل على تحديد الرسائل الأساسية والتعبير «بصوت واحد» عن رؤية البلد لموضوع إشراك الجاليات.

أ. الاتصالات الداخلية

تشير الاتصالات الداخلية إلى أنواع الاتصال التي تجري في الداخل، أي بين الأطراف التي تقود هذه العملية. ففي حال غياب مشاركة واسعة بين جميع أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيّين، يتعيّن على النقاط المحورية الوطنية العاملة في مجال إشراك الجاليات أن تنظّم نشاطات لإشاعة الوعي بين أصحاب مصلحة آخرين، بهدف استمالتهم وكسب اهتمامهم.[٦٤] وبالتالي، يجدر بها عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لإطلاعهم على مسيرة تطوّر استراتيجية الجاليات، بما في ذلك النشاطات الجارية والمنجّزة سابقاً لإشراكها، والاستعلام عن توقّعاتهم. عند وجود نقطة محورية وطنية حول التعاون بين دول الجنوب، لا تنسَ إشراكها منذ البداية في جهود التواصل التي تقوم بها، من خلال انضمامها مثلاً إلى الاجتماعات الدورية للاتصالات، ومنحها فرصة لتبادل خبراتها حول نشاطات التعاون الأخرى بين دول الجنوب التي لا تتعلّق بالجاليات.

تشكّل إدارة المعارف عنصراً أساسياً لتعزيز فرص التعليم، إذ تستنير عملية تصميم النشاطات الجديدة والتخطيط من المعلومات والدروس المستخلَصة من خلال تبادل المعلومات والتقارير الدورية. فقبل أن تنظّم نشاطات جديدة، إحرص على تقييم النشاطات والمقاربات السابقة. ولهذه الغاية، لا يضيرك أن تدعو إلى عقد اجتماع مع جميع أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيّين من أجل مراجعة التجارب السابقة معاً وتبادل المعارف حول النشاطات الجارية.

أهداف الاتصالات الداخلية:

١) ضمان استمرار التزام أصحاب المصلحة الحكوميّين بالنشاطات الجارية من خلال تسهيل تبادل معلومات آنيّة ودقيقة ضمن مجموعة العمل؛
٢) تسهيل التعاون (تبادل الموارد والمعلومات) بين الكيانات الحكومية المختلفة الممثّلة في مجموعة العمل، سعياً إلى تنفيذ النشاطات؛
٣) نشر رؤية الحكومة لمسألة إشراك الجاليات وتسهيل تطبيقها في الأعمال اليومية التي تنجزها الكيانات الحكومية المعنيّة.

المجموعات المستهدفة

١) أعضاء مجموعة العمل على المستوى التقني؛
٢) اللجنة التوجيهية المشرفة على إعداد استراتيجية الجاليات.

إسأل نفسك

- هل يشارك جميع أصحاب المصلحة الحكوميين في إعداد استراتيجية الجاليات؟
- هل يملك جميع أصحاب المصلحة الحكوميين، المنخرطين في إعداد و/أو تطبيق مقاربة الحكومة بخصوص الجاليات معارف كافية حول أ) ماهية التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، ب)

[٦٤] GMG, 2010, op. cit.

فوائد الانخراط في التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال إشراك الجاليات؟

ب. الاتصالات الخارجية

تضاهي الاتصالات الخارجية الاتصالات الداخلية من حيث أهميتها. ويعتبر استخدام قنوات الاتصال الخارجية هاماً للغاية، لا سيّما بالنسبة إلى المؤسسات الحكومية التي ترغب في التواصل مع الجاليات، والشركاء المحتمل انضمامهم إلى نشاطاتها.

أهداف الاتصالات الخارجية:

١) وضع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن شؤون الجاليات في موضع المؤسسات الجديرة بالثقة التي تُعنى بأبناء جالياتها المنتشرة في الخارج، وتُظهر اهتماماً فعلياً بمنحها فرصة التعبير عن آرائها بشأن التطورات المستجدّة في دولة المنشأ؛

٢) إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة وحاضنة للجميع. فلا يجوز استبعاد أبناء الجاليات عن العملية، أو معاملتهم بطريقة مختلفة، تبعاً مثلاً لارتباطاتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية الوطنية؛

٣) إبداء اهتمام بالتواصل مع بلدان أخرى على مستوى التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تبادل التجارب.

المجموعات المستهدفة

تختلف المجموعات المستهدفة ضمن المؤسسات الحكومية على التوالي من بلد إلى آخر، تبعاً للرسالة (الرسائل) الأساسية التي يجب نشرها. أما المجموعات المستهدفة والمؤسسات المعهودة التي تُعنى بشؤون الجاليات، فهي:

- الجاليات نفسها باعتبارها المجموعة أولى المجموعات المستهدفة؛
- دول المقصد بالنسبة إلى الجاليات؛
- الشركاء البارزون للمؤسسات الحكومية المعنيّة بشؤون الجاليات، كمؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

يجوز أيضاً أن تشكّل الهيئات الأكاديمية مجموعة مستهدفة هامة، تبعاً لأهداف كل مؤسسة حكومية على التوالي، بما أنها توسّع شبكة خبرائها المحتمل أن تستعين بهم لمشاريع مشتركة أو نشاطات بحث مستقبلية.

وفي إطار مماثل، تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً كمجموعة مستهدفة وقناة تواصل. فهي تستكمل جهود الاتصال الخاصة التي تقوم بها الحكومة، نظراً إلى تأثيرها في تكوين الرأي العام، وكذلك مفاعيلها المضاعفة (من حيث قدرتها على الوصول إلى عدّة أشخاص في آن واحد).

يشكّل عموم الناس مجموعة مستهدفة أخرى قادرة على أداء دور بارز، نظراً إلى أهمية دعمها لنشر التنمية وتعزيزها. فمن الضروري إشاعة الوعي حول الهجرة، بما فيها هجرة العودة، لِما للجاليات من دور إيجابي في مجال التنمية.

يجب معاينة ثلاثة عناصر أساسية عند البحث في حاجات الاتصال لدى المجموعات المستهدفة:

- الصلة بالموضوع والفائدة
- التوقيت والوتيرة الملائمة
- تأمين الأدوات المناسبة (الوسائل والقنوات)

يجب أن تجيب الرسائل الأساسية عن أحد الأسئلة التالية على الأقل:

- ما الذي يجب أن تعرفه المجموعة (المجموعات) المستهدفة؟
- ما الذي يجب أن تشعر به – ما التصوّر الذي نريد تكوينه لديها؟
- ماذا يجب أن تفعل؟ – ما الإجراءات التي نريد التوصّل إليها كنتيجة للجهود؟

أدوات الاتصال

يُتاح لك استخدام أدوات وقنوات متنوّعة للتواصل مع مجموعاتك المستهدفة. تشمل هذه الأدوات المواقع الإلكترونية، ومنشورات المشروع، والمواد الترويجية، المناسبات والاحتفالات، وما شابهها. أما اختيار الأدوات والقنوات الخاصة التي تستخدمها فيعتمد على الآتي:

- المجموعة المستهدفة (احتياجاتها، مدى استجابتها)
- نوع الرسالة وفحواها (موضوعها وصلتها بالموضوع)
- الموارد المتوافرة (الموارد المالية والبشرية)

تذكّر دوماً أنّ التواصل هو آلية لتبادل المعلومات والحوار بين طرفين. وبالتالي، فإنّ التفاعل مع سائر المجموعات المستهدفة، إن من خلال المناسبات والاحتفالات أو المراسلات عبر البريد الإلكتروني أو الاجتماعات، يشكّل عنصراً هاماً لتعزيز عمل المؤسسات الحكومية، ومصداقيتها.

تشمل أدوات ونشاطات التواصل الأساسية:

- المواقع الإلكترونية
- المناسبات والاحتفالات (المنظّمة للجاليات مثلاً)
- المواد الترويجية
- المواد الإعلامية
- مواقع التواصل الاجتماعي

تحديد العلامات المميّزة

اتّجهت عدة بلدان في العالم، خاصةً في آسيا، نحو اعتماد استراتيجية «تحديد العلامات المميّزة» المعدّة بإتقان، بهدف استقطاب الاستثمارات والسياح بالدرجة الأولى.

«حين نتحدث عن «العلامات المميّزة» لبلد معيّن، إنما نعني بها بشكل عام الصورة والنظرة والأفكار العامة التي يكوّنها الأشخاص عن هذا البلد».[٦٥] تؤثّر الصورة الشائعة عن البلد على طريقة تعامله مع مواطنيك القاطنين في الخارج، إلى جانب تأثيرها على الحركة التجارية والاستثمارات والسياحة. من هنا ضرورة أن يعبّر أصحاب المصلحة الحكوميين عن رأي واحد في إطار الاستراتيجية الوطنية المشتركة. صحيحٌ أنّ الجاليات تلعب دوراً بارزاً في تحديد العلامات المميّزة للدولة، لكنها في الوقت ذاته تتفاعل معها وتتأثّر بها. لذا، يُستحسن أيضاً أن تحدّد «العلامات المميّزة» لمؤسساتك الحكومية حتى ترى فيها الجاليات شريكاً شفّافاً وجديراً بالثقة.

التواصل والتشاور مع الجاليات

«لطالما ساد اعتقاد أنّ كثرة الكلام هو السبيل الوحيد لزيادة القدرة على التأثير». لكنّ الوفاء والالتزام اللذين يبديهما أي شخص يشعر بوجود من يصغي له ويفهمه فاق بكثير ولاء والتزام من يتعرّض لوابل من الرسائل. والحقيقة هي أنّ حسن الإصغاء يبقى الاستراتيجية الأكثر فعالية وإقناعاً لإشراك الجاليات. فلا شيء يعزّز لدى الإنسان مشاعر الثقة والولاء والالتزام والحماسة والاندفاع إلى العمل مثلما يعزّزها شعوره بأنّ صوته مسموع».[٦٦]

تشكّل الاتصالات والعلاقات الجيدة المبنيّة على الثقة شرطاً مسبقاً لعقد شراكات طويلة الأمد بين الحكومات والجاليات. فمن الضروري أن تتحسّس الجاليات بأنّ هذه العلاقات تعود عليها بالخير. وبالتالي، فإنّ أي استراتيجية اتصالات تأخذ بعين الاعتبار هذه المنافع المتبادلة وتعتبر الجاليات طرفاً فاعلاً هاماً تساعد في بناء الثقة بين الطرفين المذكورين. لا عجب أنّ جهود بناء الثقة وتعزيز

---

[٦٥] كينغسلي آيكينز، نيكولا وايت: كتيّب استراتيجيات الجاليات العالمية: إستخدام قوة الجاليات العالمية، مرجع متوافر عبر الرابط: http://diasporamatters.com/publications-resources-2/. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤).

[٦٦] المصدر نفسه

التواصل مع الجاليات تندرج في مصاف الأولويات الخمس الأبرز في مجال إشراكها، وفق ما تشير إليه الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب.[٦٧]

لا بدّ من التنبّه إلى أنّ عملية بناء الثقة تستغرق وقتاً طويلاً، وأنّ نجاحها قد يبقى وقفاً على محادثات مديدة، ومحاولات حثيثة للتعرّف أكثر على أبناء الجاليات الناشطين. من هنا تلجأ عدّة بلدان إلى تنظيم مؤتمرات في دول المنشأ باعتبارها أحد السبل الكفيلة بإشراك أبناء الجاليات الرئيسيين.

مثال: جمهورية الرأس الأخضر ولبنان

الرأس الأخضر: قنوات التواصل لدى معهد الجاليات (وزارة جاليات المغتربين)

يتّبع معهد الجاليات لدى وزارة جاليات المغتربين الناشئة حديثاً في جمهورية الرأس الأخضر، مجموعة تدابير تطال عدّة مجالات متعلقة بالهجرة والجاليات. تشمل هذه التدابير محفّزات للاستثمار، ودعم جهود الإندماج في دول المقصد، وتعزيز الروابط مع الرعايا المتّحدرين من الرأس الأخضر، وحماية القنصليات. أمّا على مستوى تعزيز الثقة والتواصل مع الجاليات، فتوفّر عدة قنوات للتواصل مع الجاليات، بما فيها النشاطات التالية (قائمة غير شاملة):

- موقع إلكتروني لمعهد الجاليات؛
- قيام وفود أو ممثّلين منفردين عن معهد الجاليات بزيارات إلى دول المقصد التي تقيم فيها أبرز جماعات المغتربين؛
- برنامج «الرأس الأخضر بالقلب» يمنح المهاجرين من هذا البلد والمتّحدرين منه فرصة زيارة وطنهم الأم في عُطَل الصيف؛
- تعزيز الروابط مع جمعيات المهاجرين في دول المقصد؛
- برامج إعلامية (برامج إذاعية أسبوعية: «صوت الجاليات»)؛
- حملات ومواد إعلامية؛
- تنظيم «أسبوع الجاليات في الرأس الأخضر»، بالتعاون مع السفارات والقنصليات في دول المقصد.

مخيّم شباب لبنان المغترب

أقامت وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان عدّة نشاطات بهدف حماية مصالح المواطنين اللبنانيين المقيمين في الخارج، وتعزيز روابطهم مع لبنان. تحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الوزارة إطار عمل لمدّ الجسور مع الرعايا اللبنانيين الذين يعيشون في الخارج. وما مخيّم شباب لبنان المغترب إلّا أحد الأمثلة عن هذه النشاطات.

تُنظّم المخيمات السنوية لمدة أسبوع، من دون أي مقابل، وتستقبل شباباً من أصل لبناني، تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٤. يجمع البرنامج بين نشاطات ثقافية وتزويد الشباب بمعلومات عن مناطق مختلفة في لبنان، مع الحرص على تأمين خدمة الترجمة الفورية لغير الناطقين باللغة العربية. يقيم المشاركون في مهاجع، ويشاركون في رحلات يومية لاستكشاف البلاد.

[٦٧] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

برنامج «مرحبا»: البرامج الثقافية والتربوية للمغاربة المقيمين بالخارج

تقدّم الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عدّة خدمات في المجال الثقافي والتربوي للمغاربة المقيمين بالخارج:

- إنشاء مراكز ثقافية في المدن الكبرى التي يسافر إليها المغاربة (تمّ إنشاء ستة مراكز حتى اليوم/أو إنها في طور الإنشاء: بروكسل، مونتريال، تونس، طرابلس، أمستردام، مانت لاجولي)؛
- تنظيم مدارس صيفية وعطل ثقافية للمغاربة الشباب المقيمين بالخارج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٢٥ سنة؛
- تنظيم أيام ثقافية في دولة الإقامة؛
- تأمين الدعم لمنظّمات المغتربين؛
- تنظيم «مسرح متنقّل» وتقديم عروض فنيّة (٥٠ عرضاً سنوياً) للجالية المغربية المقيمة بالخارج تشمل المحتجزين في السجون في الدول المضيفة؛
- دعم الإنجازات الفنية والثقافية للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تنسيق مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في احتفالات عيد العرش الملكي؛
- التشجيع على دمج تعليم اللغة العربية في البرامج التربوية ضمن دولة الإقامة، ودعم تعليم اللغة العربية بشكل غير رسمي من خلال تدريب المعلّمين في جمعيات المغتربين، وتأمين الكتب الدراسية وأدوات التعليم، وتطوير أدوات للتعلّم عن بعد تنمّي اللغة والثقافة؛
- تعيين حصة سنوية تبلغ ألف منحة دراسية سنوياً للطلاب القادمين من أسر فقيرة ضمن المغاربة المقيمين بالخارج؛
- المساعدة في إعادة دمج التلاميذ العائدين إلى المغرب.

الرابط: *http://www.marocainsdumonde.gov.ma/le-minist%C3%A8re/programmes-du-minist%C3%A8re/programme-culturel-et-%C3%A9ducatif.aspx*

ضمن إطار عمل برنامج «مرحبا»، تؤمّن مؤسسة محمد الخامس للتضامن المساعدة والخدمات لعدد كبير من المغاربة الذين يعودون من الدول التي يقيمون فيها في أوروبا لقضاء العطل الصيفية إلى المغرب. في بادئ الأمر، كانت المؤسسة تقدّم المساعدة للمسافرين الذين يواجهون صعوبة، مثل المسنّين، والحوامل، والأطفال، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن يواجه مشكلات متعلقة بالنقليات، لكنها سرعان ما وسّعت خدماتها لتشمل جميع المغاربة المقيمين في الخارج الذين يعودون بشكل موقّت إلى المغرب لفترة ٣ أشهر (١٥ حزيران/يونيو – ١٥ أيلول/سبتمبر). تتعاون المؤسسة بشكل خاص مع أصحاب المصلحة الإسبانيين بما أنّ الطريق عبر إسبانيا تبقى الأهم للوصول إلى المغرب. من هنا، اكتسبت عملية المغاربة المقيمين بالخارج أهمية متزايدة تدريجاً، كما هو مبيّن في شعارها «حيثما كنا، المغرب في وجداننا».

الرابط: *http://www.fm5.ma/marhaba* (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤)

البعد الإقليمي للاتصالات الخارجية

تقضي الاتصالات الخارجية بتبادل استنتاجات الأبحاث ووضع المعلومات المتعلقة بالمبادرات الجديدة في متناول الجميع، باعتبارها شرطاً مسبقاً للتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي. إذا لم يكن الآخرون على علم بالخدمات القيّمة التي تقدّمها حكومتك مثلاً لأبناء الجاليات المقيمة في الخارج، فكيف لهم أن يستفيدوا من هذه التجربة؟ الأمر سيّان بالنسبة إليك إذا كنت ترغب في الحصول على رأي الآخرين، وأنت بصدد إنشاء صندوق ضخم للاستثمار مثلاً من أجل مساعدة أبناء الجاليات الراغبين في إنشاء مؤسسات تجارية في بلدك.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجاليات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعاظم أهميتها على مستوى الاتصالات بين أبناء الجاليات، وكذلك على مستوى التواصل بين الجاليات والمؤسسات في دول المنشأ. فقد أتاح تطور وسائل الاتصال من خلال الإنترنت والإذاعة والتلفزيون والهاتف الخلوي مثلاً إلى تبادل المعارف على نطاق أوسع وبوتيرة متسارعة بين أبناء الجاليات وأقرانهم في البلد الأم.

في ما يلي بعض الأمثلة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التواصل بين الجاليات ودول المنشأ:

- إقامة منتديات افتراضية بمشاركة خبراء من الجاليات، يقدّمون نصائح إلى صانعي القرار حول مواضيع متنوّعة؛
- تنظيم مجموعات نقاش ومؤتمرات ومدونات عبر الإنترنت، فضلاً عن البثّ المباشر عبر الشبكة، تسهيلاً للمشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بدولة المنشأ؛
- إعداد برامج إذاعية و/أو تلفزيونية، تعرّف دول المنشأ على الدور الذي تقوم به جالياتها.[٦٨]

إسأل نفسك:

- هل أطلعت الآخرين على تجاربك؟
- هل لديك معلومات كافية عمّا أنجزته بلدان أخرى في مجال إشراك الجاليات؟
- هل يفيدك أن تنشئ بنية معيّنة، كموقع إلكتروني أو شبكة الممارسة المهنية أو منتدى عبر الإنترنت، إلخ.، حيث يعرض أعضاء الحكومة نشاطاتهم وتجاربهم، وتبحث عن مواضيع أو قطاعات معيّنة؟
- ما المعلومات التي تريد أن تنشرها؟ وما هي رسالتك الأساسية؟
- هل تتوافر لديك الأدوات والنشاطات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة من اتصالاتك؟

إبحث عن هيكلية نموذجية لخطة التواصل تحت عنوان «مواد ونصائح إضافية» في الصفحة ٨٥.

[٦٨] الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٢٠٠٨): محور الهجرة–التنمية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مرجع متوافر عبر الرابط: http://www.unitar.org/ny/sites/unitar.org.ny/files/Hannafin%20ICT%20Diasporas.pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣).

٦. مواد ونصائح إضافية – الاستراتيجية وخطة العمل المتعلّقة بالجاليات

أ. الخطوات الأساسية لإعداد الاستراتيجية

- الجولة الأولى من المشاورات الثنائية مع أصحاب المصلحة المعنيّين (أصحاب المصلحة المعنيّين من مجموعة التنسيق)
- الاجتماع الأول مع اللجنة التوجيهية؛
- الاجتماع الثاني مع مجموعة العمل على المستوى التقني؛
- مسودة تحليل الأوضاع العامة ضمن مجموعة العمل وتوزيعها على الجميع (بما في ذلك اللجنة التوجيهية)؛
- ورشة عمل تضمّ الجميع (اللجنة التوجيهية ومجموعة العمل) لعرض تحليل الظروف العامة، وإجراء التحليل الرباعي، وتحديد الأهداف والأولويات؛
- الانتهاء من صياغة الاستراتيجية ضمن مجموعة العمل؛
- عقد اجتماع بحضور الجميع لعرض مسودة الاستراتيجية (ثمّ توزيعها على الجميع لإبداء ملاحظاتهم النهائية)؛
- توقيع الجميع رسمياً على هذه الوثيقة، وإقرار الاستراتيجية.

ب. إختصاصات اللجنة التوجيهية

تشمل الآتي:

- لمحة موجزة تتضمّن تحليل الأوضاع وتقييم أوضاع الجاليات
- المحصّلات المتوقّعة
- المشاركين وتوزيع المهام والمسؤوليات
- النشاطات/المهام
- مدوّنة قواعد السلوك (آليات العمل، والتنسيق، وتقديم التقارير، وتبادل المعارف، والاتصالات)
- آليات المراقبة

أما المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق هيئة صنع القرار فهي ضمان ما يكفي من الالتزام السياسي للإشراف على تطبيق خطة العمل، والتمكّن من اتّخاذ الإجراءات اللازمة على أعلى المستويات من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن تطبيقها. يُذكَر أنّ هيئة صنع القرار تضمّ بين ممثّليها مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

تتولّى هيئة صنع القرار المهام الرئيسية التالية: تحديد الأهداف على أساس التحليل الذي طال الجاليات والظروف الوطنية؛ ترتيب المهام المطلوب إنجازها وفق الأولويات؛ تأمين موارد كافية لإنجاز هذه المهام؛ المصادقة على الوثائق واتّخاذ القرارات اللازمة للمضي قدماً بالعملية؛ مباشرة الإجراءات القانونية للمصادقة على هذه الوثائق؛ إعطاء التوجيهات لمجموعات العمل على المستوى التقني؛ رصد ومعالجة المشاكل في حال بروز أي عراقيل؛ مراقبة إعداد وتطبيق خطة العمل طبقاً للأولويات الوطنية المحدّدة؛ عقد الشراكات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيق الأهداف؛ وأخيراً المشاركة في اجتماعات أخرى على أعلى المستويات للمدافعة عن قضية إشراك الجاليات (تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في إجراءات أخرى هامة، وتوفير موارد إضافية، إلخ)، وضمان سياسات متجانسة.

يجوز أن تحظى هيئة صنع القرار بدعم من الأمانة العامة لتنظيم الاجتماعات وأعمال المتابعة.

إختصاصات هيئة التنسيق التقني (مجموعات العمل): تُعهَد لهذه المجموعة مسؤولية أساسية، وهي إعداد الاستراتيجية وخطة العمل، وكذلك وضع الخطة موضع تنفيذ. يتعيّن عليها أيضاً تنسيق النشاطات، ورفع تقارير دورية إلى هيئة صنع القرار، والسعي إلى تشكيل فرق عمل للتعاطي بمسائل محدّدة. يُفترَض أن تتمثّل هذه الهيئة بأصحاب الاختصاص ومسؤولين حكوميين على المستوى التقني وخبراء متخصصين في مجالات معيّنة.

قد تتولّى هيئة التنسيق التقني المهام الرئيسية التالية: تقييم الاحتياجات على أساس تحليل أوضاع الجاليات والظروف الوطنية؛ إعداد خطة عمل مفصّلة، تشمل الإطار الزمني والمؤشرات والمسؤوليات الأساسية؛ السعي للحصول على مصادقة هيئة صنع القرار على الوثائق/خطة العمل؛ إنجاز الأعمال ومراقبتها وتقييمها؛ مراجعة وتحديث الاستراتيجية وخطة العمل بانتظام؛ دعم اتّخاذ القرارات المبنيّة على أدلّة من خلال جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة لمسؤولين رفيعي المستوى؛ رفع توصيات إلى مسؤولين رفيعي المستوى على أساس الأدلّة المحصّلة، وتحديد الثغرات والفرص؛ تنسيق مهام فرق العمل (عند تواجدها) والتماس المعلومات منها؛ وأخيراً تقديم التقارير بانتظام إلى المسؤولين الرفيعي المستوى.

يجب أن تُمنَح هيئة التنسيق التقني الوقت الكافي لإنجاز هذه المهام.

ث. مدوّنة قواعد السلوك – مبادئ الإشراك

تلتزم (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) بتعزيز مشاركة الجاليات في تنمية (البلد). لهذه الغاية، تجتمع (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) لتوحيد جهودها من أجل تحسين سبل دعم التنمية البشرية لأبناء (البلد) بطريقة متناسقة وفعّالة وفاعلة.

الأهداف

تمّ تحديد الأهداف في الاستراتيجية والموافقة على الآتي: (قائمة الأهداف)

الاختصاصات

تماشياً مع تحقيق هذه الأهداف، وانطلاقاً من روحية التزام (البلد) بالمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، ستتولّى(مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) (المهام بحسب الاختصاصات).

مبادئ العمل

تلتزم (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) باتّباع المبادئ الأساسية التي تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف:

- مقاربة تشاركية وشمولية: تكون (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) مسؤولة بالتكافل والتضامن عن كل القرارات المتّخذة ضمن صفوفها، وتبذل كل ما بوسعها لضمان انضمام أصحاب المصلحة المعنيّين إلى الاجتماعات. قد يتكوّن هؤلاء من القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، أو جمعيات الجاليات، إلخ. فيكون هذا التنوّع موضع ترحيب وتقدير. سيوظّف أصحاب المصلحة المشاركون الموارد اللازمة لفهم بعضهم البعض، ومواقفهم المختلفة من المسألة المطروحة.
- العمل الفريقي: تبحث (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) بشكل استباقي عن فرص تعزيز التعاون، منعاً لتشتّت الجهود، ودعماً للمصالح المشتركة. فلا تتّخذ (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) مواقف متعارضة، بل تسعى إلى تحقيق الإجماع عند اتخاذ القرارات، انطلاقاً من روح التضامن التي يجب أن تسيّر أعمالها، والتكامل الذي هو خير مبدأ لتوزيع المهام بين مختلف مكوّناتها. ينبغي أن يتنامى لدى جميع الأعضاء حسّ بتملّك العملية، نظراً لانتمائهم إلى المجموعة.
- الشفافية والمساءلة: تسعى (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) إلى مراعاة الشفافية في أسلوب عملها، والحوار المفتوح، والوسائل البنّاءة لإشراك الجاليات، مع تحمّلها باستمرار المسؤولية عن أعمالها الفردية والجماعية.
- النزاهة: تظهر (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) نزاهة وكفاءة مهنية عالية في جميع مراحل العملية.

- الاحترام والثقة: يجب أن تعمل (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) في جوّ من الثقة والاحترام.
- إدارة المعارف: يسعى أعضاء (مجموعة العمل التقني أو اللجنة التوجيهية) جاهدين إلى تبادل المعارف المتداولة بين الفرق ضمن مؤسساتهم، أو شبكاتهم، أو منظماتهم، أو ما شابهها. ستساعد الأمانة العامة في تسجيل محاضر الاجتماعات، ومجريات العمل، والاستنتاجات المستخلَصة من هذه الاجتماعات.

آلية اتّخاذ القرارات

تُتخذ القرارات بالإجماع، وبالتشاور مع الشركاء المعنيّين، عند اللزوم.

(تطلب مجموعة العمل على المستوى التقني المشورة من اللجنة التوجيهية في حال عدم التوصّل إلى توافق داخل المجموعة).

إذا تعذّر على أعضاء اللجنة التوجيهية، ولأيّ سبب من الأسباب، التوصّل إلى توافق، يتعيّن على أعلى مسؤول حكومي آنذاك أن يصدر قراره بشأن المسألة المطروحة بعد التشاور مع كبار ممثّلي الحكومة).

وتيرة الاجتماعات

تعقد (مجموعة العمل التقني) اجتماعاً كلّ شهرين، في (XXX) من الشهر، مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية كلّما اقتضت الضرورة. يجوز تشكيل مجموعات عمل فرعية أو فِرَق مهام خاصة، تحدّد في ما بينها عدد الاجتماعات الواجب عقدها، وذلك لتناول مواضيع محددة تتطلّب خبرات إضافية. أما (اللجنة التوجيهية) فتعقد اجتماعات شهرية، في(XXX) من الشهر، مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية عند الاقتضاء.

العضوية

تتشكّل الأمانة العامة بقيادة النقاط المحورية الوطنية، وتساعد في تنظيم الاجتماعات (وضع جدول الأعمال ودعم جهود المتابعة).

يترأّس XXX (مجموعة العمل التقني) على أساس مبدأ التناوب، ويتألّف أعضاؤها من: (تعداد جميع الأعضاء المشاركين).
يترأّس XXX (اللجنة التوجيهية) على أساس مبدأ التناوب، ويتألّف أعضاؤها من: (تعداد جميع الأعضاء المشاركين).

د. تحليل الظروف العامة – الأدوات المقترَحة

إستخدام تحليل الأسباب المتجذّرة – شجرة الأسباب

لتحليل الأوضاع، من المفيد ربما تحديد الأسباب المتجذّرة، والكامنة، والمباشرة، ومظاهرها.

يصلح استخدام الرسم البياني أدناه أداةً لتحديد الإخفاقات البنيوية في معالجة مشكلة إشراك الجاليات في دول المنشأ أو دول المقصد:

إبدأ بإخفاق معيّن، كـ«انعدام المعلومات حول الجاليات»:

- أبرز الأسباب المباشرة لتحديد المشكلة الظاهرة: أي «عدم قدرة القنصليات والسفارات على التواصل مع الجاليات (غياب أيّ تمثيل)»؛
- حدّد الأسباب الكامنة، الناتجة عن السياسات والميزانية، وعوامل أخرى: كـ«عدم وجود تمثيل قنصلي، بسبب نقص التمويل، وأولويات الحكومة، واستراتيجية الحكومة».
- تعود الأسباب المتجذّرة إلى السلوكيات والمواقف التي تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من الثقافة الشائعة، وعلى مختلف مستويات – المحلية والإقليمية والوطنية، كـ«غياب الثقافة المؤسساتية و«الدولة الفاشلة»».

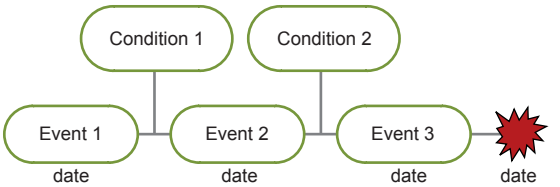

الحدث: أي ظرف أو واقعة كالانتخابات، أو التوقيع على اتفاق، إلخ.

الظرف: البيئة، كالبيئة الاجتماعية–الاقتصادية التي يجري فيها الحدث.

العلاقة السببية: العلاقة بين الأسباب والنتائج التي تربط الفشل بالأسباب المتجذّرة.

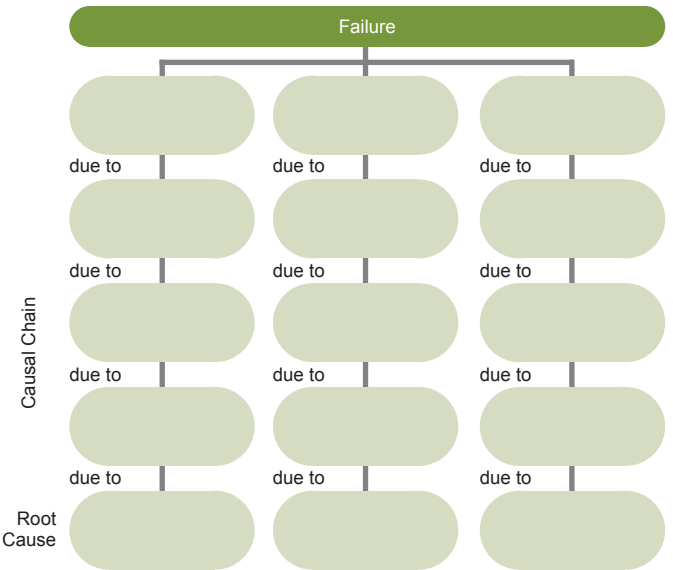

المصدر: ساراس للاستشارات[٦٩]

رسم خريطة أصحاب المصلحة[٧٠]

قبل أن تتمكّن من تقييم نقاط القوة والضعف لدى المنظمات أو المؤسسات الشريكة، فكّر في رسم خريطة أصحاب المصلحة. قد يتألّفون من:

صاحب المصلحة الأولي: وهو الذي يتأثّر مباشرة، إيجاباً أو سلباً، بالمبادرات التي تُطلق على التوالي. فإذا تواصلت مثلاً مع جمعيات الجاليات، فرصدت من بينها عشر جمعيات ترغب في توثيق التعاون معها أكثر من ذي قبل، يُخشى آنذاك نشوء نادٍ حصري ونافذ، فيما يتنامى لدى الجمعيات الأخرى شعور بالتهميش والإقصاء (مبادئ الشمولية). لعلّ ذلك يفسد العملية برمتها، طالما أنّ كل جمعية تمثّل مصالح فئات معيّنة من الجاليات، وهو أمر حيوي لتحقيق الأهداف المحدّدة في استراتيجية الجاليات.

صاحب المصلحة الثانوي: يشارك نوعاً ما بنشاطك أو مبادرتك، إما مباشرة أو مؤقّتاً. لعلّ هذا التوصيف ينطبق على الجهات الفاعلة التي تسير بالعملية قدماً خلال فترة زمنية معيّنة.

صاحب المصلحة الرئيسي: وهو الذي يؤثّر تأثيراً كبيراً على محصّلات المبادرة المقرّرة، ممّا يعني أنك لا تستطيع تحقيق النتائج المتوقّعة من دون مشاركته ودعمه.

مقاربة المقوّمات الأربعة

لتكوين فكرة عامة عن مختلف الأطراف الفاعلة، أهميتها النسبية وتحالفاتها، بإمكانك أن تعدّ ملفات خاصة عن الأطراف المعنيّة باعتماد المقاربة القائمة على أربعة مقوّمات:

---

[٦٩] ساراس للاستشارات: تحليل الأسباب المتجذّرة، مرجع متوافر عبر الرابط:
http://www.sarras.co.uk/1_03p_scottishwater.php. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨).

[٧٠] الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: الأداة ١: رسم خريطة أصحاب المصلحة. مرجع متوافر عبر الرابط:
http://www.sdc-learningandnetworking.ch/en/Home/SDC_KM_Tools/Stakeholder_Analysis_and_Mapping.
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٨).

الطرف الفاعل: إسمه ووظيفته

برنامج العمل: صلاحياته ومهمته

ميدان عمله: ما المجال الذي ينشط فيه؟

التحالفات: مع من يتحالف ويوثّق الروابط؟

التحليل الرباعي

عند تحديد أصحاب المصلحة والشركاء المحتملين الرئيسيين، **قم بالتحليل الرباعي**، الذي تقيّم بموجبه نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المحتملة الناشئة عن سنة الانتخابات المقبلة، أو تعطيل آلية اتّخاذ القرارات، أو بالنظر مليّاً في عوامل أخرى، نظراً إلى أهمية رصد «العراقيل» المحتملة التي تعيق إنجاز الأعمال المتوقّعة! فالدفع مثلاً باتجاه إقرار قانون معيّن قبل بضعة أشهر من الانتخابات البرلمانية قد لا يؤدّي إلى المحصّلات المنشودة. لذا، لا بدّ من **اعتماد التوقيت المناسب والمؤاتي للظروف المحلية**.

في ما يلي مثال عن مخطّط التحليل الرباعي:

	الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
الداخلية (المتعلقة بالمنظمة/ المؤسسة)	**نقاط القوة**	**نقاط الضعف**
الخارجية (المتعلقة بالبيئة الخارجية، بمعزلٍ عن المنظمة/المؤسسة)	**الفرص**	**المخاطر**

نقاط القوة أو الضعف، الفرص أو المخاطر:

قيّم نفسك:كم عدد أعضاء مؤسستك/دائرتك المطّلعين على آخر المستجدات في المسائل التالية:

- معرفة الجاليات وأنماط الهجرة.
- ما الاتفاقات المعمول بها (على المستويين الإقليمي والعالمي)؟
- ما نوع الخدمات التي تقدّمها القنصليات/السفارات للجاليات؟ وفي حال توافرها، هل هي مجدية؟
- هل يُتوقّع حصول حركة دوران هامة للموظفين في المرحلة الدقيقة التي يجري فيها صياغة وتطبيق

يساعد التحليل الرباعي في جمع الأسباب المساهِمة في المشكلة، ودراسة العوامل المتعددة التي تتحكّم بها. كذلك يساعد في إيضاح الفوائد المقارَنَة، التي لا تعود حصراً إلى المؤسسة/الدائرة/الوزارة وحسب، بل تعود أيضاً إلى الشريك المحتمل.

إجراء التحليل الرباعي: أولاً، إبدأ **بتقييم ذاتي**. أنظر في نقاط القوة والضعف لدى (مؤسساتك)، وفي الفرص والمخاطر البارزة في السياق التنموي الوطني. فتصبح بذلك واعياً لما يمكن أن يعطّل قدراتك أو الثغرات الأخرى، للتوقعات والفرص الناشئة عن الفوائد المقارَنة مع مؤسستك. في حال رصدت نقصاً في القدرات، لعلك تخطّط مسبقاً للبحث في إمكانيات سدّ هذا النقص. ثانياً، **قيّم الآخرين**. عاين موقعك ضمن السياق الوطني، والإقليمي، والعالمي. مع من يفيدك أن تتعاون، على المستويات الوطنية، الإقليمية، و/أو العالمية؟

من يجري التحليل الرباعي؟ لا بدّ من إجراء هذا التحليل على المستوى الداخلي بمشاركة كامل الدائرة أو المؤسسة المهتمّة بشؤون الجاليات.

الاستراتيجية وخطة العمل؟

- هل يُتوقّع وقوع أحداث هامة قد تؤثّر على مجرى العملية؟ هل يُتاح المجال لإحداث تعديلات؟
- كم عدد الأعضاء المشاركين في تحليل الميزانية الوطنية أو سواها من الإجراءات الهامة؟
- أرسم خريطة المجالات التي يشارك فيها أحد الأعضاء (فريق العمل، مجموعة العمل، النقاط المحورية).
- ما الأعمال المعيارية والتشغيلية التي أنجزتها مؤسسات أو دوائر أخرى حول إشراك الجاليات على مستوى الدولة؟
- هل لديك قيادات قوية داخل الحكومة، تدرج في سلّم أولوياتها إدارة إشراك الجاليات المحددة؟
- هل ثمّة فرص جديدة متاحة لاستمالة دعم أبرز صانعي القرار في الحكومة أو الشركاء الآخرين، والتحالف معهم بهدف التأثير على الأولويات الوطنية؟
- هل تنوي الدولة، أو هي بصدد القيام بخطوات هامّة لجمع البيانات (إحصاء سكاني، مسح وطني، إلخ.)؟
- عند استعراض أشكال التعاون، هل تبرز نقاط ضعف معيّنة، كمخاطر أمنية تتعرّض لها الجاليات في البلدان الشريكة (اللجوء إلى القضاء أو أي خدمات عامة أو منتجات أخرى)؟
- هل تبرز أي عقبات في وجه مشاركة أصحاب المصالح بشكل فعلي وشمولي في العملية السياسية، أو في عملية وضع استراتيجية أو خطة عمل لإشراك الجاليات؟

قيّم الشريك المحتمل أن تتعاون معه:

- هل تربطك علاقات/روابط معيّنة مع البلد XY (كأن يقيم فيه عدد كبير من أبناء الجاليات)؟
- هل تقيم معه علاقات وديّة؟
- هل لديه تمثيل قنصلي/دبلوماسي يعزّز فرص التعاون؟
- ما مصلحة «الآخر» في التعاون معك على صعيد إشراك الجاليات؟
- هل يشهد البلد اي أحداث هامة من شأنها أن تؤثّر على استمرارية التعاون بينكما بهذا الشكل؟
- هل ينتسب هذا الشريك إلى برامج/منظمات إقليمية؟
- هل يزوّدك ذاك البلد ببيانات عن الجاليات؟

تطبيق تمرين التحليل الرباعي – ورشة عمل لعشرين شخصاً

المشاركون: جميع الوزارات/المؤسسات أو الدوائر المهتمّة بشؤون الجاليات، إضافةً إلى المجتمع المدني والشركاء الدوليين، إلخ.

التوقيت	برنامج العمل	المواد/الموارد
١٥ دقيقة	تحديد الأهداف وتمرين التحليل الرباعي التوقّعات من ورشة العمل: ما الذي نريد تحقيقه؟	أوراق عرض/أقلام تأشير منشّط لورشة العمل
١٠–٣٠ دقيقة	إيضاح المصطلحات المتعلقة بإشراك الجاليات، وشرح معانيها. التوصّل بنتيجة ذلك إلى تفاهم مشترك حول هذه المصطلحات.	أوراق عرض/أقلام تأشير منشّط لورشة العمل

ساعتان	عمل جماعي (مختلط يضمّ عدة وزارات): القيام بالعصف الذهني حول نقاط القوة الأساسية في سياسات الهجرة لدى البلد وأشكال التعاون مع دول الشمال أو الجنوب؟ نقاط الضعف الأساسية في سياسات الهجرة لدى البلد وأشكال التعاون مع دول الشمال أو الجنوب؟ ما الفرص المتاحة لتحسين أوضاع الجاليات على المستوى الإنمائي/للتعاون مع البلدان الأخرى؟ ما المخاطر الأساسية لتحقيق هذه الفرص (إطار السياسات، إلخ)؟	إعداد أسئلة توجيهية حول نقاط القوة والضعف، المخاطر والفرص. تعيين المقرّر الخاص لكل مجموعة. تحضير أوراق عرض وأقلام تأشير لكل طاولة، ونحو ٦٠ بطاقة بأربعة ألوان.
ساعة	عرض عمل المجموعة	لوح أو شريط تسجيل مقرّر المجموعة
ساعة	تجميع البطاقات بحسب المواضيع المتقاربة في كل مجال من مجالات التحليل الرباعي. تحديد أولويات المحصّلات: بروز مجموعة بطاقات في كل مجال، مع إمكانية التوصّل إلى إجماع (على أساس الأغلبية)	أوراق عرض، أقلام تأشير، جهاز تسجيل منشّط
ساعة	تحديد رؤية مشتركة – إلى أين نريد الوصول إنطلاقاً من هذه النقطة؟ • الاستناد إلى نقاط القوة وإدراك نقاط الضعف • الاستفادة من الفرص (البرامج المشتركة، الاتفاقات الثنائية/المتعددة الأطراف) • الحدّ من المخاطر واتّخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوثها	أوراق عرض، أقلام تأشير منشّط • صياغة تقرير ونشر النتائج.

مجموعة مختارة من المواثيق الإقليمية حول حقوق الإنسان

آسيا:

- اللجنة الحكومية الدولية المعنيّة بحقوق الإنسان (التي أنشاتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا)

أميركا اللاتينية:

- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- ميثاق منظمة الدول الأميركية
- الميثاق الديمقراطي للبلدان الأميركية
- الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان
- الإعلان الأميركي لحقوق الإنسان وواجباته

أوروبا:

- ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (المدرجة في معاهدة لشبونة)
- إتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر
- إتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالوصول إلى الوثائق الرسمية
- الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
- الاتفاقية الأوروبية بشأن الجنسية
- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي

يجب أن تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتطبيق التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا بالكامل:

- توجيه المجلس رقم EC/2003/86، الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حول الحقّ في جمع شمل العائلات.
- توجيه المجلس رقم EC/2003/109، الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بشأن منح الإقامة الطويلة الأمد لرعايا البلد الثالث، بعد إقامتهم شرعياً لمدة خمس سنوات في الدولة العضو.
- توجيه أقرّه المجلس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن شروط قبول رعايا دول ثالثة لأغراض الدراسة، أو تبادل الطلاب، أو التدريب بدون أجر، أو الخدمة التطوعيّة (توجيه رقم ٢٠٠٤/١١٤).
- توجيه أقرّه المجلس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن تسهيل قبول الباحثين في دول الاتحاد الأوروبي (توجيه رقم ٢٠٠٥/٧١).

عند صياغة هذا الكتيّب كان الاتحاد الأوروبي قد عقد شراكات حول الهجرة وتنقّل الأفراد مع خمس دول، هي مولدوفا والرأس الأخضر وجورجيا وأرمينيا والمغرب، التي أطلقت عدة مبادرات لضمان إدارة حركة الأشخاص بشكل فعّال، بما في ذلك تيسير إصدار تأشيرات الدخول لفئات معيّنة منهم. تهدف هذه الاتفاقات إلى تسهيل توفير المعلومات عن فرص العمل للمواطنين المؤهّلين، وكذلك عن فرص التعليم والتدريب المتاحة في الاتحاد الأوروبي. تبحث هذه المبادرات أيضاً في تسهيل الاعتراف المتبادل بالمؤهّلات المهنية والجامعية، فضلاً عن تسهيل الهجرة الدائرية. تتضمّن أيضاً أحكاماً بشأن عودة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدهم الأم.

ج. خطة عمل مقترَحة وأوراق عمل لتقييم الجاليات

كما شرحنا في الفصل المتعلق بتقييم الجاليات، صفحة ٢٦ – ٤١، من الضروري إنجاز المرحلة الأولى، بشأن الملفات الخاصة بالجاليات، فيما ينبغي إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة وفقاً لأولويات بلدك ومصالحه.

مراحل التقييم	الخطوات والمحطات الرئيسية												إجمالي مدة التقييم
	١) تنظيم ورشة عمل تضمّ جميع أصحاب المصلحة المعنيّون	٢) الأبحاث المكتبيّة	٣) إعداد ملفات حول أبرز خصائص الجاليات	٤) تحديد أهداف المرحلة الثانية	٥) تطوير الهيكلية، وأدوات البحث، وتحديد الموارد	٦) الأبحاث المكتبيّة: جمع المعلومات من مصادر ثانوية	٧) إجراء أبحاث	٨) إعداد ملفات حول المساهمات والروابط مع دولة المنشأ	٩) تحديد أهداف ومحاور الاهتمام للمرحلة الثالثة	١٠) إعداد الهيكلية، وأدوات البحث، تحديد الموارد	١١) إجراء أبحاث	١٢) إعداد ملفات حول احتياجات الجاليات	١٣) إعداد ملفات شاملة، تحديد مجالات العمل	
المرحلة ١ ملف حول أبرز خصائص الجاليات	يوما عمل	٣٠ يوم عمل	١٠ أيام عمل	٥ أيام عمل										٤٧ يوم عمل
المرحلة ٢ مساهمات الجاليات					٥ أيام عمل	٥ أيام عمل	٦٠ يوم عمل	٤٠ يوم عمل	٥ أيام عمل					١١٥ يوم عمل
المرحلة ٣ احتياجات الجاليات										٥ أيام عمل	٦٠ يوم عمل	٤٠ يوم عمل	٢٠ يوم عمل	١٢٥ يوم عمل
تقييم العملية (أين نجحت، أين تعثّرت)			يوم عمل					يوم عمل					يوم عمل	**٢٩٠ يوم عمل= ٥٨ أسبوع عمل**

لا بدّ من أن تساعدك أوراق العمل الثلاث أدناه في تحديد مدى ارتباط الجاليات بجهود التنمية في بلدك، كأرضية أساسية لإجراء أبحاث موسّعة في مجال معيّن (كما ذكرنا في المرحلة الثانية من تقييم الجاليات). وتساعدك أيضاً في تحديد مجالات التعاون المحتملة بين الحكومة والجاليات.

ورقة العمل المقترحة ١: ملف حول أبرز خصائص الجاليات[٧١]

		التعليقات والملاحظات	مدى صلة المؤشّر بالأولوية			
أبرز الأرقام المتعلقة بالجاليات	سكان الجاليات (بالأعداد)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	معدل الهجرة		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الحوالات المالية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	أبرز دول المقصد		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	عدد المهاجرين في سنّ العمل		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	نسبة المهاجِرات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	معدل هجرة أصحاب المستويات العلمية العالية	القطاعات:	☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
الإندماج في دول الإقامة	الوضع الوظيفي:	القطاعات:				
	عامل/موظف		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	عاطل عن العمل		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	المستوى العلمي					
	متدنٍ		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	متوسط		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	عالٍ		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الوضع الحالي					
	عدد المهاجرين المجنّسين		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الأطفال المجنّسين		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	إنعدام الأمن القانوني		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	مدة الإقامة					
	طويلة الأمد (أكثر من ٣ سنوات)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	متوسطة الأمد (ما بين سنة وثلاث سنوات)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	قصيرة الأمد (لا تقلّ عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز السنة)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة

[٧١] تمّ استخدام ورقة عمل/آلية عمل مماثلة خلال تدريب اليوروميد الثالث حول الهجرة والتنمية، الذي نُظّم بين ١٤ و١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ في مدينة مرساي، فرنسا. يتوافر المزيد من المعلومات والمواد التلخيصية حول هذا التدريب عبر الرابط: http://www.euromed-migration.eu/events/event/?tx_seminars_pi1[showUid]=17&cHash=91dc1faad0ad12a92 13c70a7ae58d60d. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨).

		التعليقات والملاحظات	مدى صلة المؤشّر بالأولوية			
الروابط مع دول المنشأ	عدد العائدين مؤقّتاً	يجب تحديدها في مرحلة التقييم التالية: لا عائدين مؤقتاً بسبب قلة الاهتمام أو نقص الموارد وانعدام الأمن القانوني؟	☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	لا عائدين		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	موسمياً		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	دورياً		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الروابط العائلية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	العلاقات المهنية/التجارية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة

ورقة العمل المقترحة ٢: جمعيات المغتربين[٧٢]

		التعليقات والملاحظات	مدى صلة المؤشّر بالأولوية			
الإنتماء إلى/ الإنخراط في الجماعة على أساس...	التصوّر: إشراك جمعيات المغتربين في إنماء البلد		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	تمثيل الجماعة على أساس التضامن القائم على روابط دينية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	تمثيل الجماعة على أساس الانتماء الإثني (الرمزي)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	تمثيل الجماعة على أساس التحدّر من منطقة المنشأ نفسها (البلدة، الإقليم، إلخ)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	تمثيل الجماعة على أساس التحدّر من بلد المنشأ ذاته		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
مجالات الإشراك	إرسال الحوالات المالية الجماعية/توفير السلع والخدمات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الشبكات التجارية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	شبكات قطاع الأعمال		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الشبكات الأكاديمية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	جمعيات الجاليات غير الربحية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	جمعيات الجاليات على المستوى المحلي		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	مجالات المشاركة (المساعدة الإنسانية، التعليم، حقوق الإنسان، إلخ)	القطاعات:	☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
مستوى المنظمة التنظيم	جمعيات الجاليات على مستوى البلد		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	جمعيات الجاليات على مستوى الأوروبي		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	جمعيات الجاليات على مستوى الإقليمي		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الجمعيات المسجّلة		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الشيكات غير الرسمية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	سواها		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة

[٧٢] المصدر نفسه

ورقة العمل المقترحة ٣: إحتياجات جمعيات المغتربين[٧٣]

إستناداً إلى ورقة العمل أدناه، تقيّم العقبات الأساسية التي تمنع جمعيات الجاليات من المساهمة بشكل فعّال في إنماء بلدك. قد تكون هذه العقبات مرتبطة إما بقدرات هذه الجمعيات أو بأطر الشروط الموضوعة لإشراك الجاليات في دولة الإقامة أو المنشأ. لذا، يجب أن تساعدك ورقة العمل هذه في تحديد أبرز احتياجات الجاليات، بحسب أولوياتها، لتتمكّن من المساهمة في إنماء بلدك.

		التعليقات والملاحظات	مدى صلة المؤشّر بالأولوية			
جمعيات المغتربين	قدرات جمعيات المغتربين (إمكانياتها، إدارة المشروع، إلخ)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	القدرات المالية لجمعيات المغتربين		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
دول الإقامة	المشاركة في دول الإقامة (الاعتراف بالجمعيات كعامل تنمية)		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الإطار القانوني للجمعيات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	سياسات الإدماج والإقامة		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
دول المنشأ	الإطار التنظيمي لاستثمار الجاليات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الإطار المؤسساتي لإشراك الجاليات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	العلاقات مع المؤسسات في دول المنشأ		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الشبكة القنصلية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الوزارات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الحكومات المحلية		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	الحصول على المعلومات في محاور اهتمام معيّنة		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	التواصل مع جمعيات الجاليات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة
	بناء الثقة بين الحكومة والجاليات		☐ قوية	☐ متوسطة	☐ ضعيفة	☐ لا صلة

[٧٣] المصدر نفسه

ح. تمارين ترتيب الأولويات

تُستخدَم وسائل متعدّدة لتحديد الأولويات. وتطالعك أدناه تقنيتان مختلفتان لترتيب الأولويات.[٧٤]

تقنية تعددية التصويت

صحيحٌ أنّ هذه التقنية لا تترك مجالاً كبيراً للنقاش، لكنها قد تكون أفضل التقنيات المعتمَدة إذا كان الوقت ضيّقاً، وإذا كان الجميع موافقاً على آلية تصويت مباشرة لتقليص قائمة الأهداف بسرعة. فبموجب هذه التقنية، يجري التصويت على ثلاث دورات، حيث يحظى المشارك في كل دورة بصوت واحد. في الدورة الأولى، تُعرض قائمة الأهداف بكاملها وتُطرح للتصويت. في الدورة الثانية، تقتصر القائمة على الأهداف التي حصلت على أعلى نسبة من الأصوات في الدورة الأولى. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تقتصر هذه القائمة على نصف حجمها الأصلي. ثمّ يُصار إلى إجراء آخر دورة تصويت، تبعاً لعدد الأهداف الأساسية التي ترغب في أن تنحصر بها استراتيجيتك.

إليك مثال يستند إلى الأهداف المدرجة في هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية:

الأهداف	دورة التصويت ١	دورة التصويت ٢
توسيع نطاق خدمات القنصليات والسفارات	٥= XXXXX	٧=XXXXX
توفير خدمات إعادة الإدماج	٢= XX	
دعم الحفاظ على النشاطات الثقافية (اللغة، إلخ)، وتعزيزها	٢= XX	
إنشاء أو توسيع الشبكات الاجتماعية الخاصة بالجاليات (من خلال البوابات وتعزيز وسائل الاتصال وتدفق المعلومات)	١=X	
تطبيق الحقوق السياسية، كحقّ التصويت في الخارج والاحتفاظ بجنسيتين	٦=XXXXXX	٨=XXXXXXXX
زيادة استثمارات الجاليات	٤=XXXX	٨=XXXXXXXX
تسهيل الحوالات المالية (من خلال الإجراءات التنظيمية المصرفية، وزيادة تدفق المعلومات)	٣=XXX	٢=XX
تعزيز الروابط مع البلد الأم (من خلال القيام بزيارات قصيرة واتّخاذ تدابير أخرى)	٣=XXX	
تأمين حماية حقوق المهاجرين الأساسية في الدول التي تستقبلهم	٥= XXXXX	٧=XXXXX

قد يوافق المشاركون على أن تتمحور الاستراتيجية وخطة العمل حول أربعة أهداف أساسية، تشمل في هذه الحال الآتي:

- توسيع نطاق خدمات القنصليات والسفارات؛
- تطبيق الحقوق السياسية، كحقّ التصويت في الخارج والاحتفاظ بجنسيتين؛
- زيادة حجم استثمارات الجاليات؛
- تأمين حماية حقوق المهاجرين الأساسية في الدول التي تستقبلهم.

[٧٤] تمّ استعراض هاتين التقنيتين في الموقع التالي:
http://www.naccho.org/topics/infrastructure/accreditation/upload/Prioritization-Summaries-and-Examples-2.pdf

تقنية مصفوفة ترتيب الأولويات

لعلّ هذه التقنية تُطبّق على أفضل وجه عند وجود مجموعة متنوّعة من أصحاب المصالح، وما يكفي من الوقت والطلب على تبادل المعلومات. تتمخّض عنها أفكار كثيرة توضع موضع نقاش. خلافاً لسابقتها، ترتكز أكثر على تحقيق الإجماع، فتحظى بالأفضلية. وتتّبع مساراً أكثر ديمقراطية، يتيح لكل فرد إيصال صوته وإسماع رأيه.

هنا، يكون دور المنشّط ضرورياً لإيضاح الهدف من التمرين، وتحديد معايير الأهداف (المتّفق عليها قبل الشروع بالتمرين)، وحثّ المشاركين على تدوين هدف واحد على كل ورقة. ثمّ يُطلب من كل مشارك عرض الأهداف، على أن يستتبع ذلك نقاشات إذا كان أحدها غير واضح. عند الانتهاء من هذه المرحلة، يتعيّن على المنشّط أن يصنّف الأهداف، على أساس نمط أو فئة معيّنة. أخيراً، لترتيب هذه الأهداف حسب الأولويات، يُطلب من جميع المشاركين أن يضعوا من دون أي تعليق علامة إلى جانب كل هدف من الأهداف، تبعاً للمعايير المحدّدة. فيبادر المنشّط إلى جمع العلامات، وتسجيلها، واحتسابها.

على سبيل المثال، كانت المعايير الموضوعة للأهداف على الشكل التالي:

١) واقعية
٢) توافر الموارد (البشرية والمالية)
٣) موجّهة نحو تحقيق الأهداف
٤) قابلة للتنفيذ
٥) قابلة للقياس

بعد أن يقدّم كل مشارك من المشاركين التسعة الحاضرين هدفاً واحداً، يعمد المنشّط إلى مقارنتها بالمعايير، مضيفاً العلامات المؤاتية:

	المعايير					المجموع
الأهداف	١	٢	٣	٤	٥	
١– توسيع نطاق خدمات القنصليات والسفارات	٩	٣	٧	٦	١	٢٦
٢– توفير خدمات إعادة الإدماج	٤	٩	٩	٩	٩	٤٠
٣– دعم الحفاظ على النشاطات الثقافية (اللغة، إلخ)، وتعزيزها	٢	١	٣	٢	١	٩
٤– إنشاء أو توسيع الشبكات الاجتماعية الخاصة بالجاليات (من خلال البوابات وتعزيز وسائل الاتصال وتدفق المعلومات)	٨	٦	٩	٩	٧	٣٩
٥– تطبيق الحقوق السياسية، كحقّ التصويت في الخارج والاحتفاظ بجنسيتين	٣	٢	٧	٨	٥	٢٥
٦– زيادة استثمارات الجاليات	٩	١	٩	٧	٥	٣١
٧– تسهيل الحوالات المالية (من خلال الإجراءات التنظيمية المصرفية، وزيادة تدفق المعلومات)	٩	٤	٢	٤	٧	٢٦
٨– تعزيز الروابط مع البلد الأم (من خلال القيام بزيارات قصيرة وتدابير أخرى)	١	١	٢	٢	٢	٨
٩– تأمين حماية حقوق المهاجرين الأساسية في الدول التي تستقبلهم	٢	٩	٩	٩	٣	٣٢

في هذه الحالة، تتلخّص أبرز ثلاث أولويات بما يلي:

- توفير خدمات إعادة الإدماج؛
- إنشاء أو توسيع الشبكات الاجتماعية الخاصة بالجاليات (من خلال البوابات وتعزيز وسائل الاتصال وتدفق المعلومات)؛
- تأمين حماية حقوق المهاجرين الأساسية في الدول التي تستقبلهم.

يجوز بالطبع تطبيق التقنيتين مجتمعتين، أي اعتماد تقنية مصفوفة ترتيب الأولويات أولاً، ثمّ إجراء دورة تصويت.

خ. قائمة مرجعية لاستراتيجيتك – نقاط يجب معاينتها

قائمة مرجعية للتحليل

- إلى أيّ مدى تمّ تحليل عوامل الدفع والجذب عند تحليل الأوضاع؟
- هل تأخذ التشريعات الوطنية بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية حول معايير حقوق الإنسان؟ إلى أيّ مدى تراعي الآليات الدولية المتعلقة بإدارة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين؟
- هل تُطبّق تدابير قانونية لتأمين الحرية الضرورية لإشراك الجاليات، وهل يتّخذ هذا الحيّز طابعاً رسمياً؟
- إلى أيّ مدى اتُّخِذت في السابق مبادرات لتعزيز مشاركة الجاليات في الحوار الدائر حول السياسات؟
- ما هي اتجاهات الهجرة؟
- ما هي البلدان/المؤسسات/الجهات الشريكة المحتملة المهتمّة بالتعاون؟
- هل يُطبّق أصلاً إطار تعاون مع بلدان وأصحاب مصالح آخرين، يسمح بإشراك الجاليات بشكل بنّاء؟
- وما هي العِبَر المستخلَصة أو الممارسات السليمة التي يجوز إعادة استنساخها أو تحسينها؟
- هل حُدّدت النقاط المرجعية لتحقيق الأهداف الرامية إلى إشراك الجاليات؟
- هل ثمّة استراتيجيات محدّدة لقطاعات أخرى تُعنى بإعادة إدماج الجاليات، وإشراكها؟

قائمة مرجعية للعملية

- إلى أيّ مدى شارك أصحاب المصالح (القطاع الخاص، الجاليات، هيئات المجتمع المدني، إلخ) في هذا العمل؟
- إلى أيّ مدى قاد المسؤولون الحكوميون هذه العملية؟
- كيف سيجري إعلام جاليات المغتربين بالمستجدّات؟
- هل تُعتمَد آليات معيّنة لتيسير تدفق المعلومات بين الوزارات المختصّة؟
- هل أُنشئت هيكليات جديدة لوضع سياسات أكثر تجانساً بالنسبة إلى الجاليات (من خلال تسمية نقاط محورية في مختلف الكيانات الحكومية مثلاً)؟

د. نصائح عملية – خطة العمل

خطوات أساسية لإعداد خطة عمل، خطة المراقبة والتقييم، وإطار التواصل:

- مشاورات ثنائية مع أصحاب المصلحة المعنيّين (أصحاب المصلحة المعنيّين من ضمن مجموعة التنسيق)؛
- الإجتماع باللجنة التوجيهية؛
- الإجتماع بمجموعة العمل على المستوى التقني؛
- ورشة عمل بمشاركة جميع أعضاء (اللجنة التوجيهية ومجموعة/مجموعات العمل) لإعداد مصفوفة النتائج؛
- الإنتهاء من إعداد خطة العمل في مجموعة العمل؛
- ورشة عمل بمشاركة جميع أعضاء (اللجنة التوجيهية ومجموعة/مجموعات العمل) لإعداد خطة المراقبة والتقييم؛
- الإنتهاء من إعداد خطة المراقبة والتقييم في مجموعة العمل؛
- ورشة عمل بمشاركة جميع أعضاء (اللجنة التوجيهية ومجموعة/مجموعات العمل) لإعداد خطة التواصل؛
- الإنتهاء من إعداد خطة التواصل في مجموعة العمل؛
- إجتماع يضمّ الجميع من أجل عرض مسودة خطة العمل، خطة المراقبة والتقييم وإطار التواصل (ثمّ توزيعها على الجميع إلتماساً للملاحظات النهائية)؛
- توقيع جميع الأطراف على الوثيقة والمصادقة عليها رسمياً.

برنامج ورشة عمل غايتها إعداد خطة عمل:

ورشة عمل تضمّ نحو ٢٠ مشاركاً (المشاركون: اللجنة التوجيهية ومجموعة/مجموعات العمل)

التوقيت	برنامج العمل	المواد/الموارد
١٥ دقيقة	تحديد التوقّعات بشكل دقيق: تحديد أهداف التمرين ما الذي نريد تحقيقه؟	أوراق عرض/أقلام تأشير منشّط لورشة العمل
٦٠ دقيقة	عرض الاستراتيجية المُصادَق عليها، وإيضاح المصطلحات التوصّل بنتيجة ذلك إلى تفاهم مشترك حول المصطلحات، وكذلك الاحتياجات/الثغرات/الأهداف والأولويات (كما اتُّفِق عليها في الاستراتيجية)	أوراق عرض/أقلام تأشير منشّط لورشة العمل
٣٠ دقيقة	مناقشات	منشّط لورشة العمل
٣ ساعات	عمل جماعي (مختلط يضمّ عدة وزارات) – تحديد مجموعات العمل تبعاً لأهداف الاستراتيجية (بحيث يتعيّن تشكيل ٥ مجموعات عمل في حال وجود ٥ أهداف أساسية) مناقشات بين مجموعات العمل حول المحصّلات والنواتج	تعيين المقرر الخاص لكل مجموعة عمل. تحضير أوراق عرض وأقلام تأشير لكل طاولة.
ساعتان	عرض عمل المجموعة، يتبعه نقاشات الهدف: توافق الجميع على المحصّلات والنواتج	لوح أو شريط تسجيل مقرّر المجموعة
٣٠ دقيقة	الخلاصات الهدف: الموافقة على الخطوات التالية: (العمل على باقي نتائج مصفوفة النتائج ضمن مجموعات العمل)	أوراق عرض، أقلام تأشير، شريط تسجيل منشّط ● صياغة التقرير ونشر النتائج.

قائمة مرجعية لتطبيق المبادئ

نهج قائم على حقوق الإنسان[٧٥]

- **ماذا** يحدث، أين، ومن هم الأكثر تضرّراً؟ (تقييم)
  - حدّد لكل تحدٍّ من تحديات التنمية، معايير حقوق الإنسان المترابطة بها، وبالأخص المجموعات الأكثر حرماناً من الحقوق.
- **لماذا** تحدث هذه المشاكل؟ (تحليل الأسباب): حدّد أسباب الإقصاء والتمييز وعدم المساواة، الكامنة والمتجذّرة.
- **من** المسؤول عن اتّخاذ تدبير بهذا الشأن؟ (تحليل الأدوار): حدّد أصحاب الحقوق، أفراداً ومؤسسات، والواجبات الملقاة على عاتقهم.
- **ما القدرات** اللازمة للمتضرّرين، وأصحاب الواجب، من أجل التحرّك؟ (تحليل القدرات): حدّد المهارات والإمكانيات والموارد والمسؤوليات والصلاحيات والحوافز المطلوب توافرها لدى المتضرّرين من أجل المطالبة بحقوقهم، وأولئك الملزمين بأداء واجباتهم.
- **أين وكيف** تحقّق جهود تعزيز القدرات أفضل النتائج؟

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- هل تأخذ جميع المحصّلات والنواتج والمؤشّرات بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (في تغطيه الحيّز الواجب عند إعداد البرامج)، كتصنيف البيانات بحسب الجنس؟
- هل يُتوقّع اتّخاذ تدابير معيّنة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟
- هل اتُّخذت أي تدابير لمتابعة تقارير اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن بلدك؟
- هل النساء، بمن فيهن ممثّلات الجمعيات النسائية أو المنظمات غير الحكومية أو الشبكات، يُمثّلن بالشكل المناسب من خلال عملية إعداد خطة العمل؟

ذ. نصائح مفيدة – المراقبة والتقييم

يجدر وصف تصميم التقييم بالتفصيل قدر الإمكان ضمن الاختصاصات، التي يجب أن تتضمّن العناصر التالية:

- معلومات عامة وسياق التقييم؛
- هدف التقييم؛
- النطاق والأهداف (مع تبيان ما يشمله ولا يشمله التقييم)؛
- معايير التقييم؛
- أسئلة التقييم؛
- آلية العمل؛
- ما ينتج عن التقييم (حصيلة التقييم والتقارير المرفوعة)؛
- التطبيق: خطة العمل والإطار الزمني للتقييم والميزانية؛
- إستخدام نتائج التقييم.

ر. نصائح مفيدة حول التواصل

إعداد خطة الاتصالات الخارجية – هيكلية نموذجية

مقدّمة

معلومات عامة عن خطة التواصل – لِمَ الحاجة إلى خطة؟

أهداف التواصل

أهداف التواصل العامة: تهدف هذه الخطة بشكل عام إلى الإعلان عن الإنجازات، وعن استراتيجية إشراك الجاليات، وخطة العمل المرتبطة بها.

[٧٥] معلومات مستمدّة من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة (٢٠١٠): «كيفية الاستعداد»، ومن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الجزء الثاني، نصائح تقنية لفرق الأمم المتحدة في البلدان». مرجع متوافر عبر الرابط: http://www.un.cv/files/5%20How%20to%20Prepare%20an%20UNDAF%20(Part%20II).pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٨).

أهداف التواصل الخاصة: يجب أن تكون الأهداف الخاصة مرتبطة بالأهداف العامة وأن تعكس أدوات التواصل والنشاطات المقرّرة.

المجموعات المستهدفة

أرصد المجموعات التي تستهدفها نشاطات/أدوات التواصل، محدّداً المجموعة الأولية (لمن تريد توجيه كلامك؟) والمجموعة الثانوية (من قد يستمع أيضاً إلى كلامك؟)

الرسائل الأساسية

يجب أن تتمكّن الرسائل الأساسية من الإجابة عن أحد الأسئلة التالية على الأقل:

- ماذا تريد أن تعرف المجموعات المستهدفة؟
- ما التصوّر الذي تريد تكوينه؟
- ما الإجراء الذي تسعى إليه؟

نشاطات التواصل وأدواته

أدوات التواصل: يجب أن تستعرض هنا أنواع الأدوات (كالمواقع الإلكترونية، المطويات، النشرات الدورية) التي ستستخدمها، وأسباب استخدامها.

نشاطات التواصل: عدّد النشاطات المتوقّع أن تعزّز تبادل المعلومات، توزيع ونشر المواد الإعلامية، كتنظيم مؤتمرات صحفية ومنتديات عامة.

المؤشرات الدالّة على الإنجازات

ينبغي طرح الأسئلة الجوهرية الآتية:

- هل تلقّت المجموعات المستهدفة الرسائل الأساسية، بالشكل المطلوب؟
- هل حقّقت النشاطات أهداف التواصل المرجوّة منها؟
- هل اتّخذت خطوات لمتابعة الاتصال بنتيجة ذلك؟

القسم الثالث

وسائل عملية وتجريبية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

١. مقدّمة

٢. تحديد إطار الشراكة

٣. أدوات تبادل المعارف

٤. نصائح إضافية خاصة بالمواد والعمليات

القسم الثالث وسائل عملية وتجريبية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

إعلان مؤتمر القمّة العالمي للأفارقة في المهجر[٧٦]

ساندتون، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢

«**نحن**، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ومنطقة البحر الكاريبي وأميركا الجنوبية
(...)

إذ ندرك الحاجة إلى بناء شراكات مستدامة بين القارة الأفريقية والأفارقة المنتشرين في بلاد المهجر، من خلال الحوار المستدام والتعاون الفعّال مع حكومات وشعوب مناطق العالم التي يقيم فيها المغتربون؛
(...)

وإذ نؤكّد على الحاجة إلى توثيق التعاون بين دول الجنوب كإطار عام لتعزيز التنمية المتبادلة، وكذلك التضامن بين الدول الأفريقية.»

١. مقدّمة

بعد سدّ الحاجات والثغرات التي رصدتها، والانتهاء من وضع خطة العمل، وخطة المراقبة والتقييم، والتواصل، أصبحت جاهزاً لاتّخاذ الخطوات اللازمة! من هنا، يعرض هذا القسم مختلف أشكال التعاون، مدعّماً إياها بأمثلة توضيحية.

فضلاً عن ذلك، يتناول آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب، التي تمّ تطبيقها في معرض تنفيذ مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب. كما يتوسّع في مجموعة مختارة من دراسة الحالات المستمدّة من الآلية المذكورة، لإلهام الآخرين، واستخلاص العِبَر المفيدة من هذه التجارب.

[٧٦] الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

معايير اختيار دراسة الحالات

تمّ اختيار الأمثلة ودراسة الحالات في هذا القسم على أساس المعايير التالية:

١) يجب أن تشارك الحكومات في آليات التعاون (بشكل مباشر أو غير مباشر)
٢) يجدر بآليات التعاون أن تدعم بناء القدرات وصياغة السياسات
٣) ينبغي أن تتّبع آليات التعاون مقاربة مبتكرة و/أو تشاركية
٤) ينبغي أن توفّر آليات التعاون وضعاً يصبّ في مصلحة جميع الأطراف المعنيّة
٥) ينبغي أن تعزّز آليات التعاون بعض أشكال التبادل (كتبادل المعلومات، أو العِبَر المستخلَصة، أو الممارسات السليمة) بين الشركاء
٦) ينبغي أن تشكّل آليات التعاون جزءاً لا يتجزّأ من إطار شامل (كاستراتيجية أو سياسة معيّنة، أو برنامج متكامل)
٧) يجب أن تكون آليات التعاون مستدامة (كأن يُصار إلى تحديد الآليات، وعقد الاتفاقات)

ذكرت الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب أنّ غالبيتها اختبرت تجربة التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب، خاصةً في قطاعي التجارة والاستثمار، وبين الحكومات. فباتت هذه المعرفة تشكّل أرضية ثابتة لتعزيز التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب الهادف إلى إشراك الجاليات.

التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب – الإنطلاقة

عند الانتهاء من إعداد الاستراتيجية وخطة العمل، تكون قد:

- حدّدت أهداف وأولويات بلدك في مجال إشراك الجاليات؛
- حدّدت التحديات الناشئة عن قدراتك المؤسساتية؛
- درست كيف تريد أن تحقّق هذه الأهداف؛
- أدركت حجم مساهمات جالياتك واحتياجاتها.

حان الوقت لتسأل نفسك عمّا إذا:

- إذا كنت قد حدّدت الأهداف التي تريد تحقيقها، ولكنك لا تعرف كيف تحقّقها؛
- إذا كنت قد حدّدت الأهداف التي لا تستطيع تحقيقها إلاّ بالشراكة مع الآخرين؛

أذا كنت قد أجبت بـ»نعم» على أحد السؤالين أعلاه، فهذا القسم سيساعدك في:

- ربط أولويات إشراك جالياتك باستراتيجية التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب؛
- تحديد أشكال التعاون المناسبة على المستويات المطلوبة؛
- إختيار الأدوات المناسبة لتبادل المعارف من أجل تحقيق النتائج المتوقّعة.

حدّد أهدافك وأولوياتك للانخراط في جهود التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

إستناداً إلى أهدافك وأولوياتك للتواصل مع جالياتك، تأكّد ممّا إذا كنت:

- تحتاج إلى تعزيز معارفك؛
- أو تحتاج إلى تعزيز الشراكات مع أصحاب مصلحة

آخرين لتحقيق النتائج التي تتوقّعها.

وفي المرحلة التالية، حدّد ما تسعى إلى تحقيقه من خلال التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. تذكّر أنّ الأهداف يجب أن تصف النتائج المرجوّة، وأن تعكس هدف (أهداف) استراتيجيتك.

مبادئ توجيهية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب[٧٧]

كما نصّت عليها وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين دول الجنوب:

المبادئ المعيارية:

- إحترام مبادئ السيادة الوطنية، والملكية والاستقلالية؛
- عدم الخضوع لأي شروط؛
- مراعاة مبدأ المساواة في الشراكة؛
- عدم التدخّل في الشؤون الداخلية؛
- المنافع المتبادلة.

المبادئ التشغيلية:

- المساءلة المتبادلة والشفافية؛
- فعالية التنمية؛
- التنسيق مع مشاريع وبرامج تنموية أخرى؛
- مقاربة تجمع عدّة شركاء؛
- موجّهة نحو تحقيق النتائج.

[٧٧] الأمم المتحدة، ٢٠١٠، المرجع المذكور آنفاً.

وقد بيّنت الدروس المستخلَصة من التجارب السابقة، أكان في إطار التعاون الثلاثي أو بين دول الجنوب، أنّ:[٧٨]

١) التعاون يجب أن يتمّ **بطلب من** (البلد المستفيد)، ممّا يعزّز حسّ **الملكية الوطنية** الذي يشكّل بدوره عنصراً أساسياً لضمان الاستمرارية؛[٧٩]
٢) التعاون يجب أن يرتكز على **أولويات** (**السياسات**) **المحدّدة على المستوى الوطني**؛
٣) **الالتزام السياسي على أعلى المستويات، وعلى المستويات الأخرى كافة**، يُعتبر عاملاً ضرورياً لنجاح جهود التعاون؛
٤) **توفير بيئة سياسية تمكينيّة** يساهم في رفع مستوى التعاون.

تشكّل استراتيجية التعاون أداة فعّالة للبلدان المستفيدة شرط أن تراعي العوامل المذكورة أعلاه بالشكل المطلوب.

تتكوّن لدى الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب توقّعات مشتركة بشأن التعاون بين دول الجنوب حول الهجرة.

يشمل بعض هذه التوقّعات على سبيل المثال لا الحصر:

- المواءمة بين معايير سوق العمل والمناهج التدريبية لتعزيز الهجرة الدائرية وفرص العمل المناسبة.
- تحسين قدرة الأفراد على التنقّل بحرية.
- إمكانية نقل منافع الضمان الاجتماعي.
- تخفيض كلفة الحوالات المالية: تشكّل قنوات التحويل المكلِفة عقبة في وجه تحسين نظام الهجرة بين دول الجنوب. ولكن، يسهل تخطّيها من خلال توطيد التعاون بين هذه الدول.
- تحوّل الدول من دول هجرة إلى دول عبور، ودول اغتراب في الآونة الأخيرة. لهذا الغرض، اعتُبِر تبادل الخبرات لتسهيل عبور المهاجرين عنصراً ضرورياً للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب.
- تبادل المعارف بين الدول الناشطة في جميع مجالات إشراك الجاليات.[٨٠]

تُظهر قائمة التوقّعات الواردة أعلاه أنّ التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب يلبّي عدة أغراض: ١) إقامة الشراكات والاتفاقات المتعلقة مثلاً بتعزيز حرية تنقّل الأفراد والبضائع والخدمات، من جهة، ٢) تطوير المعارف بفضل جهود التبادل، من جهة أخرى. لذلك، يدور هذا القسم حول هذين المحورين.

٢. تحديد إطار الشراكة

لم يكن وضع إطار التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب حول الهجرة عموماً، والجاليات خصوصاً، بهذه البساطة التي وُضِع فيها إطار قطاعات أكثر تقنية، كالهندسة أو الزراعة أو الطب. والسبب في ذلك يعود في الواقع إلى أنّ إدارة الهجرة تصطدم مباشرة بسيادة الدول، وتجري في ظلّ بيئة مسيّسة.

---

[٧٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، المرجع المذكور آنفاً.

[٧٩] وفقاً لمسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من العوامل الأخرى المؤثّرة على الاستدامة ما يتعلّق بضرورة مطابقة المهارات مع التكنولوجيا، وكذلك مع قدرات البلدان المستفيدة وظروفها. أما العوامل الأخرى فتشمل إيجاد بيئة تمكينيّة، وقيادات، والتزامات وحوافز على مستوى الأفراد والمنظمات، وبدرجة أقل، إنشاء آليات (نظام، مؤسسة، سياسة) للحفاظ على المفاعيل المتحقّقة نتيجة التعاون.

[٨٠] راجع ملخّص المناقشات في أول ورشة عمل عقدها مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب حول التعاون بين دول الجنوب، في داكار ما بين ١٧ و١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢. متوافر عبر: http://www.icmpd.org/AMEDIP.1821.0.html. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩).

لقد قام التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب حتى الآن، وبجانب كبير منه، بين الدول وحكوماتها المركزية، أو من خلال ترتيبات إقليمية وما دون إقليمية. لكنّ إشراك السلطات والمدن المحلية، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية في هذه الجهود يشغل أهمية مماثلة.

هذا الفصل مخصّص لأطر الشراكة وفق نماذج متعدّدة الأطراف، وثنائية، وثلاثية.

سنورد في هذا الفصل أمثلةً عن أطر الشراكة لأغراض التعاون على مختلف المستويات (المتعدّدة الأطراف، والثنائية، والثلاثية). في الواقع، تتحدّد أطر الشراكة عندما تُقدِم دول و/أو جهات أخرى على توقيع اتفاقات، مذكّرات تفاهم، معاهدات، و/أو مواثيق ملزِمة قانونياً، في سبيل تعزيز مشاركة الجاليات، أو الانخراط بطرق غير رسمية، من خلال المشاركة في الحوار أو شبكات المغتربين.[٨١]

ما هي أشكال التعاون بين دول الجنوب المفضّلة لدى حكومتك؟[٨٢]

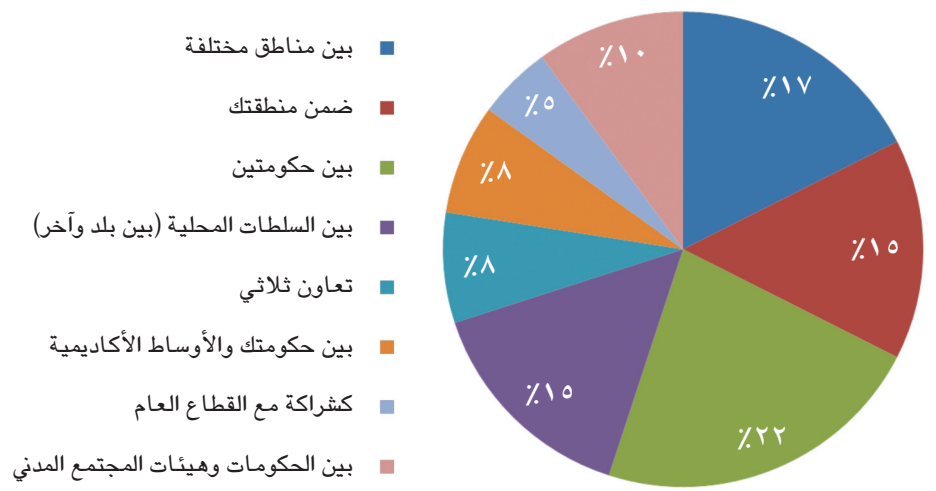

المصدر: المسح الذي أجراه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بين الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب، أثناء ورشة العمل التي نُظِّمت في داكار حول التعاون بين دول الجنوب.

أ. التعاون المتعدّد الأطراف

تتوافر عدّة نماذج وأشكال لمناقشة قضايا الهجرة والجاليات بين أطراف متعدّدة، نذكر منها الأبرز على الأطلاق: ١) الهجرة والجاليات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ٢) حوار الهيئات الحكومية الدولية حول الهجرة، ٣) الاتفاقات الإقليمية التي تؤثّر على إشراك الجاليات.

الهجرة والجاليات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

تؤثّر الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى حدّ كبير على الهجرة،

[٨١] لأغراض هذا التمييز، الرجاء مراجعة المرجع «الشركاء في السكان والتنمية: التعاون بين دول الجنوب: ممرّاً إلى التنمية». متوافر عبر: http://www.partners-popdev.org/docs/PPD_South-South_Book.pdf (تمّت زيارة هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣١).

[٨٢] نتائج لمسح أجراه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بين الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب، أثناء ورشة عمل انعقدت في داكار حول التعاون بين دول الجنوب، المرجع المذكور آنفاً.

وتوفّر إمكانية إنشاء أطر مؤاتية لتسهيل تنقّل الجاليات وإشراكها. عقد معظمها اتفاقات حول حرية التنقّل، يُطبّق منها حالياً بروتوكولا جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أما في الجماعات الإقليمية الأخرى، كالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فلم تدخل هذه البروتوكولات حيّز التنفيذ بعد، لأنها لم تحظَ بمصادقة العدد المطلوب من الدول الأعضاء. الأمر الذي يستدعي مزيداً من المشاورات بين الدول، وإشاعة الوعي حول منافع حرية التنقّل من أجل الدفع قدماً بهذه العملية. إضافة إلى الجماعات الإقتصادية الإقليمية المُشار إليها أعلاه، يعترف الاتحادُ الأفريقي باتحاد المغرب العربي، وتجمّع دول الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية.

تتناول الجماعات الاقتصادية الإقليمية مشاكل هامة متعلقة بالهجرة، وهي:

- تشجيع حرية التنقّل من خلال حملات التوعية أيضاً؛ تحسين إدارة الحدود لتسهيل تنقّل الأفراد والبضائع
- والمنتجات بشكل آمن وفعّال؛ توطيد الروابط بين مؤسسات التعليم العالي
- وجمعيات المغتربين ورابطات الخرّيجين؛ وضع اتفاقات إقليمية بشأن الاعتراف المتبادل
- بالشهادات العلمية وتسهيل هجرة اليد العاملة.

مثال:
التعاون حول الهجرة ضمن إطار الجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا

تأسّست الجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا في العام ١٩٧٥.

الدول الأعضاء: بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

وضعت هذه الجماعة الإطار الأكثر تقدّماً بشأن التعاون في مجال الهجرة، فأعدّت استراتيجية الهجرة، كما نصّت عليها مقاربتها المشتركة حول الهجرة في العام ٢٠٠٨، ورؤية الجماعة للعام ٢٠٢٠، وخطتها الاستراتيجية لفترة ٢٠١١–٢٠١٥. ضمن إطار هذه الجماعة، يشجّع البروتوكول الخاص بحرية تنقّل الأشخاص والحقّ في الإقامة والاستقرار حرية تنقّل الأشخاص داخل منطقة عملها، متيحاً لهم بالتالي إمكانية دخول البلدان من دون الحاجة إلى تأشيرة دخول لمدة ٩٠ يوماً.[٨٣] لكنّ هذه التحديات عولجت بفضل مشاريع التوعية حول تسهيل حرية التنقّل، وإنشاء شبكة إعلامية إقليمية، وتنظيم جلسات تدريبية حول البروتوكول المذكور. فضلاً عن ذلك، جرى إعداد خطة عمل لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.

إلى ذلك، أقرّت هذه الجماعة أول وثيقة لها حول السياسات المراعية للنوع الاجتماعي في العام ٢٠٠٣، وإطار النوع الاجتماعي والهجرة، وخطة العمل لفترة ٢٠١٢–٢٠١٥. كما أطلقت عدة مبادرات من أجل تعزيز إمكانية نقل المؤهّلات.[٨٤]

[٨٣] راجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: بروتوكول رقم A/P.1/5/79، المتعلّق بحرية تنقّل الأشخاص، والإقامة والاستقرار. متوافر عبر الرابط: http://www.comm.ecowas.int/sec/index.php?id=ap010579&lang=en. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢).

[٨٤] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، المؤسسة الدولية الإيبيرية–الأميركية للإدارة والسياسات العامة (٢٠١٢): (تقرير موجز عن تقييم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار مشروع دعم الشراكة حول الهجرة والتنقّل والتوظيف، ورقة معلومات أساسية لاجتماعها التقني حول تعزيز الهجرة والتنقّل والعمل والتعليم العالي ضمن هذه المجموعات). متوافر عبر الرابط: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/summary-report-mme-support-project.pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢).

مثال:

الهجرة ضمن جماعة شرق أفريقيا

تأسّست هذه الجماعة في العام ١٩٦٧ (إنشئت أول مرة)، ثمّ حُلّت في العام ١٩٧٧ قبل أن يُعاد تأسيسها في العام ٢٠٠٠.

الدول الأعضاء: بوروندي، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، وأوغندا.

أصبح بروتوكول إنشاء السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا، الذي يكفل حرية تنقّل البضائع واليد العاملة والخدمات ساري المفعول في تموز/يوليو ٢٠١٠. أما الملحق حول حرية تنقّل الأشخاص واليد العاملة فينصّ على حقّ الدخول إلى أراضي دولة شريكة من دون تأشيرة دخول؛ وحقّ التواجد على أراضيها من دون أي قيد أو شرط؛ وحقّ الحصول على حماية كاملة من قوانين هذه الدولة. من جهة أخرى، يدعو ملحق بروتوكول السوق المشتركة إلى اعتماد أوراق ثبوتية ووثائق سفر موحّدة. عند صياغة هذا الكتيّب، كان مقرّراً إطلاق بطاقة الهوية الإلكترونية للسفر داخل منطقة هذه الجماعة في العام ٢٠١٣. حالياً، تستخدم الدول الثلاث المؤسّسة للجماعة (كينيا وتنزانيا وأوغندا) جواز سفر معتمَد لدى الجماعة، فيما كانت النقاشات دائرة حول اعتماد جواز سفر موحّد لجميع الدول الأعضاء عند صياغة هذا الكتيّب. لكنّ بروتوكول السوق المشتركة وملحقه لم يُطبّقا بالكامل بعد.

وتقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة دول شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بالتفاوض حول منطقة التجارة الحرّة للهيئة الثلاثية التي يُفترَض أن تعزّز أيضاً حركة رجال الأعمال.

أما في ما يتعلّق بشؤون العمالة، فمن المتوقّع اعتماد سياسات عمل مشتركة، وتنسيق السياسات المتعلّقة باليد العاملة بين الدول الأعضاء. وقد تمّ بالفعل إعداد استراتيجية لتنمية واستخدام الموارد البشرية في شرق أفريقيا.

لتعزيز التعليم العالي وإمكانية التنقّل بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، قام المجلس المشترك بين جامعات شرق أفريقيا (وهي مؤسسة تابعة للجماعة) بتنسيق جهود التعاون في ما بينها. وفي هذا الإطار، يُتوقّع عقد اتفاقات للاعتراف المتبادل بالمؤهّلات، بعد أن سبقها دراسة حول عملية المواءمة.[٨٥]

الحوارات الحكومية الدولية حول الهجرة

منذ أواخر التسعينيات، وتدور عدّة حوارات حكومية دولية إقليمية حول الهجرة (المُشار إليها في معرض هذا النص بالـ«الحوارات»)، أو تجري عمليات استشارية إقليمية بحسب تسميتها المعروفة أيضاً، لمدّ المقاربات الإقليمية أو الأقاليمية لإدارة الهجرة، والنقاشات الجارية حولها، بمعلومات مفيدة. ولعلّ أضخم جهود التعاون لغاية تاريخه تتمثّل في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية. الملفت أنّ حوارات كثيرة لم تكن متمحورة أساساً حول الهجرة والتنمية عند انطلاقها، ولكنّها جميعاً، ولغاية اليوم مبدئياً، تذكر بوجه خاص وتقرّ بمحور الهجرة–التنمية، وتدرج أيضاً موضوع إشراك الجاليات في جدول أعمالها.

تشكّل الحوارات حافزاً لبناء جسور التعاون بين الدول، وإطاراً لمناقشة المواضيع الحسّاسة، كما التحديات الراهنة والمقبلة. فتكون في كثير من الأحيان بمثابة نقطة انطلاق لتغييرات «عملية» فاعلة/نشاطات بين الدول،

[٨٥] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، المؤسسة الدولية الإيبيرية–الأميركية للإدارة والسياسات العامة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

وتوفّر بالتالي أسساً متينة للتعاون بين الدول حول شؤون الجاليات.

تختلف الحوارات عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من حيث أنها تتعامل مع شؤون الهجرة بطريقة غير رسمية وغير ملزمة، وتتصدّى مبدئياً لمروحة واسعة من القضايا المتعلّقة بالهجرة. إنطلاقاً من روحية التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب، تهدف هذه الصيغة غير الرسمية إلى تفعيل الحوار بين جميع المشاركين حول المصالح المشتركة، والمتباينة أيضاً، على قدم المساواة. فتسمح هذه المقاربة بإثارة نقاشات أكثر انفتاحاً، وأكثر قدرة على استخلاص الحلول من الأطر الدولية الرسمية.

يضمّ بعض هذه الحوارات دول المنشأ والمقصد والعبور بهدف مناقشة مشاكل الهجرة، فيما تجري حوارات أخرى بدافع من جهود إقليمية لتعزيز الإندماج. نذكر من الحوارات الّتي تضمّ دول المنشأ والمقصد والعبور مثلاً الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، والحوار الحكومي الدولي الأوروبي–الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط)، والشراكة حول الهجرة والتنقّل والتوظيف.

وكأمثلة عن الحوارات الجارية بدافع من أهداف الإدماج الإقليمية، نذكر الهيئة الدولية الحكومَية المعنيّة بالتنمية، والعملية الاستشارية الإقليمية حول الهجرة في شرق أفريقيا/القرن الأفريقي، وحوار دول غرب أفريقيا حول الهجرة المرتبط بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

مثال:

حوار هجرة العبور عبر المتوسط

خلافاً لمعظم الحوارات الأخرى حول الهجرة، يركّز هذا الحوار على المستوى التقني، فيما تتمحور نشاطاته حول مشاريع ملموسة. فينظّم مجموعات عمل خاصة، ومؤتمرات تقنية، واجتماعات لخبراء حول مروحة واسعة من المواضيع.

ترتبط مجموعات العمل والاجتماعات بمشاريع ومبادرات ملموسة تُنفّذ في إطار حوار هجرة العبور عبر المتوسط.

أما خطة العمل الموضوعة للمرحلة الراهنة فتركّز على تعزيز السياسات المتعلّقة بالجاليات. وتبعاً هذه الأولوية، أطلق هذا الحوار عدّة مبادرات:

- حلّل مشروعُ «توثيق الروابط بين جاليات المغتربين لتحقيق المزيد من التنمية» (٢٠٠٩–٢٠١٠) كيفيةَ إضفاء طابع رسمي على العلاقات بين الحكومات والجاليات.
- باشر مشروعُ «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب (٢٠١١–٢٠١٣) وضعَ سياسات شاملة للجاليات، وتعزيز تبادل الخبرات التقنية بين دول الجنوب، وبناء قدرات الوكالات الحكومية والسلطات المحلية المعنيّة بسياسات الجاليات.
- تركّز المرحلة الثالثة من الخريطة التفاعلية (٢٠١١–٢٠١٤) على إنجاز الشقّ المتعلّق بالهجرة والتنمية، بكامل جوانبه.

قام الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط بدور ريادي في مجال إعداد وتوسيع ملفات الهجرة في سياق الحوار. واليوم، باتت الخريطة التفاعلية تتيح لمستخدميها الوصول إلى ما مجموعه ٤٣ بلداً، وطريق هجرة، والملفات الخاصة بالمحاور: ١٥ منها حول الهجرة والتنمية و٢٨ حول الهجرة غير النظامية والمختلطة.

مثال:

الحوار الحكومي الدولي الأوروبي–الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط)

جمع حوار الرباط ٦٠ دولة من دول المنشأ والعبور والمقصد، المنتشرة في بقعة جيوسياسية واسعة تمتدّ من وسط أفريقيا وصولاً إلى شمال أوروبا. وقد أعلن آخر اجتماع وزاري في داكار أنّ عملية الرباط « قد أسّست لحوار متين ومثمر بين الدول المعنيّة بطرق الهجرة في غرب أفريقيا»، مسلّطاً الضوء بذلك على الأهمية الجغرافية لهذا الحوار، والأسباب الجيوسياسية الكامنة وراءه.[٨٦]

أما المحور الأساسي الذي طال الجاليات فيشكّل جزءاً لا يتجزّأ من أحد الأهداف العشرة المحدّدة في استراتيجية داكار:[٨٧]

- توثيق العلاقات مع الجاليات من خلال المبادرات التشريعية، أو السياسية، أو الثقافية، أو الاقتصادية؛
- تنظيم برامج مثمرة ومستدامة للعودة، تحشد طاقات القطاع الخاص، وتتّخذ التدابير اللازمة للاعتراف بالمؤهّلات وخبرات العمل المكتسَبة في دولة المقصد؛
- تسهيل حشد الخبراء المؤهّلين في الجاليات، بمن فيهم المتّحدرون من مهاجرين، لاتّخاذ إجراءات تنموية اقتصادية واجتماعية تعود بالخير على دول المنشأ؛
- دعم قدرات جمعيات المغتربين لتنفيذ برامج إنمائية محلية قائمة على التضامن، تعدّها منظمات المهاجرين في دولة/منطقة المنشأ، والترويج لنماذج وتجارب ناجحة؛
- تسهيل مبادرات الهجرة الدورية المعدّة لمهاجرين يرغبون في العودة مؤقّتاً إلى بلدهم الأم، من دون المساس بحقّهم في الإقامة في دولة المقصد.

وفي إطار متّصل بتعزيز التعاون بين دول الجنوب حول قضايا الجاليات، يجري تقييم المبادرات التي نُفّذت في الدول الأفريقية الشريكة في مجال الهجرة. وقد جرى استعراض هذه المبادرات ضمن خريطة تفاعلية متوافرة على الموقع الإلكتروني لعملية الرباط، حيث تُنشر معلومات عن الإجراءات المتّخذة منذ إقرار برنامج التعاون في باريس.[٨٨]

مثال:

الشراكة حول الهجرة والتنقّل والتوظيف

تمّ إطلاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال الهجرة والتنقّل والتوظيف أثناء القمّة الثانية التي ضمّت رؤساء دول وحكومات من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في لشبونة، في ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتبنّت الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا[٨٩] وأول خطة عمل.[٩٠]

---

[٨٦] عملية الرباط، (٢٠١١): إستراتيجية الرباط، الأوروبي–الأفريقي الثالث حول الهجرة والتنمية، داكار ٢٠١١. متوافرة عبر الرابط: http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/uploads/cms/Dakar-strategy_-Ministerial-declaration-migration-and-development_-EN.pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠).

[٨٧] عملية الرباط، ٢٠١١، المرجع المذكور آنفاً.

[٨٨] راجع عملية الرباط (٢٠١٢): مبادرات في المنطقة. مرجع متوافر عبر الرابط: http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/index.php/initiatives-in-the-region. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣٠).

[٨٩] الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٧): إستراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. متوافرة عبر الرابط: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/97496.pdf (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣).

[٩٠] الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٧): أول خطة عمل لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. متوافرة عبر الرابط: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/eas2007_action_plan_2008_2010_en_11.pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥).

أما خطة العمل الثانية فقد رأت في مبادرة التواصل مع الجاليات محوراً ذا أولوية؛ لا بل اعتبرت بشكل أكثر تحديداً أنّ هذه المبادرة يجب أن ترسم إطار التعاون لإشراك الجاليات في تنمية أفريقيا من خلال تحديد مواقع انتشار الجاليات الأفريقية في العالم (مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي)، وبناء قدرات الوزرات المعنيّة بشؤون الجاليات في أفريقيا (مركز سياسات الجاليات الأفريقية)، وإنشاء برنامج للجاليات الأفريقية بتمويل من مجلس أوروبا، يشرف على تنفيذه المركز المذكور والمؤسسة الأفريقية للتنمية، وهيئة التنسيق الشامل للمهاجرين من أجل تنمية محور بلجيكا ودول الجنوب، ومنتدى منظمات التضامن الدولي المتحدّرة من الجاليات، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كما اندرج موضوع إشراك الجاليات أيضاً في الإعلان المشترك الصادر عن الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الهجرة والتنمية في العام ٢٠٠٦:[٩١]

- تسهيل دور الجاليات لتساهم في التنمية المستدامة داخل دول المنشأ، من خلال دعم شبكات المغتربين وبناء قدرات منظمات المغتربين مثلاً؛
- تمكين المغتربين الأفارقة، لا سيّما العاملين في قطاعات تقنية عالية، وهم موضع طلب، من ممارسة بعض أعمالهم المهنية في وطنهم الأم، أو على كامل مساحة القارة من دون الحاجة إلى دفع غرامات لقاء عملهم.

العملية الاستشارية الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية حول الهجرة في شرق أفريقيا/القرن الأفريقي

تأسّست الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية في شرق أفريقيا في العام ١٩٩٦ لتحلّ محلّ الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالجفاف والتنمية. وكانت هذه الأخيرة قد نشأت في العام ١٩٨٦ متّخذة مقراً لها في جيبوتي. ثمّ انطلق الحوار بموجب إعلان تبّناه الحاضرون في اجتماع عقده كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في العام ٢٠٠٨، برعاية المنظمة الدولية للهجرة ومشروع «طريق الهِجرة في شرق أفريقيا» (٢٠٠٨–٢٠١٠). عقدت هذه الهيئة اجتماعها الأول أيضاً ضمن إطار مشروع إقليمي ضمّ كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تحت عنوان «بناء القدرات في مجال الهجرة وإدارة حدود الدول الأعضاء المختارة من الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية»، التي لها دور في إطلاق العملية الاستشارية الإقليمية للهيئة المذكورة.

تركّز الاجتماع الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ على موضوع الهجرة والتنمية، بما في ذلك تشجيع الجاليات على الاستثمار في المنطقة. كما ناقش المجتمعون إمكانية تطبيق خطة عمل إقليمية بشأن إشراك الجاليات دفعاً لجهود التنمية، وتعزيز آليات أكثر فعالية من حيث الكلفة لنقل الحوالات المالية.[٩٢]

[٩١] الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٦): الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة والتنمية، المؤتمر الوزاري الأوروبي–الأفريقي حول الهجرة والتنمية. متوافر عبر الرابط: http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/microsites/rcps/igad/african_md_declaration_2006.pdf (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٣/٤/٢٠١٤).

[٩٢] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، المؤسسة الدولية الإيبيرية–الأميركية للإدارة والسياسات العامة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

يرتبط هذا الحوار مباشرة بالهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية، بما أنّه يجري تحت إشراف أمانتها العامة، وبهدف «تفعيل الحوار الإقليمي والتعاون حول الهجرة من خلال توفير منبر لمناقشة عدّة قضايا متعلّقة بها. لا تزال التوصيات الصادرة عن العملية الاستشارية الإقليمية تحدّد شكل إدارة الهجرة ضمن منطقة عمل هذه الهيئة، بما أنها تُترجَم بسياسات وبرامج.»[٩٣]

الاتفاقات الإقليمية

إلى جانب الحوارات الجارية حول الهجرة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، تشكّل الاتفاقات شكلاً آخر من أشكال التعاون الهامّة بين الدول. قد تشمل هذه الاتفاقات إما منطقة واحدة أو عدّة مناطق، وتعتبر إلى حدّ كبير بمثابة معاهدات ملزمة قانونياً. قد تتناول موضوع الهجرة على وجه التحديد أو ترتبط باتفاقات أوسع نطاقاً، كالاتفاقيات الإقليمية أو الدولية.[٩٤]

مثالاً عن الشراكات الإقليمية، نذكر الشراكة الأوروبية–المتوسطية (يوروميد)، المعروفة بعملية برشلونة، والمرتكزة على إعلام برشلونة الذي أسّس لعلاقات إقليمية جديدة. تهدف هذه الشراكة إلى تحقيق السلام والاستقرار والنمو في دول منطقة المتوسط الشريكة. أما الأمثلة الأخرى فتشير إلى الاتفاقات الإقليمية الدولية، كاتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ.

للاتفاقات الإقليمية أهمية خاصة في المجالات التالية:

- نُظُم الضمان الاجتماعي؛
- تحويل المداخيل والمدّخرات؛
- المشاريع الإقليمية للتدريب المهني والاتفاقات المتعلّقة بالتعليم العالي؛
- نقل الشهادات والاعتراف المتبادل بها؛
- تجنّب الازدواج الضريبي؛
- قواعد العمل.

في إطار الاتحاد الأفريقي، تمّ إقرار خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمّال الريفيين لمواجهة تحديات الحصول على هذه الحماية. من هنا، يتعيّن على الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تدرج هذه الخطة ضمن سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، تصميماً وتطبيقاً.[٩٥] فضلاً عن ذلك، يشكّل إطار سياسات الهجرة الذي وضعه الاتحاد الأفريقي الدعامة الأساسية لأطار هجرة اليد العاملة الإقليمي.[٩٦]

---

[٩٣] راجع موقع الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية حول العملية الاستشارية الإقليمية:
http://igad.int/index.php?option=com_content&view=article&id=611:regional-consultative-process-on-migration-rcp-2013&catid=63:migration&Itemid=159

[٩٤] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧) كتيّب حول وضع سياسات فعّالة لهجرة اليد العاملة، نسخة للمتوسّط، متوافر عبر الرابط: http://www.osce.org/eea/29630. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩).

[٩٥] الاتحاد الأفريقي (٢٠١١): خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمّال الريفيين ٢٠١١–٢٠١٥. متوافرة عبر الرابط: www.au.int/en/sites/default/files/SA4543_SPIREWORKFinal_English.doc. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢).

[٩٦] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، المؤسسة الدولية الإيبيرية–الأميركية للإدارة والسياسات العامة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

مثال:
إطار سياسات الهجرة من أجل أفريقيا

تنصّ الوثيقة على توصيات للتعاون الإقليمي حول هجرة اليد العاملة:

- «تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في المناطق وما دونها، بهدف تسهيل حرية التنقّل على المستويات الثنائية والإقليمية وما دون الإقليمية، ثمّ رسم إطار لتنقّل الأشخاص بحرية على نطاق أفريقيا استناداً إلى تلك الجهود.
- الحفاظ على اتصالات وعلاقات مفتوحة ومتواصلة بين دول المنشأ والمقصد، من قبيل الحرص مثلاً على توفير ظروف عمل لائقة للرعايا العاملين في الخارج.
- تعزيز آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات المتعلّقة بالحاجة إلى اليد العاملة، ومدى توافرها في دول المنشأ والمقصد، من أجل مطابقة مهارات اليد العاملة مع الطلب على العمالة باعتماد مقاربات إقليمية شاملة.
- بروز حاجة إلى تنسيق السياسات ما دون الإقليمية لتعزيز حرية التنقّل والحقّ في الإقامة.
- إطلاق برامج مشتركة لتفعيل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحقوق الاجتماعية الأساسية وواجبات الأفارقة والعمّال المهاجرين العرب في أوروبا.»[٩٧]

مثال:
الشراكة الأوروبية–المتوسطية (يوروميد)

في المؤتمر الأوروبي–المتوسطي الذي انعقد في برشلونة في العام ١٩٩٥، عبّرت ٢٧ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ومن منطقة جنوب المتوسط (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية) عن التزامها العمل من أجل إنشاء بقعة يعمّ فيه السلام والتقدّم والاستقرار. فلخّص إعلان برشلونة وبرنامج العمل الذي تبنّاه المؤتمر مجموعة واسعة من أنشطة التعاون، بما في ذلك إنشاء منطقة تجارة حرّة بحلول العام ٢٠١٠. تشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي وفرص العمل في بلدان المنشأ، ممّا يؤدي حتماً إلى الحدّ من تدفقات الهجرة.[٩٨] توافقت هذه الدول أيضاً على تنظيم وضع المهاجرين، للاعتراف بكل الحقوق المنصوص عليها في التشريعات القائمة، وتحسين ظروفهم المعيشية.

للاطّلاع على المواثيق الدولية والإقليمية المتعلّقة بحقوق الإنسان، (والمتمحورة حول حقوق المهاجرين)، راجع الصفحة ٢٤ و٧٣.

ب. التعاون الثنائي

إضافةً إلى التعاون المتعدّد الأطراف حول مسائل الهجرة والجاليات، لا يزال التعاون الثنائي يعتبر الأبرز على الإطلاق. فإمّا أن يحدّد التعاون المتعدّد الأطراف إطاراً للتعاون الثنائي، أو أن تقود جهود التعاون الثنائي والمصالح المتبادلة للدول المنخرطة فيه إلى تعزيز التعاون المتعدّد الأطراف.

في هذا الفصل، نستعرض أشكال التعاون بين حكومتين في أربعة جوانب مختلفة:

[٩٧] الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٦، المرجع المذكور آنفاً.
[٩٨] إعلان برشلونة (١٩٩٥)، متوافر عبر الرابط:
http://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/barcelona_declaration.pdf. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١).

- الاتفاقات الثنائية؛
- الشراكات حول التنقّل؛
- اللجان المشتركة؛
- التعاون الثنائي على المستوى المحلي.

الاتفاقات الثنائية

قد تتناول الاتفاقات الثنائية مثلاً إمكانية نقل المنافع الاجتماعية أو خطط هجرة اليد العاملة. وكانت جميع الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب قد عقدت اتفاقات ثنائية حول شؤون الهجرة، شكّلت بدورها أسساً ثابتة لأطر التعاون بين دول الجنوب حول الهجرة.

تتّخذ الاتفاقات الثنائية حول الهجرة أبرز الأشكال التالية:

- إتفاقات ثنائية بشأن العمالة: تساعد هذه الاتفاقات المعقودة بين دول المنشأ ودول المقصد في إضفاء طابع رسمي على التزام الجانبين التأكّد من أن الإجراءات والمبادئ المتّفق عليها توضع موضع التنفيذ. قد تتطرّق إلى الوظائف القصيرة الأمد والهجرة الموسمية أو هجرة العودة، وتتناول نظام الكوتا أو تنظيم فرص العمل العادلة في قطاعات معيّنة مثل قطاع الصحّة. يمكن أن تأخذ شكل معاهدات، أومذكّرات تفاهم، أو اتفاقات عمل عملية.
- مذكّرات التفاهم: ليست ملزمة. قد تشارك فيها حكومات مركزية أو محلية، أو تُعقَد في قطاعات معيّنة.
- إتفاقات ثنائية بخصوص الضمان الاجتماعي: تحرص هذه الاتفاقات على ألاّ يخسر العمّال المهاجرون المنافع العائدة إليهم في الفترات التي يعملون فيها في الخارج و/أو على إمكانية نقل المنافع الاجتماعية المكتسَبة أثناء العمل في الخارج إلى دولة المنشأ بعد عودتهم.
- إتفاقات لمكافحة الاتّجار بالبشر: تتعهّد الدول عادةً بموجب هذه الاتفاقات بتفعيل التعاون عبر الحدود في نظام العدالة الجنائية، ومساعدة بعضها البعض في تطبيق الإجراءات القضائية.
- الاتفاقات بين دول المنشأ: قد تهتمّ دول المنشأ في اتّخاذ إجراءات مشتركة. يجوز لدولتين مثلاً توقيع مذكّرة تفاهم لمعالجة قضية مشتركة، كحماية المهاجرين ضمن مجموعة أساسية في دولة المقصد وتشكيل مجموعة عمل لهذه الغاية. وبالتالي، تشكّل هذه الاتفاقات فرصاً جديدة لتضافر الجهود حول قضية معيّنة من خلال التعاون بين دول الجنوب.[٩٩]

[٩٩] غراتزيانو باتستيلا وبينود خدريا (٢٠١١): هجرة اليد العالمة في آسيا ودور الاتفاقات الثنائية حول الهجرة: تسهيل الوصول إلى السوق بوسائل غير رسمية. مرجع متوافر عبر الرابط: http://www.gfmd.org/files/documents/BattistellaS5.pdf (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣).

أمثلة:

إتفاقات ثنائية حول الهجرة بين الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب[١٠٠]

الجزائر

- وقّعت إتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة دول، كبلجيكا، وفرنسا، وليبيا، والمغرب، وتونس.
- عقدت إتفاقات ثنائية بشأن حماية العمّال المهاجرين مع عدّة دول.

- وقّعت الجزائر اتفاقات ثنائية بشأن الضمان الاجتماعي مع عدّة بلدان، بما فيها بلجيكا وفرنسا. تضمن هذه الاتفاقات الاعتراف بسنوات العمل المنجَز في إحدى الدولتين من أجل دفع تعويضات المعاش التقاعدي، ونقل التقاعد، ومعاش الأرملة التقاعدي، والاستفادة من الرعاية الطبية.

الرأس الأخضر

- وقّعت جمهورية الرأس الأخضر اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة بلدان، بما فيها فرنسا، والبرتغال، والسنغال، وإسبانيا.
- وقّعت جمهورية الرأس الأخضر اتفاقات بشأن الضمان الاجتماعي مع عدّة بلدان، كالبرازيل، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، والسنغال، وإسبانيا، والسويد.

مصر

- وقّعت مصر اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة بلدان، بما فيها الصين، واليونان، وإيطاليا، والعراق، والأردن، والكويت، وليبيا، والمغرب، وقطر، والسودان، واليمن.

لا معلومات متوافرة حول إثيوبيا.

غانا

- وقّعت غانا اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة بلدان، بما فيها إيطاليا، وإسبانيا، وكوبا، وليبيا.

كينيا

- وقّعت كينيا اتفاقات بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة بلدان، كبوروندي، وجيبوتي، وإثيوبيا، وناميبيا، وقطر، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وتنزانيا، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة.

[١٠٠] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠، المرجع المذكور آنفاً.

لبنان

- وقّع لبنان اتفاقيات بشأن تجنّب الإزدواج الضريبي مع ٣٣ بلداً في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والأميركيتين.
- وقّع لبنان اتفاقاً ثنائياً بشأن هجرة اليد العاملة مع سوريا.

مالي

- وقّعت مالي اتفاقات ثنائية بشأن الضمان الاجتماعي مع عدّة بلدان، بما فيها بوركينا فاسو، والكاميرون، وساحل العاج، وفرنسا، وغينيا كوناكري، وموريتانيا، والسنغال، وإسبانيا، وتوغو، والولايات المتحدة الأميركية.

المغرب

- وقّع المغرب اتفاقات بشأن هجرة اليد العاملة مع عدّة بلدان،بما فيها بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، والعراق، وإيطاليا، والأردن، وليبيا، وهولندا، وقطر، وإسبانيا، والإمارات العربية المتحدة.
- وقّع المغرب اتفاقات بشأن الضمان الاجتماعي مع بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وليبيا، وهولندا، والبرتغال، ورومانيا، وإسبانيا، والسويد، وتونس.

النيجر

- وقّع النيجر اتفاقات ثنائية بشأن الضمان الاجتماعي مع عدّة بلدان،بما فيها بنين، وبوركينا فاسو، وفرنسا، وساحل العاج.

لم تعقد نيجيريا اتفاقات ثنائية بشأن حماية حقوق العمّال المهاجرين والضمان الاجتماعي (معلومات مستمدّة من العام ٢٠١٠).

السنغال

- وقّع السنغال اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة مع الكاميرون، والرأس الأخضر، وفرنسا، والغابون، ومالي، وموريتانيا.
- وقّع السنغال اتفاقات بشأن الضمان الاجتماعي مع فرنسا، والغابون، ومالي، وموريتانيا، والكاميرون، والرأس الأخضر، وتوغو، وساحل العاج، وبنين، وبوركينا فاسو.

تونس

- وقّعت تونس اتفاقات بشأن الضمان الاجتماعي مع عدّة بلدان، بما فيها الجزائر، والنمسا، وبلجيكا، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وليبيا، ولوكسمبورغ، والمغرب، وهولندا، وإسبانيا.

الشراكات حول التنقل

في العام ٢٠٠٧، اقترحت المفوضية الأوروبية «الشراكات حول التنقل» كأداة جديدة للتعاون حول شؤون الهجرة مع الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي. تقوم هذه الشراكة على التزام الدول الشريكة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل إدارة تدفقات الهجرة ووصول مواطنيها بشكلٍ أفضل إلى أراضي الاتحاد الأوروبي.[١٠١] اتفقت الدول الشريكة على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من الهجرة غير النظامية فيما قدم الاتحاد الأوروبي التزامات في بعض المجالات التالية: تحسين فرص الهجرة القانونية للمواطنين في الدولة الشريكة، مساعدة الدولة على تنمية قدراتها في مجال إدارة الهجرة، وتعزيز الهجرة الدائرية والعودة، واتخاذ الإجراءات من أجل مواجهة هجرة الأدمغة وتحسين الإجراءات من أجل إصدار التأشيرات على المدى القصير.

الشراكة حول التنقل عبارة عن إعلان سياسي بين الاتحاد الأوروبي والدولة الشريكة، والدول الأعضاء الملتزمة في الاتحاد الأوروبي. يمكن الاطلاع في ملحق هذا الإعلان على قائمة بالمشاريع المقترحة. تطبق، في وقت كتابة هذه السطور، خمس شراكات حول التنقل مع الدول التالية: مولدوفا، وجورجيا، والرأس الأخضر، وأرمينيا، والمغرب. والمفاوضات جارية مع كل من تونس والجزائر وغانا. بدأت المفاوضات مع السنغال في العام ٢٠٠٨ ولكنها لم تتقدم.[١٠٢]

بهدف التعويل على إمكانيات الشراكات حول التنقل، تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- إقامة التوازن في الشراكات حول التنقل بين الأعمال المتعلقة بالهجرة القانونية والتنقل والأنشطة الهادفة للحد من الهجرة غير النظامية؛[١٠٣]
- تطبيق مقاربة مرتكزة على المهاجرين ووضع التنمية في صلب الشراكات حول التنقل. فكّر في تأثير الهجرة على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.[١٠٤]
- إنّ الإعلان عن الهدف من الشراكات حول التنقل والتوقعات منها يجب أن يتمّ على نطاقٍ أوسع. يجب أن تشارك في النقاشات منظمات المجتمع المدني ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المعنية بالهجرة. ويمثّل هذا الإعلان أيضاً فرصة مناسبة للحديث عن تجربتك كشريك في الشراكة حول التنقل أو المفاوضات ذات الصلة؛
- تنسيق أفضل للنشاطات المطبقة في إطار الشراكات حول التنقل لضمان تحقيق التعاون.

---

[١٠١] المفوضية الأوروبية (٢٠٠٧): معلومات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، المجلس، اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة المعنية بالمناطق حول الهجرة الدائرية وشراكات التنقل بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة. بروكسيل: (٢٠٠٧)، ٢٤٨ نهائي، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2007:0248:FIN:EN:PDF (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

[١٠٢] م. شو، م. جيبرت (٢٠١٢): الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي والسنغال: من الانطلاقة إلى التعليق وفشل المفاوضات، في: مجلة الأبحاث الأوروبية المعاصرة. ٨ (٤)، ص. ٤٠٨–٤٢٧. متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.jcer.net/index.php/jcer/article/download/434/380 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

[١٠٣] مدرسة إدارة الحكم في ماستريخت (٢٠١٢): الحوار الأوروبي حول السياسات: الشراكات حول التنقل، موجز سياسات الهجرة رقم ٩، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://mgsog.merit.unu.edu/ISacademie/docs/PB9.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

[١٠٤] المفوضية الأوروبية (٢٠١٣): معلومات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، المجلس، اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية واللجنة المعنية بالمناطق حول تحقيق الحدّ الأمثل من تأثير التنمية على الهجرة. مساهمة الاتحاد الأوروبي في الحوار الرفيع المستوى الخاص بالأمم المتحدة والخطوات التالية باتجاه توسيع نطاق محور الهجرة والتنمية. بروكسيل: (٢٠١٣)، ٢٩٢ نهائي، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/documents/policies/immigration/general/docs/maximising_the_development_impact_of_migration.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥).

مثال:

الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الرأس الأخضر

كانت جمهورية الرأس الأخضر مع مولدوفا الدولة الأولى التي توقّع الشراكة حول التنقل مع الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما إسبانيا، وفرنسا، ولوكسمبورج، والبرتغال.

وقد تم تحديد الأهداف التالية:

- تحليل تدفقات الهجرة من أجل تحديد الاحتياجات وتحسين فعالية سياسات الهجرة؛
- خلق فرص للعمل في الرأس الأخضر والخارج، وتيسير وإدارة الهجرة القانونية إلى الخارج لمواطني الرأس الأخضر، وبالأخص بهدف العمل، وتحسين اندماج المهاجرين المتحدّرين من الرأس الأخضر في المجتمعات المضيفة؛
- تسهيل التنقل بين الرأس الأخضر والاتحاد الأوروبي من خلال تأشيرات الدخول للإقامة القصيرة الأمد؛
- تشجيع الجاليات من الرأس الأخضر على المساهمة في تنمية الدولة المنشأ، لا سيما من خلال تحويل الأموال والمهارات وتيسير الهجرة الدائرية و/أو هجرة العودة للتخفيف من تأثيرات هجرة الأشخاص ذوي المؤهلات إلى الخارج؛
- مساعدة الرأس الأخضر على إنشاء نظام للجوء يلتزم بالمعايير الدولية؛
- مكافحة الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر وتحسين إدارة الحدود وأمن الوثائق.[١٠٥]

اللجان المشتركة

تستخدم اللجان المشتركة، التي تسمّى أحياناً باللجان المختلطة أو الثنائية بشكلٍ واسع من قبل الدول من أجل بناء العلاقات مع الدول الأخرى. تتكوّن هذه اللجان من المسؤولين الممثلين للوزارات ذات الصلة من الجانبين ويشارك في رئاستها وزير. تعقد هذه اللجان المشتركة اجتماعاتها سنوياً بالتعاقب بين الدولتين. بشكلٍ تقليدي تشرك اللجان المشتركة أصحاب المصالح الحكوميين ولكن قد تكون مفتوحةً أيضاً على الجهات الفاعلة وفقاً للموضوع.[١٠٦] لكل دولة عدد مختلف من اللجان المشتركة: نيجيريا مثلاً تقيم لجاناً مشتركة مع ٨٥ دولة.[١٠٧] في العادة ينتج عن اللجان المشتركة اتفاقات ثنائية وفقاً للموضوع.

كما تبيّن خلال ورشة العمل الخاصة بمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» في داكار في تموز/يوليو ٢٠١٢، من الممكن إضافة الجزء المتعلق بالهجرة والجاليات في اللجان المشتركة القائمة بين دول عدة حول القضايا التي تغطي الجوانب الاقتصادية والشؤون السياسية الثنائية أو إنشاء لجنة فرعية في إطار اللجان القائمة.

---

[١٠٥] مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٨): الإعلان المشترك حول الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الرأس الأخضر. متوافر على الرابط الإلكتروني: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/global-approach-to-migration/specific-tools/docs/mobility_partnership_cape_verde_en.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

[١٠٦] كيشان س. رانا (٢٠٠٧): الدبلوماسية الثنائية الأطراف. مؤسسة ديبلو.

[١٠٧] لجنة التخطيط الوطنية، نيجيريا: الموقع الإلكتروني لدائرة التعاون الدولي. متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.npc.gov.ng/home/artdetails.aspx?mCatID=68254&artID=9416 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

التعاون الثنائي على المستوى المحلي

في بعض الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب»، مثلاً في أثيوبيا، ثمة آليات للتعاون اللامركزي مع الجاليات من أجل إشراكها في عمليات التنمية المحلية. ويعتبر هذا الأمر على قدر كبير من الأهمية بما أنّ للمناطق/المقاطعات/الولايات الفدرالية أولويات واحتياجات تنموية مختلفة. يفترض بجهود إشراك الجاليات على المستوى المحلي أن تكمل النشاطات التي تنفّذ على المستوى المركزي ويجب أن تتقاسم «كلفة الإشراك».[١٠٨]

ويعتبر التعاون البلدي الدولي أو التعاون بين المدن أحد المجالات الأساسية بالنسبة إلى التعاون بين دول الجنوب، والتعاون بين دول الشمال والجنوب. ويقدّر أن نسبة ٧٠٪ من البلديات من حول العالم مشاركة في هذا الشكل من أشكال التعاون.[١٠٩]

مثال:
الشراكات بين البلديات الهولندية والحكومات المحلية في الدول المنشأ للمهاجرين

أقام عدد من البلديات الهولندية علاقات مع الحكومات المحلية في دول الهجرة إلى هولندا مثل تركيا، وسورينام، والمغرب. وتسعى البلديات الهولندية من خلال هذا التعاون إلى تعزيز الحكم المحلي في البلديات الشريكة والمساهمة في إدماج المواطنين من أصول أجنبية في البلديات. في العام ٢٠٠٧، شاركت ٢٢ بلدية هولندية، أي نسبة ٥٪ من كافة البلديات في شراكات تعاونية مع الدول المنشأ للمهاجرين.[١١٠] وتضم بلديات عدة جمعيات للمهاجرين على الرغم من أنّ دورها لا يزال محدوداً. وقد ارتدى دور الجهات الفاعلة الجديدة، كالمدارس المهنية، والمنظمات الصحية أو الجمعيات الثقافية أهميةً كبرى ومن الممكن اعتبار أنّ دور جمعيات المهاجرين سوف يتعاظم مع مرور الزمن.

مثال:
تعاونية غانا[١١١]

تعاونية غانا عبارة عن مؤسسة تعاونية أنشئت في مدينة مودينا في إيطاليا في العام ٢٠٠٥ كجزء من الفرع الخاص بالجمعية الوطنية الغانية في مودينا. حظيت المبادرة بتمويل برنامج ؟؟ إيطاليا في مرحلته التجريبية، ولقيت الدعم من تعاونية محلية. افتتحت التعاونية الغانية. افتتحت تعاونية غانا قنوات تسويق جديدة وهامة في إيطاليا لمزارعي الفواكه الغانيين، وفي الوقت نفسه عملت على تعزيز تصدير المنتجات الإقليمية الإيطالية إلى غانا. وقد استثمر جزء من الأرباح في مشاريع تنموية نفذت في قرية غوموا سيمبروفا على مقربة من أكرا بهدف توفير فرص العمل والحد من الفقر، ومنها المبادرات على مستوى الصحة والتربية. انطلاقاً من هذه البادرة التعاونية، أنشئت تعاونية «غانالتال للاستيراد والتصدير في وقت لاحق في مودينا.

---

[١٠٨] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، المرجع المذكور آنفاً.

[١٠٩] منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

[١١٠] أ فان إويجك، إ. بود (٢٠٠٨): الشراكات بين البلديات الهولندية والبلديات في دول الهجرة إلى هولندا؛ تبادل المعارف، في: أبيتا إنترناشونال ٣٣، ص. ٢١٨–٢٢٦، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.cities-localgovernments.org/committees/fccd/Upload/library/migrationandpartnerships_en.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

[١١١] معلومات مستقاة من: م. فرانكنهاوزر وآخرين. (٢٠١٣): السياسات والممارسات حول الهجرة والتنمية. دراسة لتحديد الدول الأوروبية الإحدى عشر والمفوضية الأوروبية، متوافرة على الرابط الإلكتروني: http://www.icmpd.org/News-Detail.1668.0.html?&cHash=f2e25a052a&tx_ttnews[tt_news]=156 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة المرحلة ١ [١١٢]

مدة المشروع: من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢.

تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بمساهمات من خمس وكالات هي المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

سعى البرنامج لتزويد صنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص بالتوصيات المبنية على الأدلة في مجال الهجرة والتنمية. وقد استندت هذه التوصيات إلى التجارب العملية للجهات الفاعلة على نطاق ضيق والتي تلقت دعماً مالياً وتقنياً من مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة. وقد شمل النطاق الجغرافي للبرنامج كلاً من الجزائر، والرأس الأخضر، والإكوادور، ومصر، وأثيوبيا، وجورجيا، وغانا، وجامايكا، ومالي، ومولدوفا، والمغرب، ونيجيريا، والفيليبين، والسنغال، وسريلانكا، وتونس.

صبّ البرنامج تركيزه على أربع مجالات مواضيعية هي التالية: إمكانيات المهاجرين، وجماعات المهاجرين، والحوالات، وحقوق المهاجرين. وقد أدت المبادرة إلى إنشاء شبكات للجهات الفاعلة المعنية بموضوع الهجرة والتنمية وعززتها، كما حددت الممارسات السليمة في هذا المجال، وتشاركت المعلومات حول ما ينجح فعلياً على المستويات المحلية والدولية في أوساط الناشطين في المجال. كما بدأت المبادرة بالعمل من أجل إدراج موضوع الهجرة في مشروع تجريبي لسياسات التنمية بهدف تعزيز تطوير مقاربة محددة حسب السياق، مبنية على الأدلة، تشاركية، وشاملة للهجرة والتنمية على الصعيد الوطني.

النتائج والدروس المستفادة

- تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع التي جرى تمويلها في المرحلة الأولى وتولت تنفيذها منظمات المجتمع المدني. وقد تبين مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة أنّ فعالية التدخل في هذا المجال ترتبط إلى حدّ بعيد بتحديد ونسج الشراكات الاستراتيجية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات على المستويات اللامركزية. في الواقع، تبين من خلال المرحلة الأولى أنّ المبادرات المحلية للهجرة والتنمية تتكلّل بالنجاح عندما تنتهج مقاربة متعددة الشركاء بالاشتراك مع السلطات المحلية ومختلف المعنيين على المستوى المحلي.
- إنّ النشاطات الأكثر نجاحاً واستمراريةً التي نفذتها المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية في هذا المجال هي تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومات المحلية في دول المنشأ والمقصد بما يتماشى مع البعد الأساسي بين المنظمات المحلية لمحور الهجرة والتنمية. فعندما تتشارك السلطات المحلية الرؤيا مع شركاء المجتمع المدني، تعمل على تطوير حس بالملكية على المشاريع التي تدفع بها للالتزام بالوقت والطاقة والموارد الأمر الذي يسهم بفعالية في نجاح مبادرة الهجرة والتنمية واستدامتها. لهذه الأسباب، غالباً ما تكون محفزات الهجرة وتأثيراتها واضحةً على المستوى المحلي، إن بشكل تأثيرات على سوق العمل المحلي، وحجم وعدد السكان المحليين، أو الحاجة إلى توفير الخدمات العامة. كما لا بد من إشراك المحافظات والسلطات المحلية نظراً إلى أنّ التشاورات والاتفاقات مع الحكومات على المستويات الوطنية الفرعية تعدّ ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المجتمع المدني.

[١١٢] الموقع الإلكتروني الخاص بمبادرة الهجرة والتنمية المشتركة:
http://www.migration4development.org/content/about-jmdi (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة المرحلة ٢ [١١٣]

مدة المشروع: من عام ٢٠١٢ حتى اليوم

تولى تنفيذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

انطلاقاً من الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى، هدفت المرحلة الثانية من المشروع إلى تعزيز البعد المحلي للهجرة والتنمية. بالتالي، ركزت هذه المرحلة على دور السلطات المحلية واحتياجاتها في سياق الربط بفعالية بين الهجرة والتنمية. إذ ترمي المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية إلى الارتقاء بعدد محدود من المبادرات القائمة، والتي تستهدف بشكلٍ خاص السلطات المحلية المعنية بقضايا الهجرة والتنمية المحلية.

تندرج المحصّلات المتوقعة للمرحلة الجديدة على الشكل الآتي:

- تحديد المبادرات الواعدة من السلطات المحلية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في بعض الدول المحددة، والمنوي الارتقاء بها؛
- تعزيز قدرات الإدارات المحلية المختارة من أجل الربط بفعالية بين الهجرة والتنمية. التركيز بشكل خاص على تسهيل التنسيق بين إدارات السلطات المحلية للاستفادة إلى حدّ أمثل من قدرتها على التعويل على الهجرة من أجل التنمية؛
- الربط بين السلطات المحلية وسائر أصحاب المصالح من أجل تسهيل الشراكات (بين السلطات المحلية في دول المنشأ والمقصد للمهاجرين، وجمعيات المهاجرين واللاجئين، والقطاع الخاص، والشركاء الاجتماعيين، وما إلى ذلك) من أجل تعزيز قدرات السلطات المحلية على أن تتحول إلى جهات ناشطة في مجال الهجرة والتنمية.

من بين المشاريع الواعدة المحدّدة مبادرة «**تشجيع الاستثمار الجماعي للحوالات من أجل تحقيق التنمية في دول المنشأ**.»

ربط المشروع بين موقعين مختلفين من خلال نشاطاته: الجزء الأول جرى في إيطاليا، حيث نفذت نشاطات تطوير القدرات من أجل تعزيز كفاءات المهاجرين في مجال التنمية. أما الجزء الثاني من المشروع فجرى في السنغال، حيث منح الدعم لعائلات المهاجرين وأبلغت وكالات المجتمع المدني والحكم المحلي بالفرص التي يتيحها قطاع الاقتصاد المحلي.

أما النتائج الأساسية للمشروع فكانت:

- تم تحسين إمكانيات عشر منظمات للمهاجرين في مجال تطوير المشاريع في سردينيا وبيمون، من خلال إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية.

[١١٣] المرجع نفسه.

- ٦٠٪ من العائلات أقامت مشاريع أعمال على المدى الطويل بمشاركة ودعم من النظراء في إيطاليا.
- اعترفت المجتمعات المحلية الإيطالية والسنغالية ومنظمات المجتمع المدني بقدرات المهاجرين في مجال التنمية.

إقرأ المزيد بالنقر على الرابط التالي: http://www.migration4development.org/content/spes

ت. التعاون الثلاثي الأطراف

أصبح التعاون الثلاثي الأطراف أو التعاون الثلاثي عبارة عن آلية هامة للتعاون بين الدول، في الجنوب والشمال على حد سواء، وبين دولة أو دولتين وطرف ثالث، مثل منظمات المغتربين، وجمعيات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية، بحسب الطريقة التي ينظم فيها التعاون.

في وقتٍ تتمثّل فيه الخاصية المحدّدة للتعاون بين دول الجنوب في التعلّم الأفقي/ على مستوى الأقران بين الدول، ليست الحال كذلك بالضرورة بالنسبة إلى الجهة الداعمة للتعاون بين دول الجنوب. فقد يتمثل دور الجهة الداعمة في تشارك معرفة أو خبرة محددة، ودعم الشراكة من خلال تسهيل الاجتماعات وورش العمل أو تقديم الدعم اللوجستي.

دور جمعيات المغتربين

لا بد من النظر إلى جمعيات المغتربين باعتبارها شريكاً محورياً في التعاون بين دول الجنوب. فهي غالباً ما تتخصص في مجالات محددة، كقطاع الزراعة، أو التعليم، أو تكنولوجيا المعلومات أو المساعدة الإنسانية، ويمكنها بالتالي تقديم خبرة قيّمة تستفيد منها الحكومات. إلى جانب التأثير الأولي المتمثل في دعم جهود الحكومات في إعداد استراتيجية وخطة عمل للجاليات، فإنّ إشراك مجموعات الجاليات يعطيها الفرصة للمساهمة في العملية، وهي بحد ذاتها خطوة هامة لبناء الثقة.[١١٤]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إشراك الطلاب من الجاليات، وجمعيات الشباب والنساء كفيل بإلقاء منظور جديد وبث أفكار ملهمة في تحديد الأولويات وفي وسائل التعاون الثلاثي. ومن الأمثلة على ذلك شبكة الشباب في الجاليات الأفريقية في أوروبا، وجمعية الطلاب للنيجيريين في الجاليات، أو «أكيدوا» الشبكة الوطنية من المهاجرات المقيمات في إيرلندا. كما من المنطقي أيضاً البقاء على اتصال مع المنظمات الجامعة مثل برنامج أفريقيا وأوروبا أو برنامج الجاليات من أجل التنمية.

تعاون الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» مع الجاليات

اعتمدت الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» آليات مختلفة للتعاون مع الجهات الفاعلة ضمن الجاليات، بما في ذلك الأمثلة التالية التي تم التطرق إليها خلال ورشة عمل المشروع حول التعاون بين المؤسسات في مجال الهجرة والتنمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢:

لبنان: وقعت جمعيات المهاجرين بروتوكولاً مع الحكومة من أجل تحديد المصالح المشتركة. وقد نظّمت الجامعة

[١١٤] المنظمة الدولية للهجرة، معهد سياسات الهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

اللبنانية الثقافية في العالم، وهو منظمة غير حكومية تمثل الجاليات اللبنانية يربطها بالحكومة بروتوكول للتعاون، من خلال **مجالس قارية، ومجالس وطنية، ومدنية** في دول المقصد التي تضمّ عدداً كبيراً من الجاليات اللبنانية.

مصر: في العام ١٩٨٥، أنشئت جمعية خاصة بالمهاجرين المصريين باسم «الجمعية المصرية للاتحاد العام للمصريين بالخارج» بهدف مساعدة الجمعيات الحكومية على إعداد سياسات الهجرة. وبسبب المشاكل الإدارية التي طرأت داخل هذه الجمعية، لم تقم بمهامها كما يجب. وقد حاولت الحكومة المصرية دعمها غير مرة ولكنها فشلت في كل مرة. هي اليوم تقدم الدعم لإطارها التنظيمي. وقد لاحظت الحكومة المصرية أن المصريين المقيمين بالخارج لا يقيمون ارتباطاً كبيراً بالقنصليات والسفارات، ما يتطلب إجراءات لبذل المزيد من الجهود للتواصل مع المهاجرين المصريين. في الواقع، بعض الدول كدول الخليج مثلاً لا يسمحون بإنشاء جمعيات من هذا النوع.

مالي: أقيمت جمعيات للجاليات مع منظمات جامعة في كل دولة من دول المقصد. أما أمانة السر فكائنة في مالي.

الجزائر: تتعاون الجزائر مع جمعيات الجزائريين بالخارج (من باحثين، وعلماء، وأكاديميين، ورجال أعمال، وتجار، وفنانين، وقادة ثقافيين وما إليهم). على هذا الأساس، وفي سياق نشاطاتها، يعمل وزير الدولة المكلف بالجالية الوطنية بالخارج من أجل تعزيز الكفاءات الوطنية بالخارج بحيث تفيد مصالح الدولة، وتعزز شبكات المجتمع المحلي وتنمي الحركة التجمّعية.

السنغال: يمثل المجلس الأعلى للسنغاليين بالخارج الجاليات أمام الدولة. وهو يقوم بجمع ونشر المعلومات وصياغة التوصيات من أجل إعداد السياسات الخاصة بالجاليات. ولكن المشاكل قد طرأت نتيجة التغيير الأخير في الحكومة. وثمة مسألة أخرى تتناول صعوبة التواصل مع منظمات الجاليات.

المغرب: تتبع الحكومة مقاربةً إقليميةً لا مركزية وتصدر دعوات للمشاريع من أجل حشد جمعيات الجاليات للتنمية المحلية.

مثال:
البرنامج بين أفريقيا أوروبا

البرنامج بين أفريقيا وأوروبا عبارة عن منبر يسعى لتعزيز التعاون بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. يوفّر البرنامج الأدوات اللازمة من أجل التواصل مع الجاليات وتشارك التجارب بين جمعيات المغتربين. ساهم إنشاء برنامج للجاليات الأفريقية في مختلف المناطق الأوروبية من أجل التنمية في وضع الجاليات كجهة تنموية من أجل أفريقيا. وهو يقدّم الدعم لإنشاء برنامج أوروبي لمنظمات الجاليات الأفريقية في دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧، والنروج، وسويسرا. يعمل البرنامج على تحسين التنسيق، والتواصل والتعاون لنشاطات التنمية التي تقوم بها جاليات المهاجرين الأفارقة، ويعزز إمكانيات منظمات الجاليات للمشاركة على نحو فاعل في عملية التعاون من أجل التنمية في أفريقيا.

الموقع الإلكتروني:
http://www.ae-platform.org

دور منظمات المجتمع المدني

«لا يجدر بالشراكات الثلاثية [...] أن تحصر بالهيئات الحكومية، بل يجب أن تشمل منظمات المجتمع المدني، التي تتمتع بأدوار هامة على صعيد التنمية: تحديد الاحتياجات، وتقديم المقترحات، وأداء دور حاسم عندما تتخذ الأمور منحىً سلبياً وما إلى ذلك. وإن إشراك المجتمع المدني في التعاون الثلاثي من شأنه أن يتيح ملكية واسعة لعمليات التنمية».[١١٥]

حتى اليوم، تشارك منظمات المجتمع المدني مشاركةً محدودةً في مجال التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب بما أنّ هذا التعاون يعتبر كمسألة ثنائية بين الدول.[١١٦] إلاّ أنّه من المجدي أن تعمل الحكومات على إشراك منظمات المجتمع المدني إلى أكبر حد ممكن بما أنها تعمل بشكل مباشر مع أفراد الجاليات في دول المقصد ومع المهاجرين العائدين وعائلاتهم المتأثرة بالاغتراب في دول المنشأ. فهم مصادر هامة للمعرفة، وهم قادرون على جعل التعاون الإقليمي وبين المناطق فعالاً أكثر. يجدر بالحكومات أيضاً بذل الجهود لإقامة الروابط بين منظمات المجتمع المدني بين دول عدة تعمل على المجالات نفسها.

تتنوع الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها منظمات المجتمع المدني. أما الأهم من بينها فمدرجة على الشكل الآتي:

- مراقبة التعاون المستمر وضمان تراصف النتائج المتوقعة مع حاجات المواطنين ومصالحهم في الدولة المستفيدة.[١١٧]
- توفير المعرفة المحددة في أحد المجالات ذات الصلة بالجاليات والتنمية. هل من المفيد إشراك جمعيات المجتمع المدني المتخصّصة العاملة في دول المقصد والمنشأ للمهاجرين؟ هل قمت بتحديد منظمة المجتمع المدني التي حققت المعرفة ذات الصلة في دولة تجدها مثيرة للاهتمام بشكلٍ خاص وتريد التعلّم منها؟ تذكر أن الحكومات ليست وحدها الشريكة المحتملة ومصادر المعرفة. ففي أكثرية الحالات، تساهم جهات فاعلة أخرى في نجاح المقاربة التي تنتهجها الدولة.

---

[١١٥] ب. دايفيز: التعاون بين دول الجنوب: التقدم باتجاه مثال جديد للمساعدة. في: مركز السياسات الدولية للنمو الشمولي: التعاون بين دول الجنوب. اللعبة القديمة نفسها أم مثال جديد؟ الفقر في محور التركيز، العدد ٢٠، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.ipc-undp.org/pub/IPCPovertyInFocus20.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١)

[١١٦] س. فايس، ه. هيوز (٢٠١٣): أصوات جديدة حول التعاون بين دول الجنوب بين القوى الناشئة وأفريقيا. وجهات نظر المجتمع المدني الأفريقية. متوافر على الموقع الإلكتروني: https://hiva.kuleuven.be/resources/pdf/publicaties/R1507_New_Voices_on_South-South_Cooperation.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ 1/8/2013)

[١١٧] المرجع نفسه.

آليات التعاون الخاصة بالدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» مع الجهات الفاعلة الحكومية الدولية وغير الحكومية

أدلى ممثلو دولتي مالي والسنغال بالأمثلة التالية خلال ورشة عمل مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» والتي تمحورت حول التعاون بين المؤسسات في مجال الهجرة والتنمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢:

تتمتع مالي **بآلية مؤسساتية للمشاورات** تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة (من الدولة وغير الدولة، والجاليات، والوكالات الدولية). وقد أثبتت هذه الآلية فعاليتها بشكلٍ خاص في صياغة السياسة الوطنية حول الهجرة، في وقتٍ استفادت فيه العملية ككل من **مساهمات على مستويات مختلفة** ساعدت في تحقيق التوافق على نطاق واسع حول الموضوع.

تسعى السنغال من جهتها إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني؛ إذ **تشارك المنظمات غير الحكومية في اللجنة التوجيهية لمشاريع الهجرة والتنمية**.

دور القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية ولا بد من أخذه في الحسبان في مبادرات التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. ففي الواقع، يوجّه القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجاليات. من الممكن تصنيف مساهمات الجاليات بشكل استثمارات أجنبية مباشرة، بشكل تجارة (تتضمن التجارة العامة والتجارة المبنية على الحنين)، نقل المعرفة وهجرة العودة، ريادة المشاريع عبر الحدود الوطنية والحوالات المالية. من الممكن أن تشارك الجاليات في ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص، التي تكون الحكومة (القطاع العام) أحد الأطراف فيها وشركة من القطاع الخاص من الجنوب أو الشمال طرفاً آخر فيها.

تتمتع الجاليات بعددٍ من المواصفات الهامة التي تجعلها أكثر ميلاً للمساهمةً في تنمية الدول المنشأ: أولاً، يتمتع أبناء الجاليات برابط عاطفي قوي يجمعهم بدولتهم الأم ويشجّعهم على المساهمة في تنميتها؛ وقد أنشأوا شبكةً عابرة للحدود الوطنية تقوم على الثقة والتضامن وتساعد في نمو أو ازدهار الأعمال؛ يتحدثون أكثر من لغة واحدة، ولديهم مدخرات مالية يمكنهم استثمارها في الوطن. ولكن، كما هي الحال مع أي رائد مشاريع محتمل، قد تؤثر البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال على رغبة الجاليات بالاستثمار. فإنّ عدم القدرة في الوصول إلى التمويل أو الأراضي، أو القيود القانونية، أو غياب المعلومات حول الاستثمارات، أو العوائق الإدارية، أو حقوق الملكية غير الصارمة بما يكفي؛ أو أنظمة الضرائب غير المؤاتية أو الفساد أو المسائل المرتبطة بالأمن كلها أمور من شأنها أن تؤثر على قرار الشخص في إنشاء شركة في الدولة المنشأ. من المحفزات على الاستثمار يمكن ذكر المحطات الجامعة المخصّصة للمستثمرين المحتملين بهدف تخفيض العوائق البيروقراطية، والإعفاءات من الضرائب على استيراد المواد المستخدمة لإطلاق المشاريع، وبرامج الإرشاد في قطاع الأعمال.

يمكن لغرف التجارة، وهي عبارة عن شبكات أعمال غير منتسبة للهيئات أو المؤسسات الحكومية تسهيل النشر الهادف للمعلومات حول فرص العمل والمتطلبات الإدارية للانطلاق في الأعمال. من الممكن أيضاً تسهيل النشاطات

الريادية، مثلاً من خلال تسهيل الحصول على القروض المصرفية ورؤوس الأموال بافتتاح مكاتب فرعية في الدول المقصد، ومن خلال إنشاء صناديق للاستثمار أو تقديم منتجات مصرفية هادفة بمعدلات فائدة خاصة أو بتأمين يمنح المهاجرين الفرصة لفتح حسابات بالعملة الأجنبية في الدولة المنشأ أو من خلال تسهيل فرص استفادة المستثمرين المهاجرين من القروض الفائقة الصغر. يؤدي قطاع المصارف دوراً أساسياً في الحوالات التي تضاعفت على مر السنوات الماضية.

سعياً لإضفاء مزيد من الشفافية على رسوم تحويل الأموال وتخفيض رسوم التحويل لإرسال الحوالات من وداخل أفريقيا، أقام البنك الدولي والاتحاد الأفريقي قاعدة البيانات بعنوان «إرسال الأموال إلى أفريقيا» (وقد أطلقت في العام ٢٠١١). يمكن الوصول إليها بالنقر على الرابط التالي: http://sendmoneyafrica.worldbank.org

يفترض بأصحاب المصالح الحكوميين أيضاً أن يشاركوا مع القطاع الخاص من أجل توفير معايير أفضل للعمال المهاجرين. بما أنّ الشركات الدولية تحفز الطلبات على العمل، فهي تحتلّ موقعاً مميزاً في تحسين معايير العمل للعمال المهاجرين.[١١٨]

أمثلة

وامدا عبارة عن برنامج مصمّم لتمكين رواد المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعمل البرنامج على ثلاثة محاور أساسية: ١) الموقع الإعلامي الذي يقدّم لمحات عن شركات الأعمال الصغيرة، لإلهام وتثقيف رواد المشاريع ويسلّط الضوء على الاتجاهات؛ ٢) «الصندوق»، عبارة عن استثمارات مالية تقدم لافتتاح الأعمال المركزة على التكنولوجيا وغيرها؛ ٣) «البرامج والمنتجات» التي تساعد الشركات على النمو. في العام ٢٠١٣، أطلق البرنامج شراكةً مع شبكة من الخبراء اللبنانيين الأميركيين العاملين في قطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية *(LebNet)*، أتاح لرواد المشاريع والمستثمرين المشاركين تبادل المعارف حول إنشاء الأعمال والتحديات ذات الصلة في دولتهم المنشأ وفي العالم العربي. لمزيد من المعلومات عن وامدا، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني بالنقر على الرابط التالي: *http://www.wamda.com*.

ويعتبر هومسترينغز برنامج استثمارات مشابهاً، ولكن بتركيز على أفريقيا يقدم صناديق الأسهم الخاصة للجاليات الأفريقية *(www.homestrings.com)*.

دور المنظمات الدولية والحكومية الدولية

تؤدي المنظمات الدولية والحكومية الدولية دوراً هاماً في مجال التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب بما أنها تؤدي دور المنشّط، وناقل المعرفة، ومقدّم المساعدة التقنية. وبما أنّ هذه المنظمات تتمتع بوظيفة جمع مختلف الأطراف معاً بما يتوافق مع الصلاحيات والقيم الأساسية لكل منهم، يمكنها أداء دور «بانية الجسور» بمعنى أنها قادرة على ربط الأطراف الذين يفتقرون إلى دراية معينة بالأطراف الذين يملكونها، ودعم إنشاء آليات لتبادل المعارف، وتقديم التمويل أو الخبرة الأساسية لإطلاق المبادرات أو المشاريع. وبالتالي، تؤدي المنظمات دور الطرف الثالث بالنسبة إلى

[١١٨] نشرت المنظمة غير الربحية BSR (الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية) مبادئ توجيهية عملية لإشراك القطاع الخاص في تحسين ظروف العمال المهاجرين، لا سيما في مجال التعاون بين دول الجنوب: BSR (٢٠٠٨): هجرة اليد العاملة الدولية: دور مسؤول للأعمال، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.bsr.org/reports/BSR_LaborMigrationRoleforBusiness.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥)؛ BSR (٢٠١٠): عدة أدوات الإدارة الخاصة بالعمال المهاجرين: إطار عمل عالمي. إدارة العمال وحماية الحقوق، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.bsr.org/reports/BSR_Migrant_Worker_Management_Toolkit.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥).

التعاون بين دول الجنوب. وفقاً لمجال المشاركة والكفاءات، يمكن للمنظمات الدولية أيضاً أن تيسّر الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تسهّل مشاركة الجاليات.

في الواقع، تعتبر هذه المبادئ التوجيهية الأولى من نوعها للنظر في التعاون بين دول الجنوب بين أصحاب المصالح الحكوميين حول موضوع إشراك الجاليات. في حال مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب، يعتبر كل من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، وبصفتهما منظمتين دوليتين، «الطرف الثالث» الذي يدعم ويسهّل مبادرات الشراكة بين الجنوب.

خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة

خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة عبارة عن مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة توفّر المساعدة التقنية على المدى القصير للإدارات الوطنية والإقليمية من حول العالم من أجل معالجة جميع مجالات الهجرة بانتهاج مقاربة شاملة لإدارة الهجرة. وتعدّ قضية الهجرة والتنمية أحد مجالات التركيز للمبادرة لأنشطة بناء القدرات كرد فعل سريع وقصير الأجل. تقوم المقاربة بشكلٍ أساسي على تحويل المهارات بين الأقران، والخبرة والمعرفة. خلال المرحلة الأولى (الممتدة بين ٢٠٠٩ و٢٠١١) من مبادرة خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، جرى التبادل بين الأقران من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الدول والمؤسسات الشريكة. في المرحلة الثانية (الممتدة بين ٢٠١٢ و٢٠١٤)، تم تضمين البعد المتعلق بالتعاون بين دول الجنوب في عددٍ كبيرٍ من أنشطة المبادرة نتيجة الأسباب والملاحظات التالية خلال المرحلة الأولى للتنفيذ:

- ترتبط مواضيع عدة بإدارة شؤون الجاليات والتواصل معها ولا تتمتع الإدارات الأوروبية بكثير من الخبرة في هذا المجال. ينطبق هذا الأمر أيضاً على بعض جوانب إدارة الهجرة بداعي العمل، وفي نطاق أوسع بالهجرة والتنمية، وأيضاً بتنمية خطط التنقل داخل المناطق.
- يتمكّن الخبير الإقليمي بشكلٍ أفضل من فهم العقبات والقيود المرتبطة بالإدارة الأفريقية أو الأميركية اللاتينية أو الآسيوية في ما يتعلق بسياسات الهجرة.
- تماشياً مع السبب المذكور آنفاً، من المعلوم أنه من الأسهل على المستفيدين الإصغاء إلى خبير إقليمي وفهمه وهو أمر كفيل بتغيير البعد الديناميكي للتبادل.
- من خلال الاستعانة بخبير إقليمي من دولة عملت على تطوير ممارسات سليمة أو وضع إطار عمل سليم للسياسات حول جانب محدد، يتحسن التبادل على الصعيدين التقني والشخصي ضمن المنطقة نفسها وهو أمر على قدر كبير من الأهمية في أماكن مثل غرب أفريقيا، حيث يتم التنقل بين دول المنطقة.

يتجسّد أحد الأمثلة على أعمال مبادرة خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة في تقديم الدعم للمؤسسات التوغولية عند صياغة الاستراتيجية الوطنية حول الهجرة والتنمية. يتضمّن النشاط بعثةً لتقصي الحقائق تعمل على تحديد الاحتياجات في مجال الهجرة والتنمية وإدارة شؤون الجاليات، وندوة حول الهجرة والتنمية والمساعدة في صياغة الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتنمية. وقد أرسل خبراء من الإدارات الوطنية في بنين وفرنسا وغانا لتنفيذ هذا النشاط.[١١٩]

[١١٩] للمزيد من المعلومات حول خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.icmpd.org/MIEUX-II.1672.0.html (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٧).

مثال:

المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي

المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي هو مؤسسة حكومية دولية تعمل في سبيل توحيد معايير أنظمة التعليم العالي بين الدول الأعضاء فيها. يتألف المجلس من ١٧ دولة (هي بنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والتشاد، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية وسط أفريقيا، ورواندا، وساحل العاج، والسنغال، والغابون، وغينيا بيساو، وغينيا–كوناكري، والكاميرون، ومالي، ومدغشقر، والنيجر) بالإضافة إلى عدد من مؤسسات البحث والتعليم العالي.

الأهداف[١٢٠]

- نسج التعاون العلمي والثقافي الدائم بين الدول الأعضاء؛
- تسهيل الاتفاقات بين الدول الأعضاء حول التعليم العالي والأبحاث، والمساهمة في تنفيذها؛
- مراقبة تنسيق أنظمة التعليم العالي والمساهمة في توحيد البرامج والمؤهلات في مؤسسات التعليم العالي والبحث.
- تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء لتنسيق وتوحيد التعليم العالي والبحث في عدة مؤسسات أكاديمية ومختصة في البحوث، ونسج التعاون بين مختلف المؤسسات وتبادل المعلومات.

النشاطات الرئيسية

يعمل المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي على أربعة برامج:

- الاعتراف بالشهادات وبرنامج التعادل
- برنامج الأدوية الأفريقي التقليدي
- البرنامج الأفريقي الدولي للجان الاستشارية
- برنامج التثبيت[١٢١]

مثال:

دعم منظمة العمل الدولية حول الاتفاقات المتعددة والثنائية ومذكرات التفاهم حول هجرة اليد العاملة

تقدّم وحدة المعنية بهجرة اليد العاملة في منظمة العمل الدولية، فرع الهجرة الدولية المساعدة في إجراء دراسات تقييمية ثلاثية للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية أو المستقبلية.

كما توفّر المساعدة للنقابات التجارية في دول المنشأ والمقصد في ما يتعلق بتوقيع مذكرات التفاهم من أجل حماية العمال المهاجرين. عملت منظمة العمل الدولية على صياغة اتفاق نموذجي للنقابات حول العمال المهاجرين لتحقيق هذه الغاية. وقد يسّر فرع الهجرة الدولية هذا النوع من الاتفاقات بين النقابات التجارية في غرب أفريقيا.[١٢٢]

---

[١٢٠] ترجمة المؤلف، النص الأصلي متوافر باللغة الفرنسية.

[١٢١] المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي: النتائج المحققة، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.lecames.org/en/programs.html (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣)

[١٢٢] لمزيد من المعلومات، راجع الرابط الإلكتروني: http://www.ilo.org/migrant/areas/multilateral-bilateral-agreement/lang--en/index.htm (تمت مراجعته بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢).

يمكن للمنظمات الدولية أن تعمل كهيئات تنشيط ودعم للحوارات الإقليمية حول الهجرة. يقدّم **المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة**[١٢٣] الدعم للحوارات التالية: الحوار الحكومي الدولي الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط) الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنقل والتوظيف، عملية يوروميد للهجرة ٣، الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، عملية بودابست، وعملية براغ.

من جهتها، تعمل **المنظمة الدولية للهجرة**[١٢٤] أيضاً على تيسير عدد من الحوارات الإقليمية حول الهجرة: حوار الهجرة لمنطقة جنوب أفريقيا، حوار الهجرة لمنطقة غرب أفريقيا، حوار أبو ظبي (المشاورات الوزارية حول التوظيف في الخارج)، عملية كولومبو (المشاورات الوزارية حول العمالة والعمل التعاقدي الخارجيين للدول المنشأ في آسيا)، عملية بالي (عملية بالي حول تهريب البشر، والإتجار بالأشخاص والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة)، عملية بوبيلا (المؤتمر الإقليمي حول الهجرة) ومؤتمر الجنوب الأميركي حول الهجرة.

دعم **نظام الأمم المتحدة** التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب على مرّ العقود الأربعة الأخيرة. وقد قام بإنشاء بنى مؤسساتية وبذل جهوداً ملموسةً من أجل إدراج التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب في برامجه. وقد صادقت الأمم المتحدة على قرار من الجمعية العمومية لإنشاء يوم الأمم المتحدة للتعاون الجنوبي (في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر). يفيد هذا الإعلان في إيلاء العناية للتعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز مشاركة شاملة في جهود التعاون بين بلدان الجنوب.

ويصف نظام الأمم المتحدة هذا الدور على أنّه يتمثل في تقديم الدعم للدول المشاركة في التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب في مجال تبادل المعارف، والتشبيك، وبناء القدرات المتبادلة، والمعلومات وتبادل أفضل الممارسات وتحليل السياسات.[١٢٥] ترى الأمم المتحدة دورها كهيئة جامعة/مدافعة، وناقلة للمعرفة، وبانية للشراكات ومحلّلة ومراقبة لعملية التقدم.

يفيد **مكتب الأمم المتحدة** المعني بالتعاون بين دول الجنوب، ويطلق عليه اسم الوحدة الخاصة، كأمانة سر للجنة الرفيعة المستوى التابعة للجمعية العمومية والمعنية بالتعاون بين دول الجنوب ويتلقى توجيهات السياسات منها ويعمل على تشغيلها من خلال أركانه الثلاثة:

١) الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون بين دول الجنوب
   - برنامج إلكتروني تم من خلاله تحديد الحلول للتنمية في دول الجنوب، وتحديد الخبراء أيضاً
٢) المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون بين دول الجنوب
   - أفضل الحلول المحددة من خلال الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون بين دول الجنوب تقدّم في المعرض
٣) النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين دول الجنوب

---

[١٢٣] أنشئ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في العام ١٩٩٣ من قبل النمسا وسويسرا كمنظمة دولية تعمل في المجالات ذات الصلة بالهجرة. وهي تنفّذ نشاطاتها في مناطق عدة حول العالم بما في ذلك في أوروبا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وجنوب أميركا. من خلال ستة مراكز كفاءات، يوفّر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الدول الأعضاء الخمسة عشر فيه والشركاء بالمعرفة المتعمقة والخبرة حول الهجرة. وهو يقوم بذلك باستخدام مقاربة من ثلاث ركائز: البحث، وبناء القدرات، والحوارات حول الهجرة. راجع www.icmpd.org

[١٢٤] المنظمة الدولية للهجرة هي منظمة حكومية دولية تأسست في العام ١٩٥١. تضمّ ١٤٩ دولة عضو و٩٨ مراقباً، بما فيها منظمات دولية وغير حكومية. تعمل المنظمة الدولية للهجرة في مجالات إدارة الهجرة الأربعة: الهجرة والتنمية، تسهيل الهجرة، تنظيم الهجرة، ومواجهة الهجرة القسرية. وهي تعمل على تعزيز إدارة الهجرة بشكلٍ نظامي وإنساني، والتعاون الدولي حول قضايا الهجرة، كما تقدم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين. راجع www.iom.int

[١٢٥] اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب، ٢٠١٢، المرجع المذكور آنفاً.

تيسّر الوحدة الخاصة نقل الحلول المثبتة من خلال البرنامج المادي والقائم على الإنترنت للنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين دول الجنوب الذي يمكن من خلاله للباحثين عن الحلول ومقدميها من دول الجنوب تحويل والحصول على الحلول في مجال التنمية والتكنولوجيا والتمويل في بيئة آمنة.

تشكّل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي تعمل على دعم وتعزيز التعاون الدولي في سبيل مواجهة التحديات الإقتصادية، والاجتماعية والبيئية. وهي تعقد سنوياً اجتماعات للتنسيق الدولي حول الهجرة الدولية.
إضافةً إلى نظام الأمم المتحدة، تقدّم المؤسسات التالية الدعم للتعاون بين دول الجنوب:

- يقوم الصندوق الاستئماني للتعاون بين دول الجنوب التابع لمصرف التنمية الأفريقي بدعم الدول الأفريقية من أجل الوصول إلى حلول التنمية والخبرات التقنية من الجنوب. وهو يعزّز التعاون الإقليمي في أفريقيا وتبادل المعارف بين الدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل نمواً في أفريقيا. وتشجّع الجهات المانحة التقليدية والناشئة على دعم مرفق الجهات المانحة المتعددة الخاضع لإدارة وحدة الشراكات والتعاون التابعة لمصرف التنمية الأفريقي.
- مرفق تبادل الخبرات بين دول الجنوب التابع للبنك الدولي يموّل مشاريع تبادل المعارف مباشرة من أصحاب الاختصاص في الدول النامية التي تعمل على إدماج عمليات تبادل المعرفة بين دول الجنوب في أهدافها الإنمائية. يساعد هذا المرفق في توثيق نتائج عمليات التبادل ونشر الممارسات السليمة والدروس المستفادة.

دور الجهات المانحة

تؤدي الجهات المانحة دوراً حاسماً في وضع حجر الأساس للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. فيمكن للجهات المانحة مثلاً أن تمثّل ما يسمّى بـ«الجهات المانحة التقليدية»، أبرز الدول المانحة في العالم، التي تشكّل جزءاً من لجنة المساعدة الإنمائية؛ ويمكن أن تكون هذه الجهات المانحة جهات فاعلة في القطاع الخاص، أو مؤسسات أو جهات مانحة ناشئة من البلدان المتوسطة الدخل الراغبة في المساهمة بالمال أو الخبرة.

وقد قامت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووزارة الشؤون الخارجية من هولندا، وفرنسا والوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية بدعم مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب». كما تقوم أيضاً بدعم عدة مبادرات أخرى في إطار العمل الخاص بالتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. في ما يلي بعض الأمثلة:

إيطاليا

- قامت الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية ضمن وزارة الشؤون الخارجية بتمويل برامج عدة للهجرة من أجل التنمية في أفريقيا. في وقتٍ تتمحور فيه هذه البرامج حول مواضيع عدة، فهي كلها تهدف إلى المساهمة في تنمية بلدان المنشأ اجتماعياً واقتصادياً، من خلال تحديد ونقل المهارات والموارد المالية والاجتماعية والمهنية للمغتربين المقيمين في إيطاليا، والتشجيع على نسج الشراكات بين المهاجرين أنفسهم والجماعات المضيفة/جماعات بلد الأصل. تعتبر جميع مبادرات الهجرة والتنمية في أفريقيا موجّهة نحو التنمية المشتركة، وبالتالي فهي تشجّع على التنسيق ونسج الشراكات بين دول المنشأ والمقصد بهدف تطوير المجتمعات المحلية وريادة المشاريع، بمشاركة نظام التعاون اللامركزي ومن خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تستوجب النشاطات الأساسية التي تمّ الترويج لها من خلال مبادرة الهجرة والتنمية في أفريقيا ما يلي: أ) تنفيذ المشاريع التي تشرك شبكات المهاجرين الاجتماعية في الجاليات المضيفة وجاليات المنشأ؛ ب) تأمين خدمات لتطوير شركات الأعمال بهدف المساعدة في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

الحجم؛ ج) تطبيق آليات مبتكرة لإرسال الحوالات والتخفيف من كلفة إرسالها بهدف رفع مستوى تأثيرها في عملية التنمية؛ د) تشجيع المهاجرين على الإلمام بالشؤون المالية وبناء قدراتهم تحقيقاً للتنمية المشتركة.

- قامت إيطاليا أيضاً بدعم المشروع المشترك بين المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة بعنوان «ربط جاليات المغتربين تحقيقاً للمزيد من التنمية» الذي أسفر عن جردة بالإمكانيات والممارسات المؤسساتية. وقد رمى هذا المشروع لدعم المسؤولين الحكوميين من جاليات المغتربين من أجل إنشاء بيئة مؤاتية وصياغة سياسات مبنية على الأدلة حول الهجرة والتنمية. كما وضع المشروع حجر الأساس للحوار حول الممارسات السليمة والدروس المستفادة بين الدول المشاركة في هجرة العبور عبر المتوسط.
- انطلاقاً من خبرتها مع الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، بدأت وكالة التنمية الإيطالية بتمويل الدورة التدريبية بعنوان «تمكين جمعيات المهاجرين من أجل التنمية المشتركة». صمّمت الدورة التدريبية من أجل تعزيز قدرات جمعيات المهاجرين في إيطاليا للتخطيط لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة عبر الوطنية وتنفيذها. وقد تضمنت نشاطات بناء القدرات والتشبيك لجمعيات المهاجرين. من خلال إدماج السلطات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإيطالية، سعت الدورة لتعزيز الشراكات بين جمعيات المهاجرين وغيرها من أصحاب المصالح الناشطين في مجال التعاون من أجل التنمية.
- يفيد «البرنامج من أجل دعم القطاع الخاص والاعتراف بالجاليات السنغالية في إيطاليا» المنفّذ والمموّل بالشراكة بين الحكومتين الإيطالية والسنغالية في دعم الاستثمارات من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المناطق في السنغال التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة إلى الخارج.
- توفّر وزارة الداخلية الإيطالية التمويل المشترك للمشروع بعنوان «أفضل الممارسات المتعلقة بجمع ونشر بيانات هجرة اليد العاملة من أجل تحسين أنظمة المعلومات حول سوق العمل» وهو يهدف لتحسين قدرات ست دول في المغرب، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا الغربية من أجل جمع ونشر المعلومات حول هجرة اليد العاملة. أما الهدف فيتمثل في تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وتعزيز إنشاء الشراكات على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي.[١٢٦]

هولندا

- تدعم وزارة الخارجية الهولندية برنامج الإجازة في إدارة الهجرة، الذي تستضيفه جامعة ماستريخت. برنامج الدبلوم من ثلاثة أشهر صمّم خصيصاً للمسؤولين الحكوميين وهو يقدّم دورات حول الهجرة وسياسات اللجوء. تتوافر المنح للمشاركين من الدول المؤهلة في مختلف أنحاء العالم النامي. كما يقصد من البرنامج أن يبني برنامجاً يمكّن عمّال الخدمة المدنية من نسج الشبكات في ما يتخطّى مدة البرنامج.[١٢٧]

فرنسا

- «برنامج دعم مبادرات التضامن من أجل التنمية» عبارة عن برنامج شامل وجامع «للتنمية المشتركة»، يرمي إلى حشد الجاليات السنغالية المقيمة في فرنسا (الحوالات المالية، المهارات كما الاستثمارات). فمن خلال شراكة بين دولتي فرنسا والسنغال، يساهم البرنامج في تمويل مشاريع التنمية المحلية التي يشارك فيها المهاجرون وشركاؤهم في مناطق المنشأ. كما يفيد البرنامج في دعم رواد المشاريع السنغاليين المقيمين في فرنسا ومشاريعهم الاستثمارية في السنغال، كما يعمل على تشجيع وحشد الجاليات من المؤهلات العالية

[١٢٦] للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.lmis-project.eu

[١٢٧] للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: http://www.lmis-project.eu

والشباب ذوي الكفاءات المثبتة من الجاليات من الجيلين الثاني والثالث. تطبق المشاريع المشابهة في الكاميرون وجزر القمر ويقام مشروع مماثل اليوم في مالي. لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: www.paisd.org

- برنامج «الألف رائد للمشاريع في المغرب من المغاربة المقيمين بالخارج » يخضع لإدارة وكالة التنمية الفرنسية في المغرب. وهو يساعد السلطات الحكومية في تحديد وتطبيق استراتيجية تهدف لتحديد الاستثمارات القادمة من المغاربة بالخارج على نحو أفضل. يهدف البرنامج إلى بناء قدرات وزارة المغاربة المقيمين بالخارج ووزارة المالية من أجل جذب الاستثمارات من الجاليات المغربية يدعم البرنامج أيضاً شبكة الجهات الفاعلة في مجال توفير فرص العمل لاستهداف الجاليات على وجه التحديد.
- يلقى برنامج وكالة التعاون الدولي والتنمية المحلية في منطقة المتوسط[١٢٨] الدعم من المفوضية الأوروبية والوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية. وهو يقدم المساعدة من أجل إنشاء شركات الأعمال لجمعيات المغتربين من دول المغرب، في أوروبا وفي الدولة المنشأ. يتضمن البرنامج حملات إعلامية حول فرص الاستثمار في دول المغرب في بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا وسويسرا. وهو ينظّم مناسبات خاصة لنسج الشبكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.entreprendre-mediterranee.com
- المعهد من أجل الأبحاث حول التنمية عبارة عن برنامج دعم مشابه يهدف إلى إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط. يستهدف هذا البرنامج، المموّل من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، المهاجرين المتحدرين من منطقة جنوب المتوسط الخاضعين للتدريب في فرنسا في الحقل العلمي أو التقني والحائزين على شهادة ماجستير أو أعلى. إلى جانب تقديم برنامج إرشاد مفصل حسب الاحتياجات حول دول الجنوب–الشمال على مدى ١٥ شهراً، يموّل البرنامج أيضاً الخطوات الأولى لتحقيق المشروع. فضلاً عن ذلك، يمنح هؤلاء المهاجرون دعماً أقوى في الدولة المقصد من خلال تيسير الإدماج الاقتصادي، من خلال الشبكات المحلية (غرف التجارة، النقابات التجارية، وما إليها) وتحديد الشركاء الرئيسيين ووضع النشاطات في بيئة السوق الجديدة، وتحديد الوسائل اللوجستية والدعم في تحديد مختلف زوايا الأعمال. يمكن العودة لمزيد من المعلومات إلى الموقع الإلكتروني: www.ird.fr

سويسرا

- أنشأت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون برنامجاً شاملاً حول الهجرة والتنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب. يتمثل الهدف من برنامج التعاون الغرب أفريقي حول الهجرة والتنمية (٢٠١٣–٢٠١٦) في تحسين ظروف المهاجرين في منطقة غرب أفريقيا. وهو يهدف لذلك من خلال: أ) تعزيز الحوار الإقليمي حول الهجرة والتنمية من خلال التبادل والتفاعل بين الدول المنتمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ب) إدراج نظام حماية الطفل التابع لشبكة غرب أفريقيا في السياسات الوطنية في غرب أفريقيا مع تركيز خاص على الأطفال المتنقلين وت) تعزيز اتساق السياسات وبناء القدرات في كل من بنين وبوركينا فاسو ونيجيريا.
- استكمال أنشطة التعاون الإقليمية للمشروع، فيسهم عنصر البحث في تنمية السياسات المبنية على الأدلة. ويجري حالياً مسح مشترك بين المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة حول سياسات الهجرة الغرب أفريقية بتمويل وتفويض من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

[١٢٨] وكالة التعاون الدولي والتنمية المحلية في منطقة المتوسط.

ث. **تجارب مختارة في مجال التعاون الثلاثي، وبين دول الشمال والجنوب، وبين دول الجنوب في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب»**

تجارب مستفادة من المغرب

يشارك المغرب في التعاون بين دول الجنوب وبين دول الشمال والجنوب بوسائل عدة. فالمغرب أولاً شريك مميز للاتحاد الأوروبي من حيث التعاون الاقتصادي، والتجاري والمالي والحوار حول السياسات. وقد وقع اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٠ وهو أحد أكبر الدول المتلقية لأموال الاتحاد الأوروبي بموجب سياسة الجوار الأوروبي. كما أقام المغرب أيضاً علاقات ثنائية متينة مع الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

ومع التوقيع على اتفاق أغادير بين المغرب، وتونس، ومصر، والأردن عام ٢٠٠٤، تم التوصل إلى ركيزة أساسية تمثلت في إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأورومتوسطية. من جهته، يقدم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو عبارة عن برنامج تنمية اقتصادية تابع للاتحاد الأفريقي، يتيح فرصاً مشابهةً للتعاون الثلاثي تهدف للقضاء على الفقر، وتعزيز النمو والتنمية المستدامة، وإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتسريع عملية تمكين المرأة. في هذا الإطار، قدّم المغرب خبرته وخدماته للمنطقة في مجالات استراتيجية من قبيل البنية التحتية، والري والتدريب المهني والتمويل الفائق الصغر.

يرد هذا التعاون في استراتيجية الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج للفترة بين ٢٠١٢ و٢٠١٦ والتي تشجع على استثمار خبرات المواطنين المقيمين بالخارج من أجل تنمية المغرب، وصياغة إطار عمل مؤسساتي لدعم الأعمال وتيسير إعادة إدماج المهاجرين بعد عودتهم إلى المغرب.

كذلك، يعتبر برنامج إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط مبادرة تعاون بين دول الشمال والجنوب بطلب طارئ من فرنسا والمغرب. أطلقت هذه المبادرة في العام ٢٠١٠، وهي تسعى إلى تعزيز الاستثمارات في المغرب من خلال الاستفادة من خبرات الجاليات المتخصصة في الخارج في حقل العلوم والتكنولوجيا. من خلال هذه الشراكات المتوازنة بين فرنسا والمغرب، تعتبر الجاليات الطرف الثالث والأهم لتعاون مؤسساتي ناجح بين البلدين.

في ما يتعلق بالتعاون بين دول الجنوب، نسج المغرب شراكةً مع السنغال، ختمت بمذكرة تفاهم للعلاقات الخارجية في حزيران/يونيو من عام ٢٠١٣ ولفترة ثلاث سنوات. السنغال هو إحدى دول المقصد بالنسبة للجاليات المغربية، وفي المقابل يقطن عدد كبير من السنغاليين في المغرب. بهذه الطريقة، يمكن إقامة علاقات ودية واستراتيجية من أجل المساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدين، وحماية أوضاع الجاليات في الدولتين. هذا النوع من العلاقات الثنائية يمكن استعادته وتعزيزه بين المغرب وسائر الدول الأخرى.

تجارب مستفادة من الجزائر

وضعت الجزائر إطار عمل شامل يسهّل المساهمات من جماعات المغتربين ويضمن اتساق السياسات. يشمل إطار العمل العناصر التالية:

- خطة عمل حكومية لجماعات المغتربين في الخارج (٢٠٠٩-٢٠١٤)
- استراتيجية تواصل لإشراك جماعات المغتربين وإدماجها في جهود التنمية الوطنية
- إجراءات من أجل ضمان مشاركة المغتربين في الحياة السياسية في الجزائر: ثمانية مقاعد برلمانية مخصّصة لممثلي جاليات المغتربين بالخارج. يمكن للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج أيضاً أن يشاركوا في الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات. فضلاً عن ذلك، يتم حالياً إنشاء مجلس استشاري يضمّ ممثلين عن المواطنين الجزائريين.
- المدارس الصيفية والشتوية التي تنظّمها الحكومة وتخصّص للجزائريين المقيمين بالخارج (من

أكاديميين، وباحثين، وعلماء)

- دعم نمو العمالة من خلال إنشاء مؤسسات فائقة الصغر للشباب في الجزائر والمغتربين العائدين إلى الجزائر
- إمكانية إنشاء فروع أجنبية للمصارف الجزائرية من أجل تقديم الخدمات المصرفية للمغتربين.

في خطوةٍ تهدف لتعزيز المشاركة مع جماعات المغتربين، شاركت الجزائر في التعاون بين دول الجنوب ودول الشمال والجنوب بوسائل مختلفة:

عمّقت الجزائر علاقاتها مع الدول المجاورة، وقد تم ذلك مثلاً من خلال تشكيل لجان الحدود الثنائية مع النيجر ومالي ومن خلال توقيع اتفاقات مع تونس وليبيا تحمي وتعزّز حقوق المواطنين المقيمين في هذه الدول. تهدف لجان الحدود الثنائية إلى تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدات الواقعة عند الحدود، عملاً على تشجيع التعاون بين المجتمعات المحلية عبر الحدود، ومنع الجرائم. ألغت الجزائر تسديد الديون من جانب ١٥ دولة واقعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

في سياق التعاون بين دول الجنوب وبين دول الشمال والجنوب على المستوى الثنائي، وقعت الجزائر اتفاقات حول تجنّب الضرائب المزدوجة، وقابلية نقل المنافع الاجتماعية، وإعادة قبول الأشخاص والتنقل الحر، وحماية العمال المهاجرين، والاعتراف برخص السوق في الدول المقصد. في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٣، وقعت الجزائر مذكرة تفاهم مع إسبانيا حول تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول. تفيد هذه الاتفاقات بشكلٍ مباشر في تحسين ظروف أفراد الجاليات في الخارج.

تتعاون الجزائر أيضاً مع دول الشمال من أجل استكمال المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمغتربين والبحث في سبل مساهمة جماعات المغتربين في تنمية دولتهم الأم. تعمل الحكومة أيضاً عن كثب مع دول المقصد من أجل تحسين صورة المغتربين هناك ونشر الوعي حول المساهمات الإيجابية للمهاجرين في التنمية.

على المستوى المتعدّد الأطراف، وقعت الجزائر الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتعتبر الحكومة أيضاً مشاركةً بشكل فاعل في الشراكة الأفريقية الأوروبية حول الهجرة، والتنقل، والتوظيف. وقد وقعت اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢ يتعلق بشكلٍ محدد بالأمور المتصلة بالهجرة، وإعادة القبول، ومكافحة التمييز العنصري، والتعاون القانوني والقضائي.

تجارب من لبنان

للبنان تاريخ طويل من التعاون مع الدول الأفريقية؛ ومردّ ذلك جزئيا إلى الجاليات اللبنانية الكبيرة المقيمة في الدول الأفريقية. وقد أظهرت بعض الأمثلة أنّ الجاليات اللبنانية قد ساهمت بشكل ملحوظ في تنمية دولهم المقصد.

نسج لبنان مجموعة واسعة من العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى توقيعه مذكّرات تفاهم متنوّعة وطّدت العلاقة الأفريقية–اللبنانية. في العام ٢٠١٣ ، اجتمع الرئيس اللبناني الحالي، ميشال سليمان، بممثّلين عن حكومات السنغال، ساحل العاج، غانا، ونيجيريا لتوقيع عشرة اتّفاقات متعلقة بالسياسات، والاقتصاد، والاستثمارات. فضلا عن ذلك، تمّ التوصل إلى اتّفاق لإعادة افتتاح سفارتي السنغال وساحل العاج في لبنان قبل نهاية العام ٢٠١٣.

عند وقت كتابة هذه السطور، كانت المديرية العامة للمغتربين، التابعة لوزارة الخارجية، تدرس ظروف الجاليات اللبنانية في أفريقيا لتحديد كيف يمكن توطيد علاقاتها مع هذه الجاليات أكثر فأكثر.

لتبادل التجارب حول السياسات الضريبية، استضاف لبنان مجموعة من الكوادر الأفريقية في قطاع الصيرفة من الغابون، جنوب أفريقيا، ليبيريا، ساحل العاج، وأنغولا الذين أداروا جلسات تدريبية في مقرّ المصرف المركزي في لبنان في نيسان/أبريل ٢٠١٢ . فضلاً عن ذلك، استضاف لبنان بعثة من المغرب وتونس في تموز/يوليو ٢٠١٣. عند وقت كتابة هذه السطور، كان لبنان يخطط أيضاً

لاستضافة بعثة أخرى من كينيا بهدف تبادل الخبرات في مجال الهجرة وشؤون المغتربين ضمن إطار عمل مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب».

فضلاً عن ذلك، تنكبّ المديرية العامة للمغتربين في لبنان على تطوير برنامج لتقديم المنح إلى طلاب من أفريقيا، لتمكينهم من الدراسة في الجامعة اللبنانية ومؤسسات فنية أخرى في مجالات التمريض، والصحة، والاتصالات، وعلوم الكمبيوتر، والمحاسبة. أما الهدف من ذلك، فهو تعزيز التعاون المستدام وتوطيد الروابط بين لبنان ودول أفريقية متنوّعة.

٣. أدوات تبادل المعارف

تتعدّد الأدوات المتوفّرة لتبادل المعارف بطريقة فعّالة. لكن قبل أن يقع اختيارك على أداة معيّنة، تأكّد من أنّ مبادرتك هذه تشكّل ركناً أساسياً من أركان الإطار الأوسع الذي تعتمده للبرامج والسياسات.

أ. ترسيخ عملية تبادل المعارف ضمن إطار السياسات الخاص بالجاليات

يفترض بهذه المبادئ التوجيهية التشغيلية أن تساعد في وضع مبادرات خاصة بتبادل المعارف، على نحو يؤدّي إلى نتائج تتوافق مع نهج الإدارة القائمة على النتائج. راجع الخطوات أدناه لتتأكّد من أنّ النشاطات التي تنفّذها في مجال تبادل المعلومات تضفي على هذه العملية قيمةً إضافية:

- **حدّد المحصّلات**: يجب أن تكون المحصّلات المتأتية عن عملية تبادل المعارف مرتبطةً بالأهداف والأولويات المحدّدة سلفاً في الاستراتيجية. ولا بدّ من أنّ تحدّد، بشكلٍ واضح، التأثير المرجوّ الناشئ عن الأعمال المنجَزة.
- **النواتج**: تعدّد النواتج الأعمالَ المطلوب إنجازها لتحقيق المحصّلات. تكون مرتبطة بمهارات أو قدرات معيّنة، أو بسلوكيات متغيّرة ينبغي تحقيقها ضمن إطار نشاط تبادل المعارف الذي تطبّقه.
- **الأولوية**: **عالية/متوسّطة/متدنيّة** (**اختياري**): إذا كنتَ تريد تحقيق عدّة نواتج بما يتوافق مع إطار نشاط تبادل المعارف، فمن المحتمل أن يشكّل ترتيب الأولويات تمريناً مفيداً.

راجع صفحة ٨٠ للاطلاع على مثالٍ عن تمرين ترتيب الأولويات.

- **المؤسسة و/أو الوكالات المسؤولة** (**بما فيها المؤسسة أو الوكالة الرائدة**): إنّ اختيار المؤسسة المناسبة فضلاً عن الموظّفين المناسبين للمشاركة في مبادرة تبادل المعارف يؤثّر على مدى نجاح هذه المبادرة.

إسأل نفسك:

- من يستطيع أن يبدأ بتحقيق التغيير المتصوّر ومن سيفعل ذلك؟
- في حال كانت مبادرة تبادل المعارف تشمل مجموعةً من الأشخاص: هل قمتَ بتحديد أشخاص من مختلف الخلفيات ووجهات النظر؟

- **الشركاء**: ترسي عملية تحديد الشركاء الأساس الذي ستقوم عليه مبادرتك الخاصة بتبادل المعارف. لا شكّ في أن شريكك الأساسي، أو شركاءك الأساسيين، هم الجهة الأساسية التي تشرف على تأمين المعارف، لكن لا تنسَ أن كلا الطرفَين المشاركَين في هذه العملية التبادلية يمكن أن يستفيدا من تجارب بعضهما. قد يكون شركاؤك الثانويون، بدورهم، عناصر فاعلة تساهم بطريقة غير مباشرة في دعم مبادرة تبادل المعارف.

إسأل نفسك:

- من هي الجهة التي تملك المعارف الأكثر اتّصالاً بالموضوع؟
- من سجّل نجاحاً في معالجة تحدّيات مماثلة في السابق؟

- **الموارد**: يجب أن يعدّد هذا البند الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتطبيق مبادرة تبادل المعارف وبلوغ النواتج المرجوّة.

راجع صفحة ٤٥ للاطلاع على نموذج عن مصفوفة النتائج – وهي أداةٌ مفيدة جداً عند التخطيط لنشاط تبادل المعارف.

لا تنسَ أن تلقّم المعارف التي تحصل عليها ضمن الاستراتيجية وخطة العمل اللتين تقوم بإعدادهما أو مراجعتهما للتواصل مع الجاليات. نوصيك بشدّة أنّ تجري **تقييماً لمبادرة تبادل المعارف** للتحقق إن كانت قد حقّقت الأغراض المحدّدة أم لا.

راجع صفحة ٥٢ للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن عملية المراقبة والتقييم.

بعد تطبيق نشاط تبادل المعارف وتقييمه، عليك **بنقل النتائج إلى الغير**.

راجع صفحة ٦٠ للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن طرق نقل النتائج.

ب. عرض مختلف أشكال تبادل المعلومات

يعرض هذا القسم مختلف أساليب التعاون الهادف إلى تطوير القدرات. ويُعدّ تبادل المعارف أحد أشكال التعاون التي يتمّ فيها تبادل الأفكار والخبرات، من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في بعض الأحيان.

يمكن الاطلاع في ما يلي على مجموعة من أبرز الأشكال الشائعة التي تستخدم من أجل تعزيز عمليات تبادل المعارف واستخلاص الدروس جرّاء التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف.

- إنشاء شبكات الأقران أو أصحاب الاختصاص/ شبكات وبرامج الممارسة المهنية
- إعارة الموظّفين (مثلاً من خلال اتّفاقات التوأمة التي تُبرم خلال القمم، والمؤتمرات، والندوات، وورش العمل، واجتماعات الخبراء)
- معارض تبادل المعارف
- محاور تبادل المعارف
- برامج البحث المشترك
- التعليم المنظّم من خلال الدورات
- البعثات الدراسية

سُئل المشاركون في ورشة عمل التعاون بين دول الجنوب، المنعقدة ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» عن **أسلوبهم المفضّل**[١٢٩] **للتعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب حول موضوع السياسات الخاصة بالجاليات**. فأجاب أغلبهم أنّ ما يهمّهم بالدرجة الأولى هي البعثات الدراسية والندوات وورش العمل، تليها اتفاقات التوأمة/إعارة الخبراء، وتدريب المدرّبين، والمؤتمرات المشتركة، وأخيراً تبادل الموظّفين على المدى القصير.

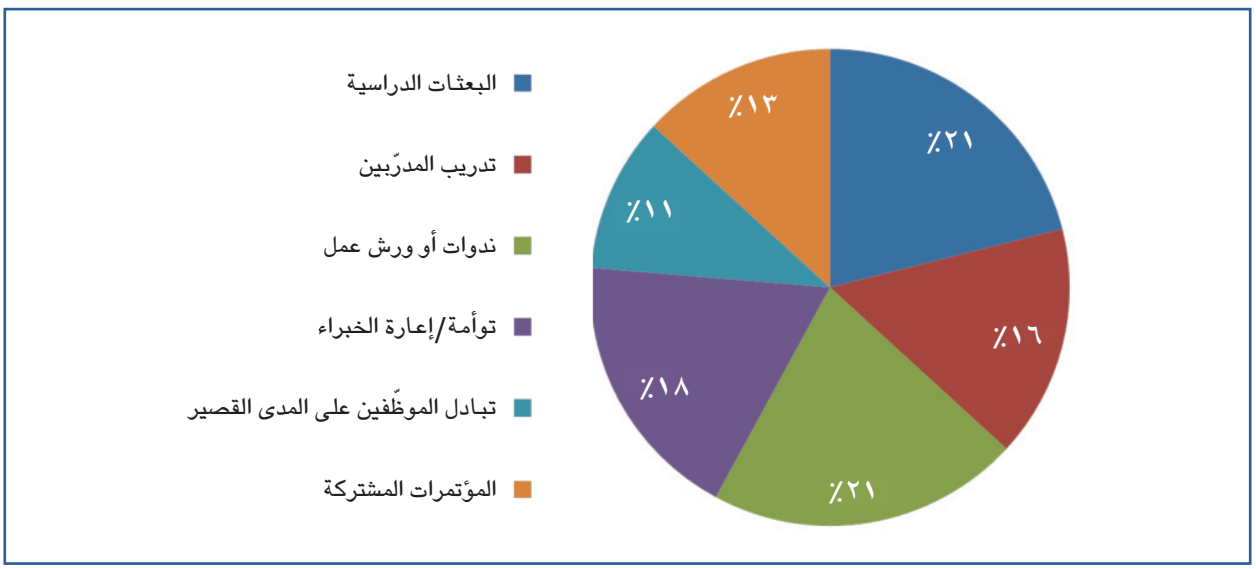

المصدر: مسح للدول الشريكة التي يركّز عليها مشروع «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» خلال ورشة عمل التعاون بين دول الجنوب في دكار

شبكات الأقران أو أصحاب الاختصاص/ شبكات وبرامج الممارسة المهنية

ما هي شبكات الأقران أو أصحاب الاختصاص/ شبكات وبرامج الممارسة المهنية؟

بشكل عام، تعتبر شبكات أو برامج الممارسة المهنيّة مجموعاتٍ تضمّ في كنفها أهل الاختصاص الذين يعملون في المجال نفسه. في ظلّ الاستخدام المتزايد لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وتكاثر طرق اتّصال الأشخاص في ما بينهم عن طريق وسائل افتراضية، أصبحت هذه البرامج طريقةً نامية وفعّالة من حيث الكلفة للتواصل مع الخبراء في مختلف أنحاء العالم، مما يتيح توفير معلومات أو نصائح مباشرة وفورية ونشر المعارف بوتيرة أسرع وعلى نطاق أوسع.

يمكن تنظيم شبكات الأقران وبرامج الممارسة المهنيّة وفقاً لطرق رسمية، مثل إعداد إجراءات تشغيل موحّدة للاجتماعات، أو طرق غير رسمية من خلال تبادل المعلومات والمعارف، المتعلقة بحالات معيّنة، بين الخبراء. في هذا الإطار، لا ريب في أنّ هذه الشبكات والبرامج الممارسة المهنيّة تساهم، على صعيد التعاون بين دول الجنوب، في نشر التوعية، وتبادل المعلومات، وتحديد المواقف المشتركة، وإجراء الأبحاث أو حملات المدافعة المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر.

[١٢٩] انعقدت ورشة عمل التعاون بين دول الجنوب، الخاصة بمشروع «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» في دكار، السنغال، بين ١٧ و١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢. استقطب الاجتماع ممثّلين عن الدول الشريكة في المشروع: أثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، غانا، كينيا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر، نيجيريا. وشارك فيه أيضاً فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، سويسرا والاتحاد الأوروبي، والمنظّمات الدولية التالية: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمنظّمة الدولية للهجرة، ومرصد الهجرة الخاص بدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

مثال

تمثّل **الخريطة التفاعلية** أحد الأمثلة على هذا النوع من تبادل المعارف: تبلور مفهوم الخريطة التفاعلية، في بادئ الأمر، ضمن إطار الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، وقد أصبح اليوم ينطبق على أيّ منطقة جغرافية، واضعاً بتصرّف المستخدمين منبراً تقنياً لتبادل المعلومات حول شؤون الهجرة. في الوقت الراهن، تستضيف الخريطة التفاعلية عدّة خرائط هي الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط، والخريطة التفاعلية لعملية براغ، وخريطة عملية بودابست.

تنشر الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط المعلومات بلغات العمل الثلاث المعتمدة في الحوار المذكور (العربية والإنجليزية والفرنسية). ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات من خلال ملفّات الدول، والموادّ البصرية، ومركز الأخبار المحدّثة التي تغطّي كلّها مواضيع تمتدّ على طبقتين: طبقة الهجرة والتنمية، وطبقة الهجرة المختلطة وغير النظامية. بالإضافة إلى ذلك، تُنظّم اجتماعات وورش عمل مشتركة بين الحكومات على مستوى الخبراء وضمن إطار غير رسميّ، تجمع مسؤولين من الدول المشاركة في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، مما يفسح المجال أمام التبادل المباشر للمعلومات فضلاً عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.[١٣٠]

[١٣٠] إنّ الدول الشريكة في هجرة العبور عبر المتوسط هي: أثيوبيا، تركيا، تونس، الجزائر، السنغال، سوريا، سويسرا، غانا، كينيا، لبنان، ليبيا، مصر، مالي، المغرب، النرويج، النيجر، ونيجيريا، والدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

نموذج عن الموادّ البصرية التي يمكن الاطلاع عليها عبر برنامج الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط

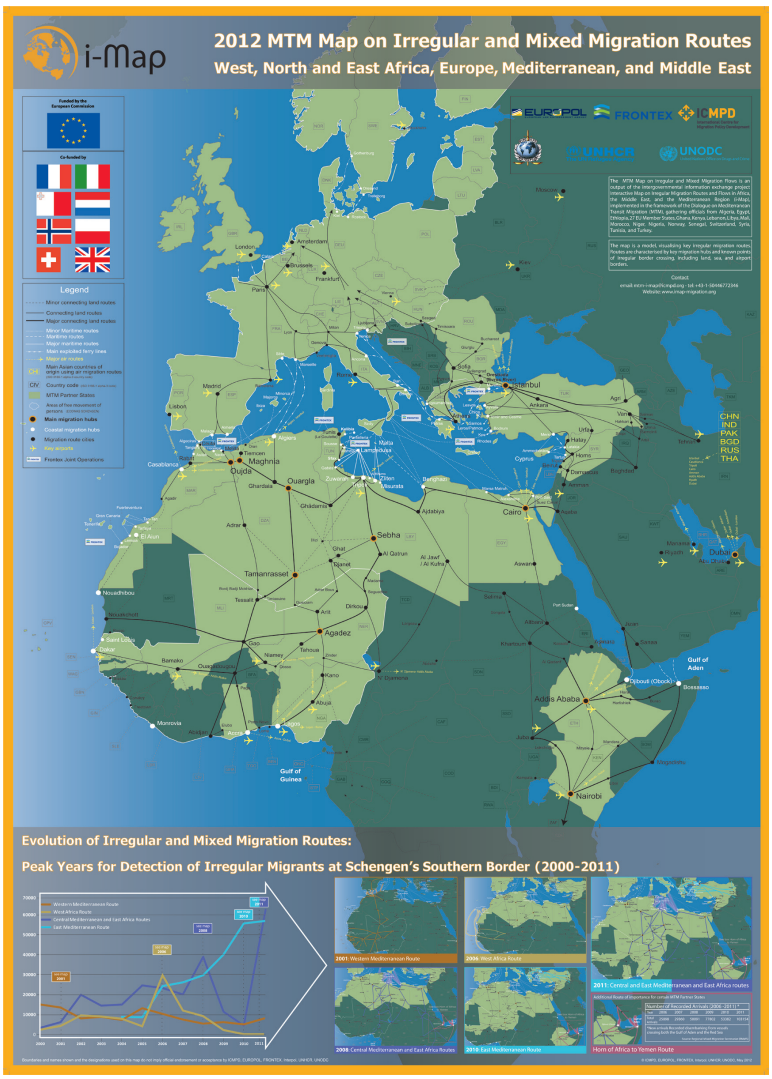

بعض الأمثلة الأخرى عن هذه الآليات

برنامج أهل الاختصاص بين دول الجنوب:
http://www.southsouth.info

برنامج تحسين مرحلة معلومات البحث، الخاص بالدائرة الإنجليزية للتنمية الدولية: http://r4d.dfid.gov.uk/Project/60601/Default.aspx

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي الاستعانة بشبكات الأقران أو أصحاب الاختصاص/ شبكات وبرامج الممارسة المهنية؟

- تكون هذه الشبكات والبرامج أكثر فعاليةً عندما يفد أصحاب الاختصاص من منطقة جغرافية واسعة، ذات موارد محدودة، للاجتماع ببعضهم بصفة منتظمة وبمشاركة شخصية، بعد أن يكونوا

قد حدّدوا حاجتهم إلى تبادل المعارف بانتظام؛

- يجب أن يكون المشاركون في الشبكة أو برنامج الممارسة المهنية ملتزمين بتبادل المعلومات مع الآخرين، والتعامل باستباقية وانفتاح مع عملية التعلّم المستمرّ والفهم المتبادل؛
- يجب أن يتولى وسيط معيّن، كأحد المنشّطين أو الإداريين، تحديث البوّابة الإلكترونية وتشجيع المشاركة.

إعارة الموظّفين

ما هي عملية إعارة الموظّفين؟

تفترض عملية إعارة الموظّفين أنّ ربّ العمل في المؤسسة الحكومية أو القطاع الخاصّ يسهّل تعيين أحد مواطنيه أو موظّفيه في هيئة أخرى أو الانتقال إلى منصب آخر ضمن المنظّمة أو الشركة نفسها. ويمكن أن تتمّ هذه التعيينات في القطاع الخاص أو العام لمدّة مؤقّتة أو أطول زمناً. وفقاً لهذه الطريقة، سيتمكّن الموظّفون المعارون من تقديم خبراتهم إلى هيئة أخرى بينما يستفيدون، في الوقت نفسه، من تفاعلهم مع بيئات عمل أخرى. تكتسي عملية إعارة الموظّفين عادةً طابعاً رسمياً من خلال الاتفاقات المبرمة بين المنظّمات أو الشركات أو ضمنها.

مثال

يطبّق الاتحاد الأوروبي إجراءات توأمة تتّخذ شكل إعارة الموظّفين من هيئة تنظيمية معيّنة في دولة ما إلى دولة أخرى تتجلّى فيها الحاجة إلى خبراتهم. تعتبر هذه الإجراءات نوعاً من أنواع اتّفاقات الشراكة التي تختلف عن المساعدة التقنية الموفّرة باتّجاه واحد، وبموجبها تكتسب الدول المستفيدة[١٣١] المهارات المطلوبة من أجل توقيعها الوشيك على تشريعات الاتحاد الأوروبي.

وليس هذا فحسب، بل إنها تشجّع أيضاً على توطيد التعاون بين الإدارة العامة في الدولة المستفيدة وإدارة دولة الاتحاد الأوروبي. بالفعل، بموجب اتفاق التوأمة، تتمّ إعارة مستشار مقيم، بالنيابة عن الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، لمدة ١٢ شهراً على الأقل؛ فيؤلّف فريقاً ثنائياً مع قائد المشروع في الإدارة المستفيدة حيث يعملان بصورة مشتركة على إعداد برنامج عمل. لكن لا بدّ من توقيع اتّفاق ترابط في بداية الأمر بين الدولة المستفيدة والاتّحاد الأوروبي لإسباغ طابع رسميّ على العملية.

الرابط الإلكتروني: *http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/overview/twinning_en.htm*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي إعارة الموظّفين؟

- تكون الأطراف المشاركة (أي الهيئات المستفيدة والمرسِلة، فضلاً عن الموظّفين المعارين) ملتزمةً كلّ الالتزام بنسج شراكة طويلة المدى تتجاوز فترة الإعارة نفسها، وملتزمةً أيضاً بعملية التعلّم المتبادل المستمرّ؛
- بما أنّ إعارة الموظّفين تمتدّ عادةً لفترة زمنية أطول من المساعدة التقنية التي يشرف عليها خبير، فإنها تُعدّ شكلاً أكثر استدامة لبناء القدرات ضمن إطار تنظيمي؛
- يمكن أن تعزّز إعارة الموظّفين الأثر الذي تخلّفه الهيئات المشاركة وترسّخ مهاراتها، استناداً إلى نطاق التفاعل بين الطرفين ودرجة تعمّقه؛
- يجب أن يُعار الموظّفون بناءً على طلب معيّن (من الهيئة المستفيدة التي تحدّد احتياجاتها بنفسها)، كما يجب أن يُتّخذ هذا القرار وفقاً لإطار أو منظور

[١٣١] إنّ الدول المستفيدة من إجراءات التوأمة الخاصة بالاتحاد الأوروبي هي الدول المرشّحة للانضمام إليه، والدول المحتمل أن تكون مرشّحة، والدول المطبّقة لسياسة الجوار الأوروبية.

استراتيجيّ، على أن يُشرَك فيه صانعو القرار السياسيون.

القمم والمؤتمرات والندوات وورش العمل واجتماعات الخبراء

ما هي القمم والمؤتمرات والندوات وورش العمل واجتماعات الخبراء؟

إنّ كلّ هذه الآليات المعتمدة لجمع الشركاء تحت سقف واحد يمكن أن تعود بالفائدة على عملية تبادل المعارف وتعلّمها. ففي مثل هذه الأجواء، يملك الشركاء فرصةً للاجتماع مع بعضهم وجهاً لوجه، وتبادل المعلومات والأفكار والخبرات، مما يفسح المجال أمام تبادل المعارف وغيرها من أشكال التواصل التفاعلية بشكل فوريّ ومباشر. أما أسباب استضافة هذه المناسبات، فمتنوّعة، مثل إطلاق برنامج، أو صياغة وثيقة لتحديد المواقف المشتركة بشأن موضوع معيّن، أو الحصول على مشورة مجموعة خبراء بشأن مسألة محدّدة (اجتماعات خبراء). ولا ريب في أنّ القمم والمؤتمرات والندوات وورش العمل واجتماعات الخبراء تتطلّب تخطيط متعمّقاً، لا سيّما عند السعي لتطبيق مقاربة تشاركية.

أمثلة

- في أيار/ مايو ٢٠١٢، انعقدت **القمة العالمية للجاليات الأفريقية** باستضافة الاتحاد الأفريقي، وبالشراكة مع حكومة جنوب أفريقيا. شارك في القمّة ٦٤ من رؤساء الدول. أما هدفها، فكان توطيد الشراكات المستدامة بين الجاليات الأفريقية والقارة الأفريقية، وتعزيز روح من التضامن الأفريقي الشامل، وتحديد برنامج عمل، وتوطيد التعاون بين دول الجنوب.

  رابط:

  www.globaldiasporasummit.org

- استضاف المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة **ورشة عمل للتعاون بين دول الجنوب** في دكار (ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب») تطرّقت إلى عدة مواضيع منها قضية الاستفادة، قدر الإمكان، من حوالات المهاجرين. خلال ورشة العمل، تبادلت الدول الشريكة محور التركيز الممارسات والخبرات حول الحوالات التي يمكن استنساخها في دول أخرى. من التحديات المشتركة التي كان يواجهها المشاركون، الحاجة إلى تسيير الحصة الأكبر من الأموال المرسلة نحو قطاع الاستثمار، مع احترام الطبيعة الخاصة لهذه الأموال في الوقت نفسه. فقد أظهرت التقديرات أنّ ٥٪ من هذه الأموال تقريباً تصبّ في قطاع الاستثمارات، بينما يُنفق القسم الأكبر لتلبية احتياجات الأسر. ولعلّ إحدى أبرز نتائج ورشة العمل كانت التوصية بأن يقدم المصرف المركزي الأفريقي الذي يمكن أن يبدأ العمل خلال العقد المقبل، أو بقية المصارف الإقليمية الحالية، على تنظيم الحوالات، كجزء من صلاحياته، بهدف تحفيز الحوالات المرسلة بين بلدان الجنوب وتنسيقها ضمن إطار تدفقات رسمية. في هذا الإطار، حدّدت الدول الشريكة التي يركّز عليها المشروع عدداً من الممارسات السليمة، منها على سبيل المثال الاستعانة بمكاتب البريد لإسباغ طابع رسميّ على تدفقات الحوالات في المناطق النائية، أو إنشاء فروع للمصرف الوطني في تلك الدول من أجل تسهيل نقل الأموال بطريقة فعّالة من حيث الكلفة.

  الرابط: *http://www.icmpd.org/AMEDIP.1821.0.html*

- نظّمت المنظّمة الدولية للهجرة مؤتمراً دام يومين، بعنوان **المؤتمر الوزاري للجاليات**، في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بهدف المساهمة في تطوير سياسات خاصة بالجاليات. جمع المؤتمر الرفيع المستوى أكثر من ٥٠٠ مشارك، وبعثات من ١٤٣ دولة، و٥٥ وزيراً، ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. وقد دُعي المشاركون إلى تحديد سبل أفضل لإشراك جاليات المغتربين وتمكينهم وتقويتهم. من التوصيات الأساسية التي أثمر عنها المؤتمر التشديد على أهمية إنشاء شراكات استراتيجية بين الدول، والمنظّمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بهدف إيجاد هيكلية عمل مؤاتية لإشراك الجاليات. كما ساعد المؤتمر في جمع التوصيات لإعداد السياسات الخاصة بالجاليات، فضلاً عن إجراء البحوث، وتنفيذ العمليات، ونسج الشبكات بين الوزراء وكبار المسؤولين المتعاملين مع الجاليات.
الرابط: *http://www.iom.int/cms/idmdmc*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي عقد القمم والمؤتمرات والندوات وورش العمل واجتماعات الخبراء بهدف تبادل المعارف؟

- بما أنّ هذه الوسائل تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلّب إنفاق أموالٍ طائلة، فمن الأفضل التحضير لها على أفضل نحو بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من التأثير، وعدم هدر الموارد أو وقت المشاركين؛
- تثمر عن أكبر قدر من الفعالية عندما تكون مؤطّرة ضمن شبكة أو بنية أو برنامج معيّن، ومرتبطة بنشاطات متابعة تُنفّذ في فترة لاحقة؛
- تزوّد الشركاء بفرص ملائمة لنسج الشبكات في ما بينهم. فمن الممكن أن تبصر النور مبادراتٌ إضافية غير تلك المقرّر تطبيقها خلال الاجتماعات؛
- تجذب هذه المناسبات اهتمام وسائل الإعلام كما تساهم في تسليط الضوء بدرجة أكبر على الموضوع المطروح والمشاركين؛
- إنها طريقة لتبادل المعلومات والممارسات السليمة والدروس المستخلصة بوتيرة سريعة.

معارض تبادل المعارف

ما هي معارض تبادل المعارف؟

إنّ معارض تبادل المعارف هي طريقة للقاء أصحاب الاختصاص وجهاً لوجه، ضمن إطار يتمكّن فيه هؤلاء الخبراء من عرض معارفهم/أعمالهم/مبادراتهم في مكان عام. لا تقوم هذه المعارض على برنامج عمل معيّن؛ عوضاً عن ذلك، يمكن أن يختار الأشخاص المواضيع التي تهمّهم، أو الدول أو الخبراء الذين يجذبون انتباههم. تعتبر معارض تبادل المعارف وسيلة ضرورية لتبادل المعارف والتعلّم بين دول الجنوب.

أمثلة

- نظّمت **دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي معرضاً لتبادل المعارف** في أيار/مايو ٢٠١٢، أطلقت عليه اسم «المعارف من الجنوب»، هدفت عبره هذه الدول إلى تبادل الخبرات في ما بينها على صعيد تطبيق التعاون بين دول الجنوب. استضافت هذا الحدث حكومة باناما وأشرف على تنسيقه المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي. سعى المشاركون، من خلال تبادل الخبرات مع بقية الدول التي تواجه تحديات تنموية مماثلة في المنطقة نفسها، إلى إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة وعبور الحدود، والبحث في أشكال التعاون

المحتملة. فتمّت مناقشة ستة عشر اتّفاقاً محتملاً في معرض تبادل المعارف، منها ما تعلّق بإدارة الأنظمة الإنتاجية، ومنها بالأعمال الحرّة، وتنظيم المشاريع الخاصة بالشباب، وصحة الراشدين المسنّين.
الرابط: *http://saberdelsur.org/en*

- **تستضيف مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتّحدة** معارض افتراضية لتبادل المعارف حول الهجرة والتنمية، وفيها، يمكن للمشاركين أن يتواصلوا في ما بينهم من خلال الشبكات وزيارة «المعارض الافتراضية». نُظّم المعرض الافتراضي لتبادل المعارف بشأن الهجرة والتنمية عام ٢٠٠٩، ضمن إطار أيام المجتمع المدني للمنتدى العالمي المعنيّ بالهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٩. وقد دُعي المشاركون إلى طرح الأسئلة على الخبراء الذين أجابوا عنها فوراً.
الرابط: *http://www.migration4development.org/knowledge-fair*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي تنظيم معارض لتبادل المعارف؟

- يمكن أن تكون معارض تبادل المعارف خيرَ حافزٍ بالنسبة للمشاركين، بما أنهم سيتمكّنون من الاطلاع على كمية كبيرة من المعلومات ضمن وقت قصير، ما يحفّز على التنسيق في المستقبل ويوفّر طريقة جيّدة لنسج الشبكات؛
- تعتبر المعارض طريقةً أكثر تفاعلية وشمولية وتشاركية للتشجيع على تبادل المعارف، بما أنها تزوّد أطرافاً متعدّدة بفرصة عرض عملها؛
- تتيح المعارض نشرَ المعلومات على نطاق واسع وجذب اهتمام وسائل الإعلام؛
- يوصى بتنظيم معارض تبادل المعارف كنقطة مكمّلة للاجتماعات أو اللقاءات السنوية؛
- تعتبر معارض تبادل المعارف مكلفة، وهي تتطلّب من المشاركين والهيئات المنسّقة تخصيص وقتٍ طويل، ما يستدعي بالتالي التزام مختلف الأطراف المعنيّة بشكل كامل، كي يصبح كلّ معرض تجربةً مفيدةً عالمياً بالنسبة لجميع الأطراف.

محاور تبادل المعارف

ما هي محاور تبادل المعارف؟

إنّ محاور تبادل المعارف هي شكلٌ من الأشكال «المؤسساتية» لتبادل المعارف، إنما على نطاق أوسع وبطريقة مستدامة. تجتمع في هذه المحاور خبرات القطاعين العام والخاص بهدف تحسين القدرات المؤسساتية والتشغيلية، من خلال المؤسسات التي تقودها الدولة. وفيها، تتمّ دعوة الوكالات الوطنية وإدارات القطاع المعنيّ إلى استخلاص الدروس من بعضها وبناء القدرات من خلال خبرات القطاع العام في أغلب الأحيان، ومزجها أحياناً أيضاً بمعارف القطاع الخاص أو مع شركاء في الخارج عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وتعتبر محاور تبادل المعارف مفيدة عند وضع خطط التنسيق، مثلاً في ما يتعلّق بتحديد أسس التعاون بين بلدان الجنوب.

أمثلة

- أنشأت الحكومة المكسيكية أخيراً محوراً لتبادل المعارف ضمن وزارة الخارجية التي تقوم بتنسيقه على المستوى المركزي والمستويات ما دون الوطنية. وبهدف تهيئة الجوّ الملائم لتطبيق سياسة خاصة بالتعاون الدولي، أقرّت الحكومة قانوناً جديداً للتعاون الدولي في مجال التنمية، نصّ على إنشاء الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي في مجال التنمية (تمثّل «محور تبادل المعارف» نفسه)، وبرنامج

التعاون الدولي من أجل التنمية، والسجل الوطني الذي يوفّر البيانات الخاصة بنظام المعلومات للتعاون الدولي في مجال التنمية (تديره الوكالة المكسيكية نفسها)، والصندوق الوطني للتعاون الدولي المذكور. في العام ٢٠١٢، نشرت الوكالة المكسيكية قائمةً بالقدرات المكسيكية للتعاون الدولي في مجال التنمية، حدّدت فيها الامتيازات التي يتمتّع بها المكسيك، فضلاً عن معارفه وقدراته في هذا المجال، بالمقارنة مع بلدان أخرى، فضلاً عن أساليب التعاون التي يقدّمها.

لقراءات إضافية في الموضوع نفسه، زر الموقع التالي: *www.amexcid.gob.mx*

- تعتبر شركة التعاون في سنغافورة شركةً عامةً–خاصّةً أنشأتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية في سنغافورة عام ٢٠٠٦ استجابةً لعدة طلبات تقدّمت بها جهات أجنبية للاستفادة من خبرة سنغافورة في مجال التنمية. بدأت الشركة تزاول أعمالها في آب/أغسطس ٢٠١٢ وكانت حينها جزءاً من شركة سنغافورة الدولية، وهي وكالة حكومية متخصّصة في الاقتصاد الخارجي لسنغافورة. تعمل شركة التعاون في سنغافورة مع ١٥ وزارة وحوالي ٦٠ هيئة قانونية لجمع الخبرات ومطابقتها مع احتياجات الشركاء الأجانب.

للمزيد من المعلومات، زر الموقع التالي: *http://www.sce.gov.sg/index.asp*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي إنشاء محاور لتبادل المعارف؟

- إنّ إنشاء محاور تبادل المعارف محاولة جديدة نسبياً، وغير شائعة إلى هذه الدرجة (حتى اليوم). من هنا، من الصعب تقدير متى يكون استخدام/إنشاء محاور تبادل المعرفة أفضل حلّ عند هذه المرحلة. رغم ذلك، بدأت مرحلة جمع الدروس المستخلصة منها والممارسات السليمة لتطبيقها وتأمين حسن سيرها، من خلال مبادرات متنوّعة. من هذه المبادرات اجتماع بالي الرفيع المستوى حول محاور تبادل المعارف الذي عُقد في تموز/يوليو ٢٠١٢، وفيه تمكّن المسؤولون الحكوميون وأصحاب الاختصاص من تبادل الخبرات في ما بينهم حول موضوع تبادل المعارف بين الخبراء.
- لما كانت هذه الوسيلة قد تطوّرت حديثاً، فإنّ استخدام محاور تبادل المعارف أو إنشاءها يتطلّب التحلي بدرجة من المرونة والحافز للابتكار، مع ضرورة تطوير واختبار استراتيجيات جديدة لتبادل المعارف ضمن إطار مؤسساتي.
- تشترط عمليات تبادل المعارف بطريقة مستدامة توفير مبالغ مالية كبيرة للمساهمة في تنسيقها وتطبيقها. لذا يجب أخذ الكلفة المرتفعة للموارد البشرية وتكاليف السفر واستئجار مكان الاجتماعات بعين الاعتبار.

برامج البحث المشترك

ما هي برامج البحث المشترك؟

يساعد التعاون بين معاهد الأبحاث وبين هذه المعاهد والأكاديميين سواء ضمن دول الجنوب أو بين دول الجنوب والشمال في بناء القدرات وتحسين مستوى الأبحاث التي تتناول الهجرة بهدف صنع السياسات القائمة على الأدلة.

أمثلة

- **برنامج الهجرة في أفريقيا الجنوبية** الذي تأسّس في التسعينات هو عبارة عن شبكة دولية من المنظّمات من بوتسوانا، كندا، ليسوتو، ملاوي، الموزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، زامبيا وزمبابوي. يركّز التعاون على إجراء الأبحاث في مجال الهجرة الداخلية والدولية، ويمتدّ من الجامعات إلى معاهد الأبحاث. تلقّى هذا البرنامج تمويلاً من مركز بحوث التنمية الدولية، ومبادرة المعهد المفتوح للجنوب الأفريقي، ومرصد الهجرة الخاص بدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والدائرة البريطانية للتنمية الدولية، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظّمة العمل الدولية، والمنظّمة الدولية للهجرة، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة، واللجنة العالمية للهجرة الدولية، وحكومة جنوب أفريقيا.
الرابط:
http://www.queensu.ca/samp/

- **مرصد الهجرة الخاص بدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ** هو شبكة من الجامعات ومعاهد الأبحاث والمؤسسات العامة من دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ودول الاتحاد الأوروبي العاملة على موضوع الهجرة بين دول الجنوب. أطلق المرصد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ وشمل ست مناطق هي: أفريقيا الغربية والشرقية والجنوبية، ووسط أفريقيا، فضلاً عن منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهو يهدف إلى إنتاج وجمع بيانات وأبحاث موثوق بها حول الهجرة في مناطق أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومن ثم تلقيمها ضمن سياسات الهجرة والتنمية. في الوقت نفسه، يتضمّن المرصد عنصراً لبناء القدرات، يتمّ من خلاله تدريب الحكومات والمجتمع المدني والأكاديميين في دول المناطق المذكورة على تحليل البيانات المتعلقة بعملية صنع القرارات وعمليات الهجرة والتنمية. إنّ مرصد الهجرة الخاص بدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مبادرةٌ من إدارة أمانة سرّ دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومن تمويل الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والمنظّمة الدولية للهجرة، وصندوق التنمية الخاص بالمنظّمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
الرابط:
http://www.acpmigration-obs.org/

- **مشروع الهجرة بين أفريقيا وأوروبا** تأسّس عام ٢٠٠٨، وهو عبارة عن شراكة بين مراكز الأبحاث التي تركّز على الهجرة بين دول أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا. يشمل المشروع بلجيكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، فرنسا، غانا، إيطاليا، هولندا، السنغال، إسبانيا والمملكة المتّحدة. يتمعّن المشروع في تدفقات الهجرة بين أوروبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا والسنغال التي تشكّل حوالى ٢٥٪ من سائر تدفقات الهجرة الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يسعى إلى معالجة أربعة محاور أساسية هي: أنماط الهجرة، عوامل الهجرة، الهجرة والتنمية، وعمليات الهجرة والأسر. يموّل هذا المشروع البرنامج

الإطاري السابع للأبحاث التابع للمفوضية الأوروبية، والوكالة الفرنسية للتنمية، ويلقى دعماً من المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية، والمجلس الإقليمي لإيل دو فرانس (من خلال «برنامج الأبحاث والتربية– «بيكري» ومنح ما بعد مرحلة الدكتوراه)، وصندوق التضامن الأولي– برنامج الأبحاث «عمليات الهجرة الدولية، إعادة التشكيل الإقليمية وتطوير بلدان الجنوب»، والوكالة الوطنية للتنمية– برنامج «الباحثون الشباب».
الرابط: *http://www.mafeproject.com*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي إعداد برامج أبحاث مشتركة؟

- يمكن أن تقود برامج البحث المشترك إلى تبادل مفيد جداً للمعارف قد تتمّ من خلاله تعزيز طاقات الدول العلمية؛
- إنّ البيانات الموثوق بها والأبحاث القائمة على الأدلة هي أساسٌ لعملية صناعة السياسات وتعزيز الفكرة القائلة بأنّ الأساس المتين يقود إلى نتائج أفضل؛
- يمكن نشر نتائج البحث بسهولة ووضعها بتصرّف مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يطبّقوا العديد من المبادرات المماثلة الأخرى؛
- لا تكون عملية البحث المشترك باهظة الثمن بالضرورة.

التعلّم المنظّم من خلال الدروات

ما هو التعلّم المنظّم

يمكن أن يتّخذ التعليم المنظّم شكل جلسات تدريبية أو دورات تعليمية (يتابعها الفرد مباشرةً أو من خلال دورات إلكترونية)، وقد يكون أداةً مهمّة لإدارة المعلومات بما أنه يساعد في تعزيز المهارات والكفاءات الأساسية الخاصة بأصحاب الاختصاص. في هذا الإطار، يتمّ جمع مختلف النواتج والدروس المستخلصة والممارسات السليمة، ونشرها بين أهل الاختصاص ضمن منصّات وبرامج تشجّع على التعلّم المنظّم. ولا يخفى على أحد أنّ فرص التعليم الذاتي تتوافر أكثر فأكثر يوماً تلو الآخر، فلا تشترط من المتعلّم شيئاً إلا تخصيص وقت واستخدام جهاز كمبيوتر. بالفعل، إنّ طرح مبدأ التعلّم الإلكتروني بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على غرار المدوّنات الصوتية (أو «البودكاست») والمنتديات الإلكترونية ووحدات التعلّم الإلكتروني قد سهّل من عملية تبادل المعارف ضمن شبكة عالمية وبطريقة فعّالة من حيث الكلفة.

أمثلة

- صمّم **المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة** دورةً للتعلّم الإلكتروني تستهدف أهل الاختصاص في حقل الهجرة والتنمية وتمكّنهم من إدارة حلقات المشاريع. نُظّمت هذه الدورة في بادئ الأمر لدعم ٥٥ مشروعاً صغير الحجم، بتمويل من مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتّحدة.
الرابط: *http://www.migration4development.org/elearning*

- يقدّم «**كورسيرا**» دورات إلكترونية مجانية متوفّرة بسبع لغات هي (الإنجليزية، والإسبانية، والفرنسية، والصينية، والعربية، والألمانية، والإيطالية) حول مجموعة متنوّعة من المواضيع. ليس «كورسيرا» متخصّصاً في موضوع التنمية أو التعاون بين دول الجنوب، ولا في موضوع الهجرة تحديداً، ولكنه يقدّم دورات حول بعض المواضيع الأساسية، مثل المبادئ الاقتصادية، والتحليل التنظيمي،

أو الإحصاءات الأساسية.
الرابط: *www.coursera.org*

- على غرار «كوسيرا»، تقدّم المنصّتان الإلكترونيتان «إي.دي.إكس» و«**يوداسيتي**» دروساً جامعية تفاعلية مستقاة من جامعات مرموقة مثل هارفرد، برينستون، معهد ماساتشوستس للتقنية، وبوركلي، و/أو خبراء معروفين ومخضرمين.
الرابط: *www.edx.org*
و*www.udacity.org*.

- أنشأت **تعاونية التنمية السويسرية** موارد وأدوات مفيدة لإدارة المعارف، منها أدوات لإدارة المشاريع وتسهيلها. ومع أنها ليست برنامج تعليم تفاعليّ إلا أنّها مرجع للمعلومات والموارد المفيدة، فهي تتضمّن مثلاً قسماً حول «كيفية زيارة معارض توزيع المعارف» و«كيفية تبادل الممارسات السليمة». الرابط: *http://www.sdc-learningandnetworking.ch/en/Home/SDC_KM_Tools*. من الأدوات المشابهة، نذكر «مايند تولز» (*Mind Tools*) التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: *http://www.mindtools.com/index.html*.

- **الشبكة العالمية للتعليم من أجل التنمية الخاصة بالبنك الدولي**: *http://gdln.org*

- **برنامج التدريب المفتوح** الذي أنشأته منظّمة «اليونيسكو» هو فسحة إلكترونية لتبادل المعارف تقدّم حوالى ٣٥٠٠ مورداً للتعلّم وبناء القدرات حول كلّ المواضيع المتعلقة بالتنمية، لتلبية احتياجات العامة على صعيد اكتساب المهارات والمعارف في الدول النامية.
الرابط: */http://otp.unesco-ci.org*

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي إعداد برامج التعلّم المستمر؟

- يمكن الاستفادة من برامج التعلّم المستمرّ عند تحديد الثغرات التي يعانيها أصحاب الاختصاص على صعيد قدراتهم وإمكانياتهم، مما يجعلهم بحاجة إذاً إلى تصميم دروس تناسب احتياجاتهم؛
- بخلاف الدورات المباشرة، يفسح التعليم الإلكتروني المجال أمام عملية تعليمية أكثر مرونة ومراعية لاحتياجات الفرد الخاصة خلال التعليم؛
- التعلّم الإلكتروني أكثر فعّالاً من حيث الكلفة من الدورات المباشرة، لكنه يتطلّب أيضاً قدراً أكبر من الانضباط، حيث يدفعك إلى وضع أهدافك التعليمية بنفسك وتقرير ما الذي تريد أن تتعلّمه (ومتى)؛
- تسهّل الدورات المباشرة إنشاء شبكات من أهل الاختصاص تكون أكثر استدامة، لا سيّما وأنّ المتعلّمين يلتقون شخصياً وينسجون العلاقات في ما بينهم، لكنها عادة أكثر كلفة بما أنّ الفرد يتكبّد مصاريف النقل والسكن.

البعثات الدراسية

ما هي البعثة الدراسية؟

البعثة الدراسية هي من أكثر الوسائل الشائعة للتعلّم وتبادل المعارف بين دول الجنوب. فلا ريب في أنّ زيارة دولة معيّنة يشكّل طريقةً عملية وملموسة للتعلّم عن تجارب دولة أخرى، وتوطيد أواصر التعاون. في هذا السياق، ينبغي أن تحدّد البعثة الزائرة الأهداف الخاصة التي تريد أن تتعلّمها خلال الزيارة الدراسية، بينما تحضّر الدولة المضيفة المعلومات ذات الصلة التي تساهم في بلوغ هذه الأهداف التعليمية.

مثال

- زارت جامايكا الرأس الأخضر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ للتعلّم عن تجربتها في دمج الهجرة ضمن خطة التنمية. وقد شكّلت الزيارة محاولةً لوضع سياسات أكثر تناسقاً حول الهجرة والتنمية. في هذا الإطار، تمكّن مسؤولون من وزارتي الاتصالات وبقية المؤسسات الوطنية في كلا البلدين من التعلّم أكثر عن تجربة الرأس الأخضر في مجال دمج الهجرة عند إعداد السياسات الاستراتيجية وتحليل كيفية استنتساخها في جامايكا.

زر صفحة ١٥٠ للاطلاع على آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب التي تقدّم مثالاً عن كيفية تنظيم البعثات الدراسية ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب».

ما هي أفضل الحالات التي تستدعي تنظيم بعثات دراسية؟

- تعتبر البعثات الدراسية أكثر فعالية عندما تجري الجهات المعنيّة تحضيرات ضرورية وشاملة، كتحديد الاحتياجات التعليمية والمشاركين، وإعداد لوائح الاتصال وتبادل الرسائل الإلكترونية أو الاتصالات الهاتفية بين البعثة الزائرة والجهة المضيفة من أجل فهم التوقّعات المتبادلة على نحو أفضل، وعندما يتمّ الإعداد لخطوات المتابعة قبل السفر (مثل قيام البعثة الزائرة بتبادل المعارف مع الآخرين بعد عودتها، ومناقشة عقد اتّفاقات توأمة محتملة)؛
- يمكن أن يستفيد أهل الاختصاص في البلدين المضيف والزائر من هذه الزيارة، شرط أن يكون كلا الطرفين مستعدّين للتعلّم من بعضهما البعض وراغبين في ذلك؛
- تكون البعثة الدراسية جزءاً من برنامج أو مشروع أكثر شمولية.

ت. آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»

اعتبر تبادل الخبرات بين الدول الشريكة التي يركّز عليها مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب» إحدى الأدوات الأساسية لبناء القدرات ضمن المشروع.

راجع فقرة «وصف المشروع» في الملحق صفحة ١٨٠.

إنّ الهدف الأساسي من هذا المشروع كان تحسين القدرات التقنية للدول المستهدفة وتعزيز عملية إعداد السياسات في مجال العلاقة مع الجاليات، من خلال التعاون بين دول الجنوب. لذا، دعم فريق المشروع هذه العملية وسهّل من إنشاء الروابط بين المؤسسات في المحاور التي بدا فيها معقولاً ربط الجهات التي تطلب خبراء مع الجهات التي تعرض خبرتها).

جديرٌ بالذكر أنّ عشر بعثات دراسية قد أجريت ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب».

التحضير

نصّ النشاط الأول على إعداد سجلّ لتحديد ثغرات المؤسسات في الدول المستهدفة واحتياجاتها وأولوياتها في مجال العلاقات بين الدولة والجاليات، لا سيّما في ما يتعلق بدور الجاليات في التنمية الوطنية.

شكّل السجل أساساً لتحديد الممارسات السليمة وطلبات بناء المعلومات/القدرات من الدول المستهدفة، كي تتمّ معالجتها في وقتٍ لاحق من خلال آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب.[١٣٢] في هذه المرحلة، تمّ تحديد الأولويات التالية بالنسبة للدول الشريكة في المشروع على صعيد المشاركة مع الجاليات:

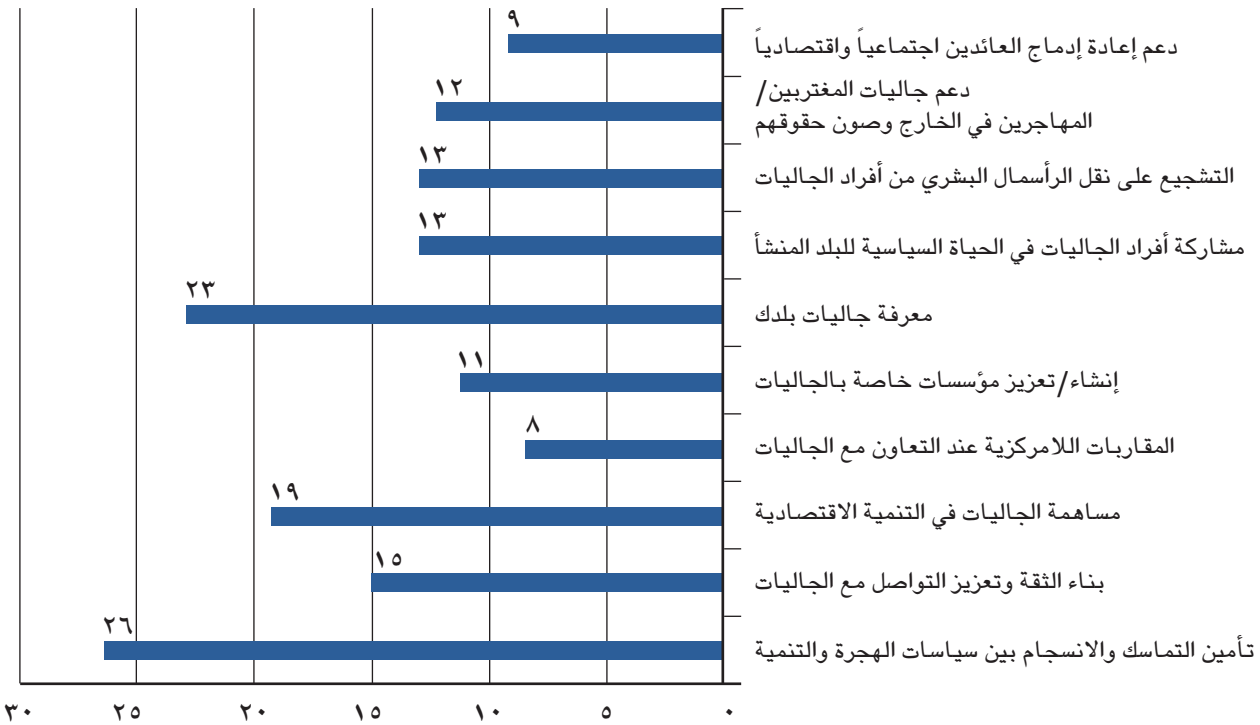

جرى تقييم كلّ طلبات بناء القدرات التي تقدّمت بها الدول المستهدفة ضمن اللجنة التوجيهية للمشروع التي أشرفت على تقييم مجموعة من الطلبات وترتيبها وفقاً لأولويّتها استناداً إلى مدى اتّصالها بأهداف المشروع، وبحسب أهليّتها الفعلية على ضوء ما يحدّده جدول التقييم (أنظر النموذج ضمن فقرة المواد والنصائح الإضافية).

بعد ذلك، انتقلت فروعنا في الدول[١٣٣] إلى الخطوة التالية أي ترجمة طلبات المعلومات/الخبرات إلى شروط تستوفي تنظيم بعثة دراسية إلى دولة أخرى تعتمد ممارسات سليمة في هذا المجال. وقد تمّ توفير المساعدة من خلال إعداد خطة تدريب مفصّلة أو برنامج للبعثة الدراسية بالتعاون مع المؤسسة المتقدّمة بالطلب، وبما يتوافق مع طلباتها الخاصة.

[١٣٢] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظّمة الدولية للهجرة، ٢٠١٢، المرجع المذكور سابقاً.
[١٣٣] أي مكاتب المنظّمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في الدول.

الاستشارات الوطنية في الدول الشريكة
محور تركيز المشروع
سجل الاحتياجات والأولويات المحددة
تقييم طلبات بناء القدرات من الدول المستهدفة
ترتيب واختيار طلبات بناء القدرات المؤهّلة (أنظر نموذج
جدول التقييم ضمن فقرة «مواد ونصائح إضافية»)
إعلام المكاتب الفرعية (للمنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي
لتطوير سياسات الهجرة)، التي تتّصل بالمؤسسات المتقدّمة بالطلب
وتساعدها في التحضير لمستلزمات البعثة الدراسية
اختصاصات البعثة الدراسية
تحديد المؤسسات الوطنية المخوّلة بحكم خبرتها استضافة
الزيارة (عروض بناء القدرات)
الربط: بين الاختصاصات وفرص بناء القدرات
إعداد جدول عمل للبعثة الدراسية

التطبيق

بهدف تطبيق آلية تبادل الخبراء بين بلدان الجنوب، تمّت صياغة دعوة رسمية توضّح مضمون الزيارة الدراسية وأهدافها على نحو دقيق. وقد أشرفت على الجوانب اللوجستية فروع الجهات المنظّمة في الدول المستقبلة والمرسلة. ودأبت الوفود الزائرة، خلال البعثات الدراسية، على زيارة عدد من المؤسسات في الدول المضيفة بما يتوافق مع الاحتياجات التي عبّرت عنها هذه الوفود، للتعرّف إلى البنى وطريقة تنفيذ العمليات عند التعامل مع الجاليات. كانت الزيارات تدوم ما بين خمسة وسبعة أيام عادةً.

المرحلة التطبيقية

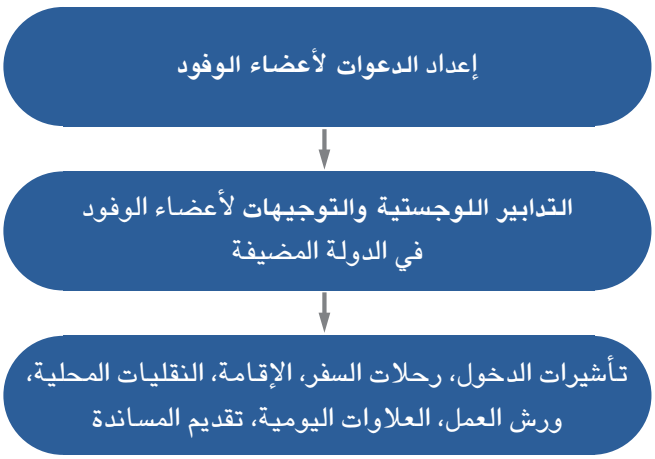

مرحلة المتابعة

دُعي أعضاء الوفود إلى صياغة تقارير بعد مرحلة تبادل الخبراء بين دول الجنوب، منها ما تمّ دمجه ضمن هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية. للاستفسار أكثر عن تأثير البعثة الدراسية على السياسات والممارسات الوطنية، طُلب من المؤسسات المستفيدة أن تصوغ تقريراً ثانياً، سيتمّ جمعها كلها لاحقاً ضمن وثيقة نهائية تعدّد الدروس المستخلصة (ضمن صيغة موحّدة).

مرحلة المتابعة

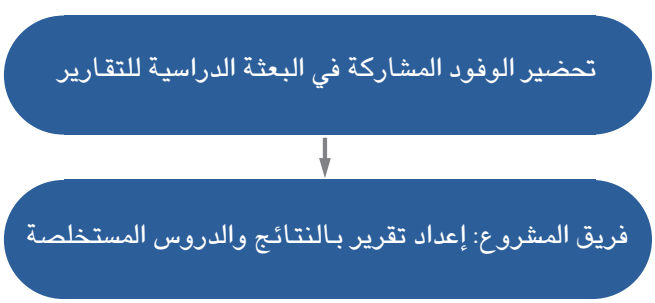

مواد ونصائح إضافية: آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب. راجع صفحة ١٥٠.

- شروط تنظيم البعثات الدراسية
- تقرير عن البعثة الدراسية
- جدول التقييم

المؤسسات الفاعلة تبني الثقة بين الجاليات

زيارة دراسية من النيجر إلى المغرب

- **من/ إلى**

نيسان/أبريل ٢٠١٣ (٥ أيام)

- **شكل التعاون**

زيارة دراسية من النيجر إلى المغرب

- **الشركاء**

المؤسسة المرسلة: وزارة الخارجية والتعاون والدمج الأفريقي والنيجيريين بالخارج

المؤسسة المضيفة: الوزارة المكلّفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

- **الأسباب**

يبلغ عدد سكّان النيجر ١٦,٠٧ مليون نسمة، بينما يعيش خارج البلاد حوالى ٤٣٧٨٤٤ نسمة حسب التقديرات. ومن المقدّر أنّ الأكثرية (٩٣,٣٪) تعيش في الدول الأفريقية، تحديداً في ساحل العاج ونيجيريا وبوركينا فاسو. أما الحوالات المرسلة رسمياً، وتبلغ ٦٧ مليون دولار أميركيّ تقريباً، فتمثّل ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في النيجر وحوالى ١٤,٤٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية.[١٣٤]

تتعلّق الأسباب الرئيسية للهجرة من النيجر بعوامل الدفع والجذب البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا السياق، تشكّل تحرّكات النيجريين عبر الحدود، لا سيّما خلال موسم الجفاف، استراتيجية حياة أساسية للتأقلم مع تلك التحديات البيئية والاقتصادية.

تعتبر وزارة الخارجية والتعاون والدمج الأفريقي والنيجريين بالخارج الوزارة المسؤولة عن شؤون الجاليات، وهي مؤسسة متعدّدة الاختصاصات. فيعالج المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج، التابع لهذه الوزارة، المسائل المتعلقة بجاليات المغتربين، وهو يهدف إلى ما يلي: ١) توطيد الروابط بين أفراد جاليات المغتربين النيجريين؛ ٢) تحديد فرص الاستثمار المحتملة في النيجر بالنسبة للنيجريين المقيمين بالخارج؛ ٣) المساعدة في دمج النيجريين في

[١٣٤] البيانات مستقاة من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمنظّمة الدولية للهجرة، المرجع المذكور سابقاً.

البلد المقصد من خلال النشاطات الثقافية والرياضية المنظّمة بالتعاون مع المنظّمات في بلد المقصد، وفي ما يتعلق بالعادات والتقاليد المحلية؛ ٤) تشجيع مشاركة جاليات المغتربين النيجريين في تنمية النيجر اجتماعياً واقتصادياً. يملك المجلس الأعلى مكاتب تابعة له في دول المقصد، للمساعدة في تطبيق الأهداف المحدّدة من خلال التواصل مع جالياته في الخارج.

صحيحٌ أنّ وزارة الخارجية والتعاون والدمج الأفريقي والنيجريين المقيمين بالخارج قد بدأت تعترف، شيئاً فشيئاً، بأهمية المحور الرابط بين الهجرة والتنمية، إلا أنها ما زالت تواجه تحدّيات هائلة، مثل عدم توفّر البيانات الشاملة والموثوق بها لتحديد مواقع جالياتها، ومحدودية إمكانياتها في مجال البحث من أجل جمع معلومات حول الجاليات. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الوزارة النيجرية تحديات على صعيد التواصل مع جالياتها بسبب موارد الوزارة المحدودة، مما يحول دون إنشاء مبادرات للتواصل والاتصال. على سبيل المثال، ليس من موقع إلكتروني مخصّص يمكن أن تزوره الجاليات النيجرية للحصول على المعلومات؛ كما إنّ النيجر لا يقدّم خدمات لامركزية إلى جالياته بما أنّ الحكومة والسفارات أو القنصليات لا تملك الإمكانيات اللازمة لتأمين جوازات السفر إلى النيجريين المقيمين بالخارج. في الوقت الحالي، يكبّ النيجر على إعداد خطة وطنية لإشراك الجاليات، ومن المتوقّع أن يضع النقاط النهائية عليها بحلول نهاية العام ٢٠١٣.

من خلال تطبيق آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب، تمّ الربط بين حالتي النيجر والمغرب، بما أنّ الدولتين قد أنشأتا روابط متينة مع المواطنين بالخارج ونجحتا في بناء ثقة الجاليات بهما.

- **الوصف**

نُظّمت البعثة الدراسية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ودامت خمسة أيام، زار فيها ممثّلان عن وزارة الخارجية والتعاون والدمج الأفريقي والنيجريين بالخارج المؤسسات التالية:

- الوزارة المكلّفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: أنشئت في العام ١٩٩٣، وقد اكتسبت خبرات هائلة في مجال التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج ودعمهم. كما نظّمت الوزارة أيضاً «اليوم الوطني للمغاربة بالخارج» الذي أبدى فيه النيجريون اهتماماً خاصاً.
- مجلس الجالية المغربية بالخارج: يراقب ويقيّم سياسات المغرب المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ويجري دراسات حول احتياجات المغاربة المقيمين بالخارج ومصالحهم. وهذا مجال ينوي الوفد النيجري التركيز عليه في المستقبل.
- مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج: اهتمّ الوفد النيجري بشكلٍ خاص بنشاطات المؤسسة التربوية والدينية التي تستهدف المغاربة المقيمين بالخارج، فضلاً عن النشاطات الثقافية والمساعدة المالية والقانونية للمقيمين بالخارج، وتحسين ظروف استقبال المغاربة لدى عودتهم إلى بلادهم خلال عطلات الصيف.
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني: يطبّق المركز نشاطات هدفها إشراك المغاربة أصحاب المهارات المقيمين بالخارج، مثل المنتدى العالمي للمهارات المغربية بالخارج وشبكة الأبحاث والأكاديميين المغربية. صبّت المبادرات في صلب اهتمام النيجر الذي يفكّر في تعزيز الروابط مع الباحثين في بلاد المهجر والاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم، لا سيّما في جامعات النيجر المنشأة حديثاً.

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية في وزارة الخارجية والتعاون: أطلعت الوفد النيجري على مختلف أشكال المساعدة القانونية والاجتماعية التي تقدّمها إلى المغاربة بالخارج.

- **الممارسات السليمة التي حدّدها الوفد النيجري:**

على امتداد السنوات، انتقل المغرب من سياسة تقوم على التحكّم بالجاليات إلى سياسة تشجّع على إشراكهم، كما تشدّد على دمج المغاربة بالخارج وحثّهم على التواصل مع بلدهم من خلال مبادرات متنوّعة.[١٣٥] على سبيل المثال، سعياً لتعزيز حبّ الوطن لدى الجاليات، أنشأ المغرب «اليوم الوطني للمغاربة بالخارج»، كما نظّم أسابيع ثقافية في دول المقصد. وبينما يكبّ النيجر على إعداد استراتيجية وطنية تُعنى بمشاركة الجاليات، لم يكتفِ المغرب بالمصادقة على استراتيجية، بل قطع أيضاً أشواطاً طويلة على صعيد تطبيق المقاربات المبتكرة التي تشجّع على التواصل مع جالياته. بفضل هذه الاستراتيجية، تمكّن المغرب من خلق حالة من الانسجام المؤسساتي، حيث بدأت مختلف المؤسسات تتعامل معاً سعياً لتحقيق رؤية موحّدة وأهدافاً مشتركة. وقد ساعد ذلك في صياغة سياسة ناشطة تشجّع على دمج الجاليات المغربية في الدول المضيفة، وإنشاء بوّابات استعلام تكون بمثابة محطّة جامعة للجاليات، وتقديم الخدمات الفعّالة مثل تأمين الوثائق الضرورية (جواز السفر، بطاقة الهوية الوطنية، بطاقة السجل) والشهادات (شهادة زواج، ولادة، تسمية ووفاة)، مما أدى في نهاية الأمر إلى تحسين مركز الجاليات المغربية في الدولة المضيفة. ولا يخفى على أحد أنّ دمج جاليات المغتربين في الدولة المضيفة على نحو أفضل يعني مساعدتهم على تقديم مساهمات أمتن في بلادهم المنشأ. فضلاً عن ذلك، وقّع المغرب اتّفاقات ثنائية هدفها احترام الحقوق الأساسية لمواطنيه وصونها وتعزيزها. في هذا الإطار، تعمل القنصليات بالتعاون مع مؤسسات دول الإقامة من أجل تأمين المساعدة القانونية وتلبية احتياجات المجموعات الحساسة والمحرومة، مثل الأطفال غير المصحوبين والسجناء والآباء العازبين.

أثبتت الخدمات اللامركزية والناجحة التي قدّمها المغرب أنها أداة فعّالة لبناء الثقة مع جالياته وتعزيز روابط ببلدهم المنشأ. نسجاً على المنوال نفسه، ساهمت هيكلية الشراكة المنسوجة مع مؤسسات البحث بين دولتي المنشأ والمقصد في تعزيز المعارف في الوطن.

الدروس التي استخلصها النيجر من هذه البعثة الدراسية:

- إنّ تأمين الانسجام والتماسك بين المؤسسات خطوة أساسية للمضيّ قدماً بعملية تطبيق الخدمات والأعمال المطلوبة بهدف بناء الثقة مع الجاليات؛
- إنّ تقديم مجموعة متنوّعة من الخدمات للمهاجرين بالخارج، بما في ذلك النشاطات الدينية والثقافية والتربوية والخدمات الإدارية، أساس سليم لبناء الثقة مع الجاليات؛
- أظهرت هذه الزيارة أنّ تأمين الدعم والمشاركة على أرفع مستويات سياسية عامل أساسيّ لتطبيق السياسات والمبادرات التي تصبّ في مصلحة جاليات المهاجرين وتطوير البلاد؛

[١٣٥] مدرسة إدارة الحكم في ماستريخت (٢٠١٢ أ): مشاركة الجاليات في المغرب: فهم تبعات النظرة المتغيّرة إلى القدرات والممارسات. موجز سياسات الهجرة. عدد ١٠، يمكن الاطلاع عليه عبر http://mgsog.merit.unu.edu/ISacademie/docs/PB10.pdf (تمّت مراجعته في ٢٠١٣/٧/٣١).

- تعتبر هيكلية العمل، مثل الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بالجاليات، أساساً ضرورياً لتحقيق الدعم على أرفع المستويات وحشد الموارد اللازمة.

- **متابعة البعثة الدراسية:**

من خلال البعثة الدراسية إلى المغرب، يتوقّع صانعو السياسات إجراء تحسينات استناداً إلى الدروس المستخلصة والممارسات السليمة التي اختبروها في المغرب. ويهدف النيجر إلى إشراك جالياته في تطوير البلاد اجتماعياً واقتصادياً، بما أنّ الجاليات يمكن أن تساهم بشكل ملحوظ في المستقبل بفضل خبراتها ومواردها المالية.

- **الروابط:**

www.marocainsdumonde.gov.ma
www.nigeriendelexterieur.net

مشاركة الجاليات لامركزياً تحسّن من فعالية تقديم الخدمات

«لا تساعد سياسة الجاليات فقط في تحقيق أكبر مكاسب ممكنة من الحوالات، بل تؤمّن أيضاً، وهنا الأهم، نوعاً من الطمأنينة لدى جاليات المغتربين بأنّ الحكومة تعتني بهم وأنها مستعدّة لحمايتهم» السيد رويبن كورلي إدموند أوكين، مساعد المدير، وزير الداخلية، غانا.

زيارة دراسية من غانا إلى أثيوبيا

- **من/ إلى**

حزيران/يونيو ٢٠١٣ (٧ أيام)

- **شكل التعاون**

زيارة دراسية

- **الشركاء**

المؤسسة المرسلة: وزارة الداخلية في غانا

المؤسسة المضيفة: وزارة الخارجية في أثيوبيا

- **الأسباب**

خلال السبعينات والثمانينات، انتقل الغانيون بشكل أساسي إلى الدول المجاورة لا سيّما نيجيريا وساحل العاج. أما الثمانينات والتسعينات، فقد شكّلت منعطفاً أساسياً في تاريخ الهجرة الدولية في غانا، حيث سُجّل انتقال متزايد للغانيين نحو أوروبا وأميركا الشمالية، رغم أنّ هجرة الغانيين إلى غرب أفريقيا وبقية الدول الأفريقية ما زالت تحتلّ مكانةً مهمّة. عنى هذا الانتقال أيضاً أنّ قسماً متزايداً من الموظّفين أصحاب المهارات باتوا يهاجرون بشكل دائم إلى الخارج، مما يؤدي إلى تدفق المعارف خارج قطاعات أساسية مثل الصحة والتعليم. لكن في ظلّ الاستقرار السياسي الذي تنعم به غانا والنمو الاقتصادي النسبي، اختبرت الدولة أيضاً نسبة مرتفعة من هجرة العودة، لا سيّما عودة المواطنين الغانيين أصحاب المهارات المقيمين بالخارج.

أدركت غانا أهمية الجاليات بصفتها عاملاً أساسياً في تطوير البلاد، مما دفعها بالتالي إلى المباشرة بصياغة سياسة وطنية للهجرة تغطّي عدّة قضايا مثل الجاليات وعبور الحدود الوطنية. لكنّ إعداد سياسة تُعنى بالجاليات بشكل خاص سيساعد في ضمان التزام الحكومة الكامل بشؤون الجاليات.

أنشأت غانا عام ٢٠٠٨ وحدةً للهجرة تابعة لوزارة الداخلية مهمّتها تنسيق نشاطات جميع المؤسسات الحكومية العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر على الهجرة. في العام ٢٠١٢، تمّ إطلاق وحدة دعم الجاليات التابعة لوزارة الخارجية لتسهيل عملية تأمين الخدمات لأعضاء الجاليات وتنسيق المقاربة التي تنتهجها الوزارات والأقسام والوكالات المعنية في غانا نحو الجاليات.

خلال المشاورات الوطنية ضمن إطار مشروع «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»، أعربت غانا عن اهتمامها بتحسين قدرات مؤسساتها وتمكينها من إشراك الجاليات، لا سيّما في مجال نقل المهارات والتعاون اللامركزي. ومن خلال تطبيق آليات تبادل الخبراء بين دول الجنوب، تمّ الربط بين غانا وأثيوبيا التي تقوم بتطبيق مشروع رائد– ضمن إطار «تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»– لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية على جذب موارد الجاليات والاستفادة منها قدر المستطاع.

- **الوصف**

نُظّمت البعثة الدراسية في حزيران/يونيو ٢٠١٣ ودامت سبعة أيام، زار فيها ممثّلان عن الوحدة الوطنية للهجرة المؤسسات التالية:

- مديرية شؤون مشاركة الجاليات التابعة لوزارة الخارجية: بنت المديرية آليات تنسيق متينة بين الحكومة والمناطق الفدرالية، ومنظّمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية؛
- وكالة الاستثمار الأثيوبية: تقدّم الدعم للأشخاص الراغبين في الاستثمار في اقتصاد البلاد، ومنهم أفراد الجاليات، من خلال بعثاتها وسفاراتها في الخارج ومكاتب الاستثمار الإقليمية المنتشرة في كلّ منطقة من البلاد؛
- مصرف أثيوبيا الوطني: يشرف على إنشاء مكاتب تحويل الأموال وتشغيلها في كافة أنحاء البلاد. كما أصدر المصرف أمراً توجيهياً يسمح لأفراد الجالية الأثيوبية بافتتاح حسابات بالعملة الأجنبية والمحافظة عليها؛
- جمعية الجاليات الأثيوبية: تضمّ الأثيوبيين في بلاد المهجر بغضّ النظر عن موقعهم الجغرافي، ومهنتهم، وانتمائهم الديني، ومجموعتهم الإثنية وغير ذلك؛
- وزارة الصحة: تنفّذ وزارة الصحة الأثيوبية عدداً من المشاريع والنشاطات التي يشارك فيها متخصّصون في مجال الصحة من المغتربين. وكانت الوزارة قد أنشأت وحدةً لتنسيق شؤون الجاليات من أجل حشد هؤلاء المتخصّصين على نحو فعّال؛
- مكتب شؤون الجاليات في المناطق الذي يُعنى بالبلدان الجنوبية والجنسيات والشعوب: قدّم هذا المكتب محفّزات إقليمية إلى أفراد الجاليات، من خلال منحهم قطعة أرض. فسمح، من خلال هذه الطريقة، بتوطيد روابط متينة بين أثيوبيا وأفراد الجاليات حيث أصبح باستطاعتهم أن يعودوا إلى بلادهم إما بشكل دائم وإما لمدّة قصيرة، مما يسهّل من عملية استثمارهم في أرض الوطن.

- **الممارسات السليمة التي حدّدتها البعثة الغانية**

اعتبر الوفد الغاني أنّ **المقاربة اللامركزية والمنسّقة والإطار المؤسساتي** اللذين انتهجتهما أثيوبيا للتواصل مع الجاليات يشكّلان إحدى الممارسات السليمة.

صاغت أثيوبيا سياسةً للجاليات وأطلقتها في حزيران/يونيو ٢٠١٣. أثبتت هذه السياسة التزام الحكومة القويّ بالتواصل مع جالياتها. تماشياً مع هذه الجهود، بدأ عدد من المؤسسات الحكومية يتعاون بطريقة منسّقة: فاستضافت وزارة الخارجية مديرية لشؤون التواصل مع الجاليات، مهمّتها إجراء الأبحاث من أجل دعم صناعة السياسات القائمة على الأدلة، والعمل عن كثب مع جاليات المغتربين لدعم نشاطاتهم في أثيوبيا. ولا ننسى أيضاً المكاتب الإقليمية للتنسيق مع الجاليات، ومهمّتها تنسيق النشاطات المتعلقة بالجاليات في مناطقها، وهي ترفع التقارير إلى مكاتب الرئيس الإقليمية ووزارة الخارجية. تجتمع هذه المكاتب بصورة منتظمة مع المنسّقين في الوزارات، والمؤسسات الحكومية الفدرالية، ومنظّمات المجتمع المدني المعنيّة، مثل جمعية الجاليات الأثيوبية. تتألّف هذه الجمعية من أفراد الجاليات الذين يتكلّمون «بصوت واحد» في كلّ العمليات التي يشاركون فيها. في هذا الإطار، تشكّل هذه الجمعية جزءاً لا يتجزأ من عملية تطوير السياسات كما تساهم في حشد أفراد الجاليات حول قضية معيّنة، كما جرى عند بناء سدّ على نهر النيل. وقد اعتبر الوفد الغاني أنّ هذه الطريقة مناسبة لحشد الاستثمارات من خلال أفراد الجاليات.

تتولى السفارات، وقنوات الإرسال العامة أيضاً، إعلام العامة بشأن توفّر مكاتب تحويل الأموال العديدة، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بها. وتتواصل الحكومة الأثيوبية مع الجاليات الأثيوبية من خلال بعثاتها في الخارج وبوّابة الجاليات الأثيوبية، وهو موقعٌ إلكترونيّ يؤمّن معلومات محدّثة وفي حينها.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تطبيق **وثائق قانونية** في أثيوبيا لتسهيل التنقّل من وإلى أراضيها. بفضل «البطاقة الصفراء»، لم يعد من المطلوب الحصول على تأشيرة للدخول إلى أثيوبيا، كما إنّ الحصول على إجازة إقامة أو عمل لم يعد ضرورياً، وأصبح أفراد الجاليات يلقون معاملة المستثمر المقيم في البلاد. صحيحٌ أنّ غانا (بخلاف أثيوبيا) تسمح لمواطنيها الحصول على جنسية مزدوجة، إلا أنّ هذه الممارسة تبقى رغم ذلك مثيرةً للاهتمام في الدول التي لا تجيز لمواطنيها بالحصول على جنسية مزدوجة. فضلاً عن ذلك، يحقّ لأفراد الجالية الأثيوبية فتح حساب بالعملة الأجنبية.

- **الدروس التي استخلصها الوفد الغاني**

- إنّ علاقة العمل الوطيدة التي تجمع بين الحكومة وبقية الشركاء المعنيّين على مختلف المستويات الإدارية، بما في ذلك المستويان الوطني والإقليمي، بهدف إشراك الجاليات بشكل فعّال، تعتبر عاملاً أساسياً في سبيل ضمان التطبيق الناجح والفاعل للسياسات والمبادرات المتعلقة بإشراك الجاليات.
- إنّ فهم احتياجات الجاليات خطوة أساسية لإشراك الجاليات بنجاح. فقد أدركت الحكومة الأثيوبية أنّ الإسكان يشكّل أحد التحديات التي تواجه أفراد الجاليات الراغبين في العودة إلى وطنهم بشكل دائم أو مؤقّت لأهداف تتعلّق بالاستثمار. فما كان منها إلا أن قدّمت مجموعةً من الحوافز عن طريق تزويد الجاليات بقطع أراضٍ.

- إنّ التواصل على المستوى الإقليمي يساعد أيضاً في بناء الثقة والربط بين مصالح أفراد الجاليات وأولوياتهم من جهة والاحتياجات والثغرات في مجال محدّد من جهة أخرى.

- **متابعة البعثة الدراسية**

سيناقش الوفد الغاني المعلومات التي جمعها من خلال البعثة الدراسية مع المؤسسات الغانية المسؤولة عن إعداد سياسة خاصة بالهجرة في غانا. وقد خطّطت وزارة الصحة في غانا ووزارة الصحة في أثيوبيا، ضمن إطار المتابعة المباشرة للزيارة، لتنظيم مؤتمر فيديو، لتبادل المعلومات حول إشراك المهنيين المغتربين في قطاع الصحة، بما أنّ هذا الأمر اعتبر من المحاور التي أبدى فيها كلٌّ من البلدين اهتماماً خاصاً.

- **الروابط**

http://mint.gov.gh
www.mfa.gov.et

الاعتراف بأهمية المغتربين والتواصل معهم يعزّزان التنمية

زيارة دراسية من لبنان إلى المغرب

- **من/ إلى**

نيسان/أبريل ٢٠١٣ (٧ أيام)

- **شكل التعاون**

زيارة دراسية

- **الشركاء**

المؤسسة المرسلة: المديرية العامة للمغتربين، وزارة الخارجية والمغتربين (لبنان)؛

المؤسسة المضيفة: الوزارة المكلّفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (المغرب)

- **الأسباب**

بدأت موجات الهجرة تنطلق من لبنان منذ عهدٍ بعيدٍ جداً. وقد شهد تاريخ لبنان المعاصر مرحلةً أساسية للهجرة تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. منذ موجة الهجرة الأولى في القرن التاسع عشر، تجدّدت تدفقات المهاجرين من لبنان بشكلٍ منتظم وبقيت تحتلّ مكانةً ملحوظة. أما موجات الهجرة في الآونة الأخيرة، فقد تألّفت بشكلٍ أساسي من المهاجرين اللبنانيين الشباب المتعلّمين وأصحاب الكفاءات، مما ساهم في تعزيز ظاهرة «هجرة الأدمغة». فضلاً عن ذلك، ظهرت نزعة جديدة مؤخّراً هي ظاهرة الهجرة الأنثوية من لبنان، حيث ازداد عدد النساء اللواتي حاولن الهجرة على مسؤوليتهنّ الخاصة، من أجل العثور على فرص عمل في الخارج.[١٣٦]

تشكّل المديرية العامة للمغتربين جزءاً من وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان، وهي مسؤولة عن المواطنين اللبنانيين المقيمين في الخارج. تتعامل المديرية بشكلٍ مستمرّ مع البعثات الدبلوماسية في الخارج، فضلاً عن المديرية العامة للأحوال الشخصية التابعة لوزارة الداخلية. ترمي المديرية العامة للمغتربين إلى تحقيق أولويات عدّة، منها تعزيز قدرتها على بناء الثقة وتوطيد التواصل مع الجاليات اللبنانية في الخارج. في هذا الإطار، استناداً إلى آلية تبادل الخبراء بين بلدان الجنوب، تمّت المطابقة بين حالتي لبنان والمغرب، بما أنّ المغرب قد حقّق تقدّماً هائلاً في مجال التواصل مع جالياته في الخارج وإنشاء إطار عمل قانوني متين يعترف بمساهمات المغتربين. لذا كان الهدف الأساسي للبعثة اللبنانية فهم إطار العمل المعتمد حالياً واستخلاص الدروس لمعرفة كيفية التواصل مع جاليات المغتربين على أفضل نحو.

[١٣٦] التجربة اللبنانية: الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل. ربط جماعات المغتربين تحقيقاً للمزيد من التنمية. جردة بالإمكانيات والممارسات المؤسساتية. مشروع مشترك بين المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظّمة الدولية للهجرة. ٢٠١٠. ص. ٣

- **الوصف**

نُظّمت البعثة الدراسية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ودامت ستّة أيام. زار على أساسها ممثّلان لبنانيان من المديرية العامة للمغتربين المؤسسات التالية:

- الوزارة المكلّفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: أنشئت الوزارة في العام ١٩٩٣ وقدّمت، منذ ذلك الحين، خدمات واسعة إلى المواطنين المقيمين بالخارج مثل تأمين الدعم القانوني والاجتماعي.
- مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج: منظّمة غير ربحية تأسّست في العام ١٩٩٠. تهدف إلى تعزيز صلتها بالجاليات المغربية من خلال عددٍ من البرامج الثقافية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية.
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني: يطبّق المركز نشاطاته بهدف إشراك المغاربة أصحاب الكفاءات العالية المقيمين بالخارج. ومن هذه النشاطات المنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج (FINCOME) والأكاديمية المغربية للبحث العلمي المعروفة بـ»مروان». يهدف المنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج إلى منح الباحثين والخبراء الذين ينتمون إلى أصول مغربية في القطاع الخاص الفرصة والحافز المالي للعودة إلى المغرب وإفادة الآخرين من خلال خبراتهم.
- مجلس الجالية المغربية بالخارج: يراقب ويقيّم السياسات المغربية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، كما يعدّ الدراسات المتعلقة باحتياجات هؤلاء المغاربة واهتماماتهم.
- صندوق الضمان المركزي: مؤسسة عامة أنشئت في العام ١٩٤٩. هدفها تقديم المساعدة لإنشاء شركات المغاربة، وتطويرها، وتحديثها، بمن فيهم المغاربة المقيمون بالخارج.
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية: تؤمّن مختلف أشكال المساعدة القانونية والاجتماعية إلى المغاربة المقيمين بالخارج.

- **الممارسات السليمة التي حدّدتها البعثة اللبنانية**

حدّدت البعثة اللبنانية عدداً من الممارسات السليمة. تشكّل الإشارة الصريحة في الدستور المغربي الجديد إلى حقوق الجالية المغربية بالخارج وواجباتها أساساً متيناً يمكن أن تستند إليه جاليات المغتربين لتطالب بحقوقها وتطبّق واجباتها. في هذا الإطار، أعربت البعثة اللبنانية عن اهتمامها بتسهيل مشاركة اللبنانيين المقيمين بالخارج في السياسة من خلال منح المغتربين حقّ الاقتراع. وتعتبر الفرص الممنوحة للمغتربين للمشاركة في العمليات السياسية حافزاً لتسجيل قدر أكبر من المشاركة في بلدهم الأم.

تقدّم الحكومة المغربية عدّة خدمات ثقافية، مثل تنظيم دروس لتعليم اللغة ومناسبات رياضية في الخارج، هدفها تعزيز الروابط الثقافية للجالية المغربية مع وطنها الأم. فضلاً عن ذلك، تطبّق الحكومة المغربية أيضاً مبادرات لجذب الجاليات وتشجيعها على المساهمة في التنمية الوطنية، مثلاً من خلال إنشاء صندوق الضمان المركزي. وقد حشدت النشاطات المستهدفة موارد المهاجرين المغاربة أصحاب الكفاءات ومهاراتهم، من أجل التشجيع على تطوير بلدهم الأم، من خلال تبادل التجارب والخبرات مع نظرائهم المحليين (لا سيما في مجالات العلم والتربية).

- **الدروس المستخلصة من هذه البعثة الدراسية لتطبيقها في لبنان**

  - يعتبر الالتزام القويّ والدعم المتين من جميع المؤسسات الحكومية المشاركة في القضايا المتعلقة بالجاليات عاملاً أساسياً للتواصل مع الجاليات وتعزيز التنمية.
  - تسهّل سياسة الاستراتيجيات الوطنية للتواصل مع الجاليات، والدرجة العالية من التنسيق والاتصال بين المؤسسات، مشاركةَ الجاليات في تطوير بلدها الأم.
  - يساهم تعزيز الروابط الثقافية واللغوية مع جاليات المغتربين في تسهيل دمجهم ضمن بلدان الإقامة، كما يسهّل من مشاركتهم في عملية التنمية.

- **متابعة للبعثة الدراسية**

ستتمّ مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من البعثة الدراسية مع المديرية العامة للمغتربين ووزارة الخارجية، من أجل وضع خطة للتقدّم هدفها تعزيز التنسيق المؤسساتي مع مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص (أي وزارة التربية، ووزارة السياحة، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، ووزارة الثقافة، وجميع الأطراف المعنيّة بالتواصل مع المواطنين اللبنانيين المقيمين في الخارج).

- **الروابط**

http://www.foreign.gov.lb/
http://www.cnr.ac.ma/
http://www.ccg.ma/fr/index.php

٤. نصائح إضافية خاصة بالمواد والعمليات

آلية تبادل الخبراء بين بلدان الجنوب

١) معلومات عامة بشأن المؤسسة التي تطلب تنظيم البعثة الدراسية

١,١ المؤسسة المتقدّمة بالطلب ومعلومات الاتصال بها

الاسم:

العنوان (المنطقة/البلدة):

هاتف:

فاكس:

بريد إلكتروني:

الموقع الإلكتروني:

١,٢ اسم المنسّق في المؤسسة المتقدّمة بالطلب:

الاسم:

المركز:

معلومات الاتصال:

٣,١ معلومات عامة عن المؤسسة:

قطاع النشاط:

نوع المؤسسة:

سنة التأسيس:

الظروف الحالية للمؤسسة المضيفة (المعدّات، التسهيلات، البيئة، إمكانية الوصول، إلخ.):

٢) أهداف البعثة الدراسية

١. الأهداف العامة

٢. مجالات الاختصاص على صعيد الهجرة والتنمية التي تحتاج المؤسسة إلى تقويتها خلال البعثة الدراسية

٣. الخبرات والممارسات المحدّدة التي تهمّ المؤسسة المتقدّمة بالطلب

٤. الموعد التقريبي لبداية البعثة الدراسية (المدّة: ٧ أيام تقريباً)

٣) المهارات والخبرات التي يجب تعزيزها من خلال البعثة الدراسية

المهارات

-
-
-
-

الخبرات

-
-
-
-

٤) النتائج المتوقعة

إنّ النتيجة المتوقّعة من البعثة الدراسية هي:

-
-
-
-

٥) التأثير المتوقّع على المؤسسة

٥. الممثّلون عن المؤسسة المتقدّمة بطلب المشاركة في الزيارة:

عدد المشاركين:

الأسماء وطرق الاتصال بهم:

المؤهلات:

المركز والوظيفة:

أؤكّد على أنّ البيانات أعلاه تامة وصحيحة على حدّ علمي

التاريخ: التوقيع:

تكون كل المعلومات الشخصية الواردة في استمارة التقييم سريّةً ولا تُنشر إلا بناءً على موافقتك.

يُرجى إرسال هذه النقاط المرجعية إلى المكتب التالي التابع لمنظّمة الهجرة الدولية أو المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة:

منظّمة الهجرة الدولية/ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

إلى:
هاتف:
فاكس:
بريد إلكتروني:

تقرير: البعثة الدراسية

عضو البعثة

الاسم:

الوظيفة:

الدولة:

هذا التقرير مقسوم إلى قسمين: أ) تقرير البعثة وب) استمارة التقييم. يُرجى ملء كلا القسمين بالمعلومات المتعلقة بالبعثة التدريبية التي شاركت فيها.

أ. تقرير البعثة

- **مكان البعثة الدراسية**

اسم المؤسسة المضيفة:

المكان:

- **مدة البعثة الدراسية**

البداية:

النهاية:

- **عدد أفراد البعثة**

هدف الزيارة

ما هي التحديات التي تختبرها في بلدك؟

ما الذي تتوقع أن تتعلّمه/تحصل عليه من هذه الزيارة؟

النشاطات– الرجاء تحديدها بالنسبة لكلّ وحدة تدريبية (يمكن إضافة خانات جديدة إذا دعت الحاجة):

الزيارة ١

الاجتماع مع (اسم المؤسسة):

المكان:

المدّة (عدد الساعات):

أهداف الزيارة:

النتائج الفعلية مقابل النتائج المحدّدة أعلاه:

أيّ نوع من الممارسات السليمة يمكن ملاحظتها خلال هذه الزيارة؟

الزيارة ٢

الاجتماع مع (اسم المؤسسة):

المكان:

المدّة (عدد الساعات):

أهداف الزيارة:

النتائج الفعلية مقابل النتائج المحدّدة أعلاه:

أيّ نوع من الممارسات السليمة يمكن ملاحظتها خلال هذه الزيارة؟

الزيارة ٣

الاجتماع مع (اسم المؤسسة):

المكان:

المدّة (عدد الساعات):

أهداف الزيارة:

النتائج الفعلية مقابل النتائج المحدّدة أعلاه:

أيّ نوع من الممارسات السليمة يمكن ملاحظتها خلال هذه الزيارة؟

- هل تعتقد أنّ بإمكانك استنساخ بعض من هذه الممارسات السليمة في بلدك (إذا أجبتَ بنعم، فما هي هذه الممارسات)؟ يُرجى كتابة الإجابة بالتفصيل.
- هل من دروس يمكن استخلاصها من تجربة الدولة المضيفة؟
- ما هي الخطوات المقبلة التي تخطّط لتنفيذها عندما تعود إلى عملك (خطط لنشر المعلومات، تطبيق نشاطات جديدة، طلب دعم رفيع المستوى لمبادراتك، إلخ.)؟

إذا كنتَ مشاركاً في تنظيم حدث/نشاط/مبادرة جانبية (مثل ورشة عمل، أو تدريب على نطاق ضيّق، أو صياغة وثيقة عمل، إلخ)، يرجى ملء الفراغ أدناه:

- **الاجتماعات/النشاطات/المبادرات الجانبية** (إذا شاركتَ في أكثر من واحد، يُرجى إضافة المزيد من الخانات):

الاجتماع الجانبي ١

العنوان:

المكان:

المدة:

أهداف الاجتماع:

النتائج الفعلية مقابل النتائج المحدّدة أعلاه:

التقييم العام:

ب. التقييم

أ. الجوانب التشغيلية واللوجستية

الدعم التقني واللوجستي الذي تقدّمه المؤسسة المضيفة:

- ☐ ممتاز
- ☐ مناسب
- ☐ غير مناسب

ملاحظات: _____

الدعم الذي قدّمته المؤسسة المضيفة على امتداد البعثة الدراسية:

- ☐ ممتاز
- ☐ مناسب
- ☐ غير مناسب

ملاحظات: _____

الدعم الذي قدّمه فريق المشروع في بلدك المنشأ وفي الدولة المقصد:

- ☐ ممتاز
- ☐ مناسب
- ☐ غير مناسب

ملاحظات: _____

ب. هل استوفت البعثة الدراسية الأهداف المحدّدة ضمن شروط البعثة؟

- ☐ نعم
- ☐ كلا
- ☐ جزئياً

ملاحظات: _____

ج. **الاقتراحات والملاحظات المتعلقة بتجربتك كمدرّب في هذا المشروع**

شكراً جزيلاً لمشاركتك في مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»!

معايير تقييم الطلبات المرفوعة لبناء القدرات

	النقاط	التقييم
أ. المعايير المتعلقة بالمؤسسة المتقدّمة بالطلب	**٢٥ كحدّ أقصى**	
١. مدى الاتصال بالموضوع		
١,١ مشاركة المؤسسة المتقدّمة بالطلب في سياسات الهجرة/قضايا الجاليات/القضايا المتعلقة بالتعاون والتنمية	٥ كحدّ أقصى	
١,٢ المؤسسة المتقدّمة بالطلب متعاونة مع/على اتصال بجاليات مغتربيها في الخارج	٥ كحدّ أقصى	
٢. عمليات التعاون والتآزر		
١,٢ مشاركة المؤسسة المتقدّمة بالطلب في منتديات دولية تتناول قضية الهجرة والتنمية (مثل المنتدى العالمي المعنيّ بالهجرة والتنمية، إلخ.)	٥ كحدّ أقصى	
٢,٢ تطبيق المؤسسة المتقدّمة بالطلب أو اختبارها لممارسات هادفة إلى تحسين دور المغتربين في مجال التنمية	٥ كحدّ أقصى	
٣. التأثير	–	–
١,٣ المؤسسة المتقدّمة بالطلب تؤدي دوراً في صياغة السياسات الوطنية	٥ كحدّ أقصى	
ب. المعايير المتعلقة بطلب بناء القدرات	**٢٥ كحدّ أقصى**	–
١. مدى الاتصال بالموضوع استراتيجياً	–	–
١,١ التزام الطلب بأهداف مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»	٥ كحدّ أقصى	
٢. إمكانية النجاح		
١,٢ يمكن تلبية الطلب ببناء القدرات من خلال تبادل الخبراء/تنظيم بعثة دراسية مدّتها أسبوع واحد	٥ كحدّ أقصى	
٣. التأثير		
١,٣ عدد الممثلين/الموظّفين في المؤسسة الذين سيستفيدون من طلب بناء القدرات	٥ كحدّ أقصى	
٤. عمليات التعاون والتآزر		
١,٤ تندرج عملية بناء القدرات ضمن عملية تمكينية أوسع نطاقاً تنظّمها أو تنفّذها المؤسسة المتقدّمة بالطلب	٥ كحدّ أقصى	
٥. الاستدامة		
١,٥ تندرج عملية بناء القدرات ضمن إطار سياسة/ممارسة التعاون بين بلدان الجنوب التي تطبّقها المؤسسة المستفيدة	٥ كحدّ أقصى	
المجموع الأقصى للنقاط	**٥٠**	

الملاحظات الختامية

الملاحظات الختامية

«إذا كنتَ تريد أن تصل بسرعة، إمشِ بمفردك. إذا كنتَ تريد أن تذهب بعيداً، إمشِ ضمن فريق.»

(مثل أفريقي)

تقدّم هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية لمحةً عن نوع المبادرات التي يمكن إنشاؤها ضمن إطار عمل التعاون بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي بهدف إشراك الجاليات على نحوٍ أفضل. وهي تقدّم أدواتٍ مناسبة لتطوير استراتيجية وخطة عمل متعلّقتين بالجاليات يمكن استخدامهما لنسج الشراكات.

في ظلّ وجود حوالى مليار مهاجر في مختلف أنحاء العالم، خُمسهم من المهاجرين الدوليين، ونظراً لأهمية الجاليات المتزايدة ومساهمتها في تطوير بلدها المنشأ، لم يعد بإمكان صانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في مجال التنمية التغاضي عن التأثير الواسع للجاليات. جديرٌ بالذكر أنّ هذا التأثير على الدول يكون في بعض الأحيان «ملموساً» جداً، مثلاً على صعيد الحوالات المرسلة، أو «ملموساً» بعض الشيء، مثلاً على صعيد تدفقات التجارة ونقل المعارف. لكن بهدف تحقيق هذه النتائج الإيجابية، لا بدّ من العمل على إيجاد حلول عابرة للحدود الوطنية وبيئات مؤاتية تعود بالفائدة على كلا الطرفين، سواء في دول المقصد أم في دول المنشأ.

الرسائل الأساسية إلى صانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في مجال التنمية:

القسم ٢: إطار السياسات الخاص بالتعاون في مجال إشراك الجاليات

- الاعتزاز بالملكية المشتركة لعملية صياغة الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بإشراك الجاليات، بهدف إيجاد إطار عمل مؤسساتي وبيئة مؤاتية في بلدك. لكن لا تتجاوز السلطات المعنيّة: فقد أظهرت الممارسات السليمة أنّه من الأفضل أن تشرف الحكومة بنفسها على تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالجاليات بطريقة شمولية. لكن جديرٌ بالذكر أنّ الحكومات ليست المحفّز الوحيد للعملية– فيجب أن يساهم فيها جميع الشركاء، وبالتحديد الجاليات.
- إنّ النهج القائم على التشاور مع المستفيدين ضروري. لكن لا تنسَ أن تشرك المستويات العليا في حكومتك وتسعى للحصول على التزامها بهذه المبادرات.
- إتبّع قواعد إعداد البرامج الواردة في المبادئ التوجيهية التشغيلية (المقاربة المرتكزة على المهاجرين، المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الإدارة المستندة إلى النتائج)، وحضّر مصفوفةً مناسبةً للنتائج فضلاً عن خطط للمراقبة والتقييم، كي تضمن تطبيق حلقة فعّالة من النتائج والتأثير عند تطبيق المبادرات.
- حافظ على واقعيّتك. إحرص على تطبيق المبادرات بشكل مناسب، وقم بالمتابعة النظامية، وأمّن الدعم للمؤسسات. لا تضع خطة عمل طموحة أكثر من اللازم، تبقى فيها الخطط والأفكار الواعدة مجرّد حبرٍ على ورق.
- من الضروري توفّر جوٍ من التواصل والشفافية في مختلف مراحل إعداد الاستراتيجية وخطة العمل– بحيث يصبح الشعب على علم بفوائد إشراك الجاليات من أجل تطوير البلاد، وتكوّن الدول التي تسعى إلى نسج شراكة معها مطّلعةً على لائحة بالامتيازات والخبرات المقارنة التي ستحصل عليها.
- صحيحٌ أنّ المبادئ التوجيهية التشغيلية تشدّد على التعاون بين الدول، إلا أنّ تأمين جوٍّ من الانسجام والتماسك بين الوزارات والمؤسسات ضمن البلد

الواحد أمرٌ لا يقلّ عن ذلك أهمية. إسعَ إلى التعاون مع الوزارات والمؤسسات في مختلف القطاعات، وأيضاً مع القطاع الخاص وجمعيات المغتربين والمجتمع المدني ككلّ. فحتى وإن كانت المبادرات تتعلق بصياغة استراتيجية وخطة عمل، لا بدّ من أن تكون منسّقة ومتماسكة على المستويين السياسي والتقني.

القسم ٣: الطرق العملية والاختبارية للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب

- إستفد من الإمكانيات التي توفّرها الشراكات (بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية)، وكن منفتحاً على تبادل المعارف مع الدول الأخرى، وشركات القطاع الخاص، وجمعيات المغتربين، ومنظّمات المجتمع المدني، والمنظّمات والقوى الفاعلة الدولية. أطلع هذه الأطراف على خبراتك، لكن كن مستعدّاً أيضاً لاستيعاب الممارسات التي تتعلّمها من الآخرين والاستفادة منها.
- يجب أن يكون التعاون بناءً على طلب الدولة المستفيدة لضمان جوّ من الملكية الوطنية للعملية، وهذه خطوة أساسية لضمان الاستدامة. ويجب أن يكون التعاون مستنداً إلى الأولويات المحدّدة وطنياً (السياسات).
- تماشياً مع وثيقة نيروبي للنتائج، يجب أن «يلتزم التعاون، في ما يلتزم، بمبادئ احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية، بصرف النظر عن أيّ شروط مرتبطة بها.»[١٣٧]
- يمكن أن تتمتّع أطر عمل الشراكات بطبيعة قانونية (اتّفاقات، مذكّرات تفاهم، معاهدات و/أو أيّ وثائق أخرى ملزمة قانونياً) أو تُنجز وفق طرق غير رسمية (من خلال الحوارات أو الشبكات الخاصة بجاليات المغتربين). وقد أثبتت الشبكات بشكل خاص أنها موارد غنيّة فعلاً، لا سيّما وأنّ بإمكانها توفير أفضل الممارسات والابتكارات للمؤسسات في الدول التي تحتاج إلى تطوير قدراتها.

[١٣٧] الأمم المتحدة، ٢٠١٠، المرجع المذكور سابقاً.

الملاحق

١. لائحة الاختصارات

٢. قراءات إضافية

٣. قائمة المراجع

٤. وصف المشروع: تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين بلدان الجنوب

الملاحق

١. لائحة الاختصارات

ACP Observatory	مرصد الهجرة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
ADPC	مركز سياسات الجاليات الأفريقية
AEP	برنامج أفريقيا أوروبا
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AfDB	مصرف التنمية الأفريقي
AMEDIP	تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب
AMEXCID	الوكالة المكسيكية للتعاون في مجال التنمية الدولية
AMU	اتحاد المغرب العربي
ANR	الوكالة الوطنية للأبحاث
ASEAN	جمعية دول جنوب شرق آسيا
AU	الاتحاد الأفريقي
BRICS	البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا
CARIM	اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية
CAT	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة
CEN-SAD	تجمّع دول الساحل والصحراء
CGD	مركز التنمية العالمية
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CoD	دولة المقصد
COMESA	السوق المشتركة لشرق وجنوب آسيا
CoO	دولة المنشأ
CPED	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
CRPD	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CSOs	منظّمات المجتمع المدني
CSSTC	مركز التعاون التقني بين بلدان الجنوب
DFID	الدائرة البريطانية للتنمية الدولية
DFD	المغتربون من أجل التنمية
DMC	المؤتمر الوزاري للجاليات
DRC	مركز أبحاث التنمية المتعلقة بالهجرة والعولمة والفقر
EAC	جماعة شرق أفريقيا

ECCAS	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ETF	مؤسسة التدريب الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
EUROMED	الشراكة الأوروبية المتوسطية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FORIM	منتدى منظمات التضامن الدولي لقضايا الهجرة
FSP	صندوق التضامن الأولوي
FTA	منطقة التجارة الحرة
GCIM	اللجنة العالمية للهجرة الدولية
GDLN	الشبكة العالمية للتعلم عن التنمية
GDND	قاعدة البيانات العالمية للنيجريين في بلاد الاغتراب
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFMD	المنتدى العالمي المعنيّ بالهجرة والتنمية
HDI	الدليل القياسي للتنمية البشرية
HLD	الحوار الرفيع المستوى المعنيّ بالهجرة الدولية والتنمية
HRBA	النهج القائم على حقوق الإنسان
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICERD	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
ICESCR	الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
ICMPD	المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
ICRMW	الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IO	منظمة دولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IMIS	النظام المتكامل لمعلومات الهجرة
INED	المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPUMS-International	سلسلة البيانات المتكاملة الفائقة الصغر للاستخدام العام– على المستوى الدولي
JMDI	مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة
MAFE	الهجرة بين أفريقيا وأوروبا
MIDSA	حوار الهجرة لمنطقة جنوب أفريقيا
MIDWA	حوار الهجرة لمنطقة جنوب أفريقيا
MIEUX	خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة
MME	الشراكة حول الهجرة والتنقّل والتوظيف

MoU	مذكرة تفاهم
MPI	معهد سياسات الهجرة
MTM	هجرة العبور عبر المتوسط
M&D	الهجرة والتنمية
M&E	المراقبة والتقييم
NAM	الحركة غير المنحازة
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
NGOs	منظمات غير حكومية
NIDO	منظمة النيجريين في بلاد الاغتراب
NNVS	الإدارة النيجرية الوطنية للمتطوعين
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OV	التصويت خارج الوطن
PRSP	ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر
RBM	الإدارة القائمة على النتائج
RCP	العملية الاستشارية الإقليمية
REC	الجماعات الاقتصادية الإقليمية
SACM	مؤتمر الجنوب الأميركي حول الهجرة
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
SAMP	مشروع الهجرة الجنوب الأفريقي
SDC	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
SSEEM	آلية تبادل الخبراء بين دول الجنوب
SSC	التعاون بين بلدان الجنوب
ToR	الاختصاصات
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
UNHCR	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
UN-INSTRAW	معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNESCO	اليونسكو

٢. قراءات إضافية

كينغسلي آيكينز، نيكولا وايت: كتيّب استراتيجيات الجاليات العالمية: إستخدام قوة الجاليات العالمية. متوافر على الرابط: http://diasporamatters.com/publications. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

دلفين أنسيان وآخرون (٢٠٠٩): البحث في استراتيجيات إشراك الجاليات: مقارنة دولية، ٢٦–٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جامعة إيرلندا الوطنية بماينوث، تقرير ورشة العمل، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.nuim.ie/nirsa/diaspora/PDFs/Exploring%20Diaspora%20Strategies%20International%20Comparison.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥).

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (٢٠١٠): توجيهات التعاون مع جاليات المغتربين، متوافر على الرابط التالي: http://www.giz.de/Themen/de/SID-F19B06B0-D1D39562/dokumente/giz2011-en-leitfaden-diasporagemeinschaften.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢)

المجموعة العالمية المعنية بالهجرة (٢٠١٠): إدراج الهجرة في خطط للتنمية: كتيّب لصنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.globalmigrationgroup.org/uploads/UNCT_Corner/theme7/mainstreamingmigration.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب (٢٠١٢): إطار عمل خاص بالمبادئ التوجيهية التشغيلية حول دعم الأمم المتحدة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب»، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب، الجلسة السابعة عشرة، نيويورك، ٢٢–٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، متوافرة على الرابط التالي:
http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/HLC%20Reports/Framework%20of%20Operational%20Guidelines_all%20languages/SSC%2017_3E.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦)

هورست، سيندي وآخرون (٢٠١٠): مشاركة الجاليات في بناء السلام والتنمية. كتيّب لأصحاب الاختصاص وصانعي السياسات (PRIO)، متوافر على الرابط التالي:
http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/PRIO%20Report%202-2010%20with%20links.pdf (تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٣/٨/٢٨).

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٠): الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. نحو حوار فاعل. ربط جاليات المغتربين تحقيقاً للمزيد من التنمية. جردة بالإمكانيات والممارسات المؤسساتية، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/projects/Inventory_EN_2010.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (٢٠١١): النهج القائم على التشاور مع المستفيدين. كتيّب لأصحاب الاختصاص وصانعي السياسات، متوافر على الرابط التالي:
http://www.migration4development.org/content/jmdi-handbook-migration-development-bottom-approach (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٤)

معهد سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢). «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة. متوافر على الرابط التالي:
http://www.migrationpolicy.org/pubs/thediasporahandbook.pdf.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦).

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩): تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. دراسة للوضع الحالي والممارسات السليمة الحالية المعتمدة في مجال السياسات والمؤسسات والعمليات للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، متوافر على الرابط التالي:
http://southsouthconference.org/wp-content/uploads/2009/10/E_Book.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

ستونكل، أوليفر (٢٠١٣): مؤسسة التعاون بين بلدان الجنوب: نحو نموذج جديد. متوفّر على الرابط التالي:
http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/05/Stuenkel_Institutionalizing-South-South-Cooperation-Towards-a-New-Paradigm.pdf (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢).

معهد البنك الدولي: فنّ تبادل المعارف: دليل التخطيط المرتكز على النتائج لأهل الاختصاص في مجال التنمية. متوفّر على الرابط التالي:
http://wbi.worldbank.org/wbi/Data/wbi/wbicms/files/drupal-acquia/wbi/The_Art_of_Knowledge_Exchange_revised.pdf (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢)

٣. قائمة المراجع

مرصد الهجرة لدول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ (٢٠١٢): دليل الأبحاث حول الهجرة: الهجرة والتنمية بين دول الجنوب، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/EN-ACP-Obs-Research-GuidFinal-06112012.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٠).

مرصد الهجرة لدول أفريقيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ (٢٠١٢): «مؤشّرات عن تأثير الهجرة على التنمية البشريةوالعكس بالعكس»،
http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/EN-Indicators.pdf (تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٤/٥/٧).

المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي: النتائج المحققة، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.lecames.org/spip.php?article4 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢)

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٦): الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة والتنمية، المؤتمر الوزاري الأوروبي–الأفريقي حول الهجرة والتنمية. متوافر عبر الرابط:
http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/AU-UE-22.11.06.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٧): الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. متوافرة عبر الرابط: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/eas2007_joint_strategy_en.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥).

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٧): أول خطة عمل لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. متوافرة على الرابط التالي:
http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/eas2007_action_plan_2008_2010_en_11.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥).

كينغسلي آيكينز، نيكولا وايت: كتيّب استراتيجيات الجاليات العالمية: إستخدام قوة الجاليات العالمية. متوافر عبر الرابط:
http://diasporamatters.com/publications. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ٢٠١٣/٨/٢٠).

أكينجيد أولاتوي، ويزا أوينكا، وأبيودون أدنيي (٢٠١٣) بعنوان: الجاليات النيجيرية في الجنوب: الاستفادة من إمكانيات التنمية الوطنية، متوافرة على الرابط:
http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/Nigeria%20Diasporas%20Report_0.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٥): اجتماع الخبراء حول التعريف بالجاليات الأفريقية، ١١ – ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أديس أبابا، أثيوبيا، تمت مراجعته بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣،
http://www.africa_union.org/organs/ecossoc/Report_Expert_Diaspora%20Defn%2013april2005_Clean%20copy1.doc (٢٠١٣/١/٣٠ تمت زيارة الموقع بتاريخ).

الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٦): الموقف الأفريقي المشترك حول الهجرة والتنمية، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://summits.au.int/en/sites/default/files/FINAL%20Diaspora%20Declaration-E-25%20May%20%281%29.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

الاتحاد الأفريقي (٢٠١١): خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمّال الريفيين ٢٠١١–٢٠١٥. متوافرة عبر الرابط: www.au.int/en/sites/default/files/SA4543_SPIREWORKFinal_English.doc.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ (٢٠١٣/٨/١٢).

الاتحاد الأفريقي (٢٠١٢): إعلان القمة الأفريقية العالمية حول الجاليات. ساندتون، جنوب أفريقيا، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://summits.au.int/en/sites/default/files/FINAL%20Diaspora%20Declaration–E-25%20May%20%281%29.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

بايكويل، أوليفر (٢٠٠٩): أيّ جاليات لأيّة تنمية؟ بعض الأسئلة الحسّاسة عن دور جمعيات المغتربين كقوى فاعلة في مجال التنمية، ملخّص المعهد الدانماركي للدراسات الدولية، متوافر على الرابط التالي:
http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/which-diaspora-for-whose-development-o-bakewell
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٥)

أوليفر بايكويل (٢٠٠٩): انعكاسات الهجرة بين دول الجنوب والتنمية البشرية على التجارب الأفريقية، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/imi-working-papers/wp-15-oliver-bakewell-south-south-migration
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥)

باري، ك. (٢٠٠٦): داخل الوطن وخارجه: بناء المواطنية في إطار الهجرة. جامعة نيويورك، مراجعة القانون ٨١ (١): ١١–٥٩.

غراتزيانو باتستيلا وبينود خدريا (٢٠١١): هجرة اليد العاملة في آسيا ودور الاتفاقات الثنائية حول الهجرة: تسهيل الوصول إلى السوق بوسائل غير رسمية. مرجع متوافر على الرابط التالي:
http://www.gfmd.org/documents/switzerland/m4md/BattistellaS5.pdf
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

ر. بلسبورو وآخرون، مسوح حول الهجرة الدولية: القضايا والنصائح المفيدة، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/esa/population/meetings/sixthcoord2007/Bilsborrow_paper.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥).

منظمة BSR (٢٠٠٨): هجرة اليد العاملة الدولية: دور مسؤول للأعمال، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.bsr.org/reports/BSR_LaborMigrationRoleforBusiness.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥)

منظمة BSR (٢٠١٠): عدة أدوات الإدارة الخاصة بالعمال المهاجرين: إطار عمل عالمي. إدارة العمال وحماية الحقوق، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.bsr.org/reports/BSR_Migrant_Worker_Management_Toolkit.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥).

مركز التنمية العالمية (٢٠٠٩): عدد المهاجرين: خمس خطوات لبيانات أفضل حول الهجرة، واشنطن العاصمة، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://www.cgdev.org/files/1422146_file_CGD_migration_FINAL_web.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١).

شاندر، أ. (٢٠٠٦): نحو الوطن. جامعة نيويورك، مراجعة قانون ٨١ (١): ٦٠–٨٩. .

م. شو، م. جيبرت (٢٠١٢): الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي والسنغال: من الانطلاقة إلى التعليق وفشل المفاوضات، في: مجلة الأبحاث الأوروبية المعاصرة. ٨ (٤)، ص. ٤٠٨–٤٢٧. متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.jcer.net/index.php/jcer/article/download/434/380 (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٨): الإعلان المشترك حول الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الرأس الأخضر. متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/global-approach-to-migration/specific-tools/docs/mobility_partnership_cape_verde_en.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

جوناثن كراش وآخرون، (٢٠١٢): الجاليات على شبكة الإنترنت: شبكات جديدة، منهجيات جديدة، في: كارلوس فارغاس سيلفا (منشورات)، كتيّب أساليب البحث في مجال الهجرة، شلتنهام، نورث هامبتون: إدوارد إلغار للنشر.

ب. دايفيز: التعاون بين دول الجنوب: التقدم باتجاه مثال جديد للمساعدة. في: مركز السياسات الدولية للنمو الشمولي: التعاون بين دول الجنوب. اللعبة القديمة نفسها أم مثال جديد؟ الفقر في محور التركيز، العدد ٢٠، متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.ipc-undp.org/pub/IPCPovertyInFocus20.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١)

دلفين أنسيان وآخرون (٢٠٠٩): البحث في استراتيجيات إشراك الجاليات: مقارنة دولية، ٢٦–٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جامعة إيرلندا الوطنية بماينوث، تقرير ورشة العمل، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.nuim.ie/nirsa/diaspora/PDFs/Exploring%20Diaspora%20Strategies%20International%20Comparison.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥).

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: بروتوكول رقم A/P.1/5/79، المتعلّق بحرية تنقّل الأشخاص، والإقامة والاستقرار. متوافر على الرابط: http://www.comm.ecowas.int/sec/index.php?id=ap010579&lang=en. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢).

المفوضية الأوروبية (٢٠٠٧): معلومات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، المجلس، اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة المعنية بالمناطق حول الهجرة الدائرية وشراكات التنقل بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة. بروكسل: (٢٠٠٧)، ٢٤٨ نهائي، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2007:0248:FIN:EN:PDF
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

المفوضية الأوروبية (٢٠١٣): معلومات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي، اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية واللجنة المعنية بالمناطق حول تحقيق الحدّ الأمثل من تأثير التنمية على الهجرة. مساهمة الاتحاد الأوروبي في الحوار الرفيع المستوى الخاص بالأمم المتحدة والخطوات التالية باتجاه توسيع نطاق محور الهجرة والتنمية. بروكسيل: (٢٠١٣)، ٢٩٢ نهائي، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/documents/policies/immigration/general/docs/maximising_the_development_impact_of_migration.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥).

مؤسسة التدريب الأوروبية (٢٠١١): التوفيق بين المهارات للهجرة القانونية في مصر، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/1BE8B869C71550D1C12578E10034BE46/$file/Skills%20matching%20for%20legal%20migration%20in%20Egypt.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٢)

معلومات مستقاة من: م. فرانكنهاوزر وآخرين. (٢٠١٣): السياسات والممارسات حول الهجرة والتنمية. دراسة لتحديد الدول الأوروبية الإحدى عشر والمفوضية الأوروربية، متوافرة على الرابط الإلكتروني:
http://www.icmpd.org/News-Detail.1668.0.html?&cHash=f2e25a052a&tx_ttnews[tt_news]=156
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

غابريال شيفر (١٩٨٦): ميدان دراسة جديد: الجاليات الحديثة في السياسة الدولية، في ج. شيفر (منشورات)، الجاليات الحديثة في السياسة الدولية، لندن: كروم هلم، ص.٣

أ. غاملن (٢٠٠٦): ما هي سياسات إشراك الجاليات وأي نوع من الدول تستخدمها؟ المجلد WP0632، أوراق عمل مركز الهجرة والسياسة والمجتمع. أوكسفورد: مركز الهجرة والسياسة والمجتمع، جامعة أوكسفورد، متوافرة على الرابط الإلكتروني:
http://essays.ssrc.org/remittances_anthology/wp-content/uploads/2009/08/Topic_19_Gamlen.pdf
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩).

المجموعة العالمية المعنية بالهجرة (٢٠١٠): إدراج الهجرة في خطط للتنمية: كتيّب لصنّاع السياسات وأصحاب الاختصاص، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.globalmigrationgroup.org/uploads/UNCT_Corner/theme7/mainstreamingmigration.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

مجموعةالـ٧٧: معلومات عن مجموعة الـ٧٧، متوافرة على الصفحة الإلكترونية http://www.g77.org/doc (تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠).

الوكالة الألمانية للتعاون التقني (٢٠١٠): نسج الروابط من أجل الهجرة والتنمية. سياسات إشراك الجاليات في غانا، والهند، وصربيا. ورقة نقاش. إشبورن، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، متوافر على الرابط الإلكتروني: http://www.giz.de/Themen/de/dokumente/gtz2010-en-building-bonds-for-migration-and-development.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠).

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب (٢٠١٢): إطار عمل خاص بالمبادئ التوجيهية التشغيلية حول دعم الأمم المتحدة للتعاون الثلاثي وبين دول الجنوب»، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب، الجلسة السابعة عشرة، نيويورك، ٢٢–٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، متوافرة عبر الرابط التالي: http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/HLC%20Reports/Framework%20of%20Operational%20Guidelines_all%20languages/SSC%2017_3E.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦)

المساعدون التربويون لحقوق الإنسان: النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التعاون الإنمائي يسير باتجاه تفاهم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة. مرجع متوافر على الرابط التالي: http://www.hrea.org/erc/Library/display_doc.php?url=http%3A%2F%2Fwww.undg.org%2Farchive_docs%2F6959-The_Human_Rights_Based_Approach_to_Development_Cooperation_Towards_a_Common_Understanding_among_UN.pdf&external=N (تمّت زيارة هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩).

اللجنة الدولية المعنية بقضايا التنمية الدولية (١٩٨٠): تقرير براندت عن الشمال والجنوب: برنامج للبقاء. منشورات بان.

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، المؤسسة الدولية الإيبيرية–الأميركية للإدارة والسياسات العامة (٢٠١٢): (تقرير موجز عن تقييم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار مشروع دعم الشراكة حول الهجرة والتنقّل والتوظيف، ورقة معلومات أساسية لاجتماعهاالتقني حول تعزيز الهجرة والتنقّل والعمل والتعليم العالي ضمن هذه المجموعات. متوافر عبر الرابط التالي: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/summary-report-mme-support-project.pdf. (تمّت زيارة هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢)

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٠): الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. حوار فاعل. ربط جاليات المغتربين تحقيقاً للمزيد من التنمية. جردة بالإمكانيات والممارسات المؤسساتية، متوافر عبر الرابط الإلكتروني: http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/projects/Inventory_EN_2010.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢): سجل بالأولويات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز ضمن مشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب»، متوافر عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/AMEDIP/February_2013_Update/Registry_of_Institutional_Priorities_Soft_Copy_EN.pdf
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢أ): ورشة العمل الخاصة بمشروع «تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق أوسطية من خلال التعاون بين دول الجنوب» بشأن التنسيق بين المؤسسات حول الهجرة والتنمية. ملخص المناقشات، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD-Website_2011/Migration_Dialogues/MTM/AMEDIP/WS_Tunis_Summary_of_Discussions_Final_EN.PDF
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢ب) ملخّص المناقشات، ورشة عمل عقدها مشروع تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب حول التعاون بين دول الجنوب. متوافر عبر: http://www.icmpd.org/AMEDIP.1821.0.html. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٩).

المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٠٦): إشراك الجاليات كشركاء في التنمية للدول الأم والمقصد: صنّاع السياسات في مواجهة التحديات، جنيف، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/serial_publications/MRS26.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١)

المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١١): ملفات الهجرة، الاستفادة إلى أقصى حد من العملية:
http://publications.iom.int/bookstore/free/MigrationProfileGuide2012_1Oct2012.pdf
(تمت مراجعة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٥).

الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية. طرابلس، ٢٢–٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر (٢٠٠٦)، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/uploads/document_category/EU_Africa_dialogue_on_migration/Joint%20Africa-EU%20Declaration%20on%20Migration%20and%20Development%20%28Tripoli-%20November%202006%29.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨)

كوفي عنان (٢٠١١): قوة الشراكات في أفريقيا، نشرت في: ذا هاف بوست، متوافرة على الموقع الإلكتروني
http://www.huffingtonpost.com/kofi-annan/africa-partnerships_b_858505.html
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠.)

مدرسة إدارة الحكم في ماستريخت (٢٠١٢): الحوار الأوروبي حول السياسات: الشراكات حول التنقل، موجز سياسات الهجرة رقم ٩، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://mgsog.merit.unu.edu/ISacademie/docs/PB9.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

مدرسة إدارة الحكم في ماستريخت (٢٠١٢ أ): مشاركة الجاليات في المغرب: فهم تبعات النظرة المتغيّرة إلى القدرات والممارسات. موجز سياسات الهجرة. عدد ١٠، يمكن الاطلاع عليه عبر
http://mgsog.merit.unu.edu/ISacademie/docs/PB10.pdf (تمّت مراجعته في ٢٠١٣/٧/٣١).

سوزان ميلدي (٢٠١١): الفرص والتحديات المرتبطة بهجرة اليد العاملة بين دول الجنوب، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.acpmigration-obs.org/sites/default/files/gfmd_swiss11_abuja_background_paper.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١)

معهد سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٢). «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات في مجال التنمية. كتيّب لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص في البلد الأم والبلدان المضيفة. متوافر عبر:
http://www.migrationpolicy.org/pubs/thediasporahandbook.pdf.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦).

كومار ناقش (٢٠٠٨): التعاون الثلاثي وبين دول الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: نحو مثال جديد في مجال التعاون الإنمائي، متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf/background%20study%20final.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التعاون الثلاثي وفعالية المساعدات. هل يمكن للتعاون الثلاثي أن يجعل المساعدات أكثر فعاليةً؟ متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.oecd.org/dac/46387212.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠)

لجنة التخطيط الوطنية، نيجيريا: الموقع الإلكتروني لدائرة التعاون الدولي. متوافر على الموقع الإلكتروني:
http://www.npc.gov.ng/home/artdetails.aspx?mCatID=68254&artID=9416
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: التعاون الثلاثي وفعالية المساعدات. هل يمكن للتعاون الثلاثي أن يجعل المساعدات أكثر فعاليةً؟ متوافر على الموقع الإلكتروني: http://www.oecd.org/dac/46387212.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧) كتيّب حول وضع سياسات فعّالة لهجرة اليد العاملة، نسخة للمتوسّط، متوافر عبر الرابط: http://www.osce.org/eea/29630.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩).

أوستيرغارد نيلسن، أ. (٢٠٠٣): الهجرة الدولية والدول المرسلة: القضايا والمواضيع الأساسية. وجهات النظر والسياسات والعلاقات عبر الوطنية، مطبوعات أوستيرغارد نيلسن، ٣–٣٢، بازنغستوك: بالغراف ماكميلان

كتيّب «الشركاء في السكان والتنمية: التعاون بين دول الجنوب: ممرّاً إلى التنمية». متوافر عبر:
.http://www.partners-popdev.org/docs/PPD_South-South_Book.pdf
(تمّت زيارة هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣١).

عملية الرباط (٢٠١١): استراتيجية الرباط، المؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي الثالث بشأن الهجرة والتنمية، داكار ٢٠١١، متوافر على الموقع التالي:
http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/uploads/cms/Dakar-strategy_-Ministerial-declaration-migration-and-development_-EN.pdf (تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٣/٦/٢٠).

عملية الرباط (٢٠١١): مبادرات في المنطقة. مرجع متوافر على الرابط التالي:
.http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/index.php/initiatives-in-the-region
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠).

عملية الرباط (٢٠١٢): مبادرات في المنطقة. مرجع متوافر عبر الرابط:
.http://www.dialogueuroafricainmd.net/web/index.php/initiatives-in-the-region
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣٠).

كيشان س. رانا (٢٠٠٧): الدبلوماسية الثنائية الأطراف. مؤسسة ديبلو.

ساراس للاستشارات: تحليل الأسباب المتجذّرة، مرجع متوافر عبر الرابط:
http://www.sarras.co.uk/1_03p_scottishwater.php. (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨).

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: الأداة ١: رسم خريطة أصحاب المصلحة. مرجع متوافر عبر الرابط:
http://www.sdc-learningandnetworking.ch/en/Home/SDC_KM_Tools/Stakeholder_Analysis_and_Mapping. (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٨).

المنظمة العالمية للمدن المتحدة والحكومات المحلية : مجموعة المواد الصحفية، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.uclg.org/sites/default/files/Presskit_UCLG_May_2012.pdf
(تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠)

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات (١٩٩٨): توصيات بشأن الإحصاءات ومن مراجعة الهجرة الدولية ١ رقم ٥٨,١٩٩٨، نيويورك، متوافرة على الموقع الإلكتروني:
http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1e.pdf
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥)؛

الأمم المتحدة (٢٠١٠): وثيقة نتائج نيروبي المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب، القرار ٢٢٢/٦٤، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/Key%20Policy%20Documents/Nairobi%20Outcome%20Document.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤): الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان دعماً للتعاون بين دول الجنوب: تعاون ثلاثي مبتكر حيال الأهداف الإنمائية للألفية (١٩٩٩–٢٠٠٤). نيويورك

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، الوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩): تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. دراسة للوضع الحالي والممارسات السليمة الحالية المعتمدة في مجال السياسات والمؤسسات والعمليات للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، متوافر على الرابط التالي:
http://southsouthconference.org/wp-content/uploads/2009/10/E_Book.pdf
(تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٣/٨/٢٤)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١): تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، الاستدامة والمساواة. مستقبل أفضل للجميع، بيانات إحصائية، متوافرة على الموقع الإلكتروني: http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2011
(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣): نهوض الجنوب: التقدّم البشري في عالم متنوّع. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/2013GlobalHDR/English/HDR2013%20Report%20English.pdf (تمت زيارة الصفحة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣): الجداول الإحصائية من تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣
http://hdr.undp.org/en/data (٢٠١٣/٨/٢٦).

فريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم، معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، متوافرة عبر الرابط:
http://www.uneval.org/papersandpubs/documentdetail.jsp?doc_id=22.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة (٢٠١٠): «كيفية الاستعداد»، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الجزء الثاني، نصائح تقنية لفرق الأمم المتحدة في البلدان». مرجع متوافر عبر الرابط:
http://www.un.cv/files/5%20How%20to%20Prepare%20an%20UNDAF%20(Part%20II).pdf.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٨).

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٢٠٠٨): محور الهجرة–التنمية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مرجع متوافر عبر الرابط: http://www.unitar.org/ny/sites/unitar.org.ny/files/Hannafin%20ICT%20Diasporas.pdf.
(تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣).
س. فايس، ه. هيوز (٢٠١٣): أصوات جديدة حول التعاون بين دول الجنوب بين القوى الناشئة وأفريقيا. وجهات نظر المجتمع المدني الأفريقية. متوافر على الموقع الإلكتروني:
https://hiva.kuleuven.be/resources/pdf/publicaties/R1507_New_Voices_on_South-South_Cooperation.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/١)

أ فان إويجك، إ. بود (٢٠٠٨): الشراكات بين البلديات الهولندية والبلديات في دول الهجرة إلى هولندا؛ تبادل المعارف، في: أبيتا إنترناشونال ٣٣، ص. ٢١٨–٢٢٦، متوافر على الرابط الإلكتروني:
http://www.cities-localgovernments.org/committees/fccd/Upload/library/migrationandpartnerships_en.pdf (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠).

البنك الدولي (٢٠١٣): جدول التصنيف الخاص بالبنك الدولي لمتوسط دخل الفرد القومي الإجمالي،
http://data.worldbank.org/data-catalog/GNI-per-capita-Atlas-and-PPP-table
(تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٤/٣/٦)

٤. وصف المشروع: تعزيز سياسات الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين بلدان الجنوب

إطار العمل	الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، الركن الثاني «الهجرة والتنمية»
المدّة	٣٠ شهراً (تموز/يوليو ٢٠١١– كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
الوكالات المنفّذة	المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (الوكالة الرئيسة)؛ المنظمة الدولية للهجرة (الوكالة الشريكة)
الدول الشريكة محور التركيز	أثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، غانا، كينيا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر، نيجيريا
المجموعات المستهدفة	الوكالات الحكومية والقوى الفاعلة الحكومية المسؤولة عن سياسات الجاليات في الدول الشريكة محور التركيز؛ الوكالات الحكومية ضمن الدول الشريكة في هجرة العبور عبر المتوسط التي تعالج مسألة الهجرة والتنمية
المستفيدون النهائيون	جاليات المغتربين والسلطات المختصة في دول المنشأ والعبور والمقصد المشاركة في المشروع
المراقب المدعوّ للمشاركة	مفوضية الاتحاد الأفريقي
المانحون	إيطاليا، سويسرا، فرنسا، هولندا

أ. معلومات خلفية

يتمّ إعداد وتطبيق مشروع «**تعزيز سياسة الجاليات الأفريقية والشرق الأوسطية من خلال التبادل بين دول الجنوب**» ضمن إطار عمل الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. وهو يستند تحديداً وبشكل مباشر إلى نتائج المشروع المشترك بين المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة الذي طُبّق في فترة ٢٠٠٩–٢٠١٠، أي «ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور– جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها». ففيما تقدّم هذه الجردة نظرة عامة إلى الإمكانيات والممارسات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز، يسعى المشروع الأول إلى معالجة الثغرات والاحتياجات المؤسساتية المحدّدة ها هنا من خلال إعداد إجراءات ملموسة لبناء القدرات.

ب. الأهداف

إنّ الهدف العام من المشروع هو «تعزيز القدرات المؤسساتية للسلطات الوطنية المسؤولة عن الهجرة والتنمية بحيث تستفيد من مساهمات جالياتها في بلاد المهجر». استناداً إلى هذا الهدف العام، تتمثّل الأهداف الخاصة للمشروع على الشكل التالي:

١) المساعدة في إنشاء و/أو تطوير سياسات شاملة خاصة بالجاليات في الدول الشريكة محور التركيز؛
٢) تعزيز التعاون التقني بين بلدان الجنوب وتبادل الخبراء على المستوى الإقليمي؛
٣) تحسين القدرة المؤسساتية والتقنية للوكالات الحكومية/السلطات المحلية المعنيّة بسياسات الجاليات؛
٤) توطيد التعاون بين دول الشمال والجنوب من خلال تبادل المعارف وتعزيز الحوار المؤسساتي.

ت. المنهجية

يقارب المشروع القضايا المطروحة على ثلاثة مستويات متكاملة، بحيث يفسح المجال أمام بناء القدرات بطريقة تدريجية وشاملة، وهي : ١) الحوار التقني، ٢) صياغة السياسات، ٣) بناء القدرات.

ث. النشاطات الأساسية

١	سجل بالأولويات المؤسساتية في الدول الشريكة محور التركيز	وضع أساس يسمح بإعداد النشاطات الأساسية المتبقية وتطبيقها بشكل هادف ومنسّق
٢	اجتماعات حكومية دولية (عدد ٢)	توفير منتدى يسمح بإجراء حوار مؤسساتي تشارك فيه الدول الأوروبية، والدول المعنية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الواقعة على طول طرق الهجرة
٣	ورش عمل (عدد ٣)	تعزيز المعارف النظرية والعملية للدول الشريكة محور التركيز على صعيد إعداد السياسات وتطبيقها، فضلاً عن تطوير المؤسسات
٤	تبادل الخبراء بين دول الجنوب	تعزيز القدرات التقنية للدول الشريكة محور التركيز والتشجيع على صياغة السياسات التي تتناول قضية العلاقات مع الجاليات من خلال التعاون بين دول الجنوب
٥	المشاريع التجريبية (عدد ٤)	توطيد القدرات الملموسة للدول الشريكة محور التركيز في مجال العلاقات مع جاليات المغتربين
٦	التوجيهات التشغيلية – التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز مشاركة الجاليات	تزويد المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين بوثائق مرجعية تتناول التحديات، والممارسات السليمة وذات الصلة، والدروس المستخلصة، وأساليب المضيّ قدماً في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والشمال بهدف بناء القدرات وصياغة السياسات
٧	نقل النتائج والمنهجية	نقل نتائج المشروع ومنهجيته إلى المجموعات المستهدفة والجهة المراقبة، فضلاً عن المستفيدين النهائيين، بمن فيهم أبرز القوى الفاعلة الإقليمية

روابط خاصة بالأنشطة المشتركة للمشروع

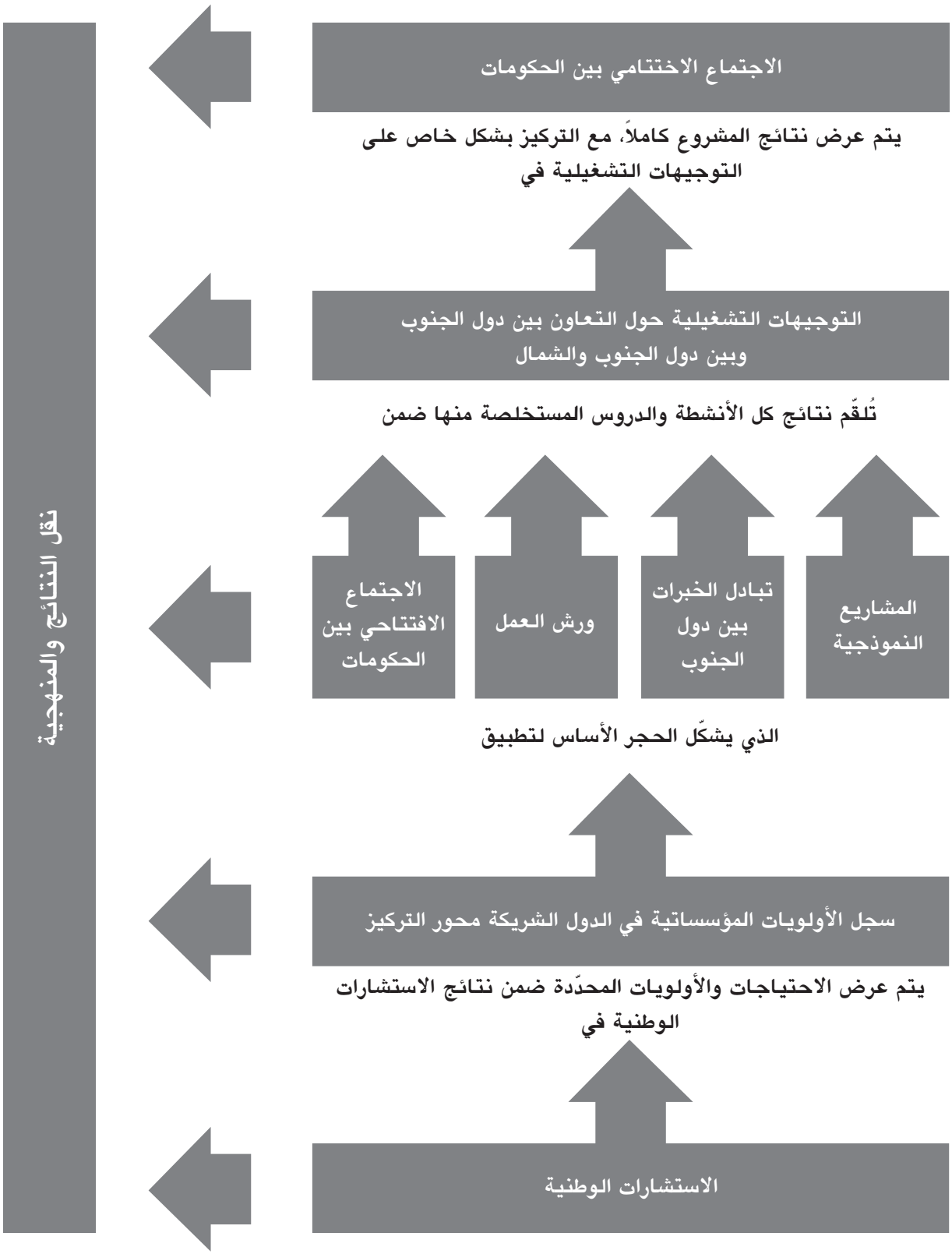

ISO 9001 - 2008
ISBN 978-3-902880-10-9